

وزارة التعليــم العالــي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: 11

قسم.**العلوم السياسية**

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التدخلات العسكرية في النزاعات الدولية, دراسة في السياقات السياسية و القانونية في المرحلة الراهنة ؛ أنموذج التدخل السعودي الاماراتي في اليمن.

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: **العلوم سياسية** التخصص: **تعاون دولي**

من إعداد الطالب : تحت إشراف الأستاذ:

براهمة سمير **د/ بلغيث عبد الله**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....................د/أبصير أحمد طالب ....رئيسا

الأستاذ......................د/بلغيث عبد الله .... مشرفا مقررا

الأستاذ(ة)...................د/بوغازي عبد القادر ....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: **2019/07/10**

..إهداء..

..إلى من كان دعاؤه سر نجاحي..

..إلى والدي الغالي..

....إلى أغلى الحبايب .. أمي الحبيبة..

..الى زوجتي العزيزة ..

..الى اساتذتي الكرام ..

...الى الطلبة ممن تشرفت بالدراسة معهم ...

..اليكم جميعاً أهدي ثمرة عملي ..

شكر و تقدير

بعون من الله وتوقيفه و بعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني الا أن أتقدم بخالص الشكر و جزيل العرفان و الامتنان الى المشرف على هذه الرسالة الدكتور عبدالله بلغيث الذي كان لتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة الأثر الأكبر في اخراج هذا العمل الى الوجود.

و الى الذين نهلت من علمهم أساتذتي الكرام في جامعة مستغانم كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم الساسية، أقدم الشكر و الاحترام لما بذلوه من جهود خلال الخمس سنوات دراسية التي مكنتني من الوصول الى هذه المرحلة من البحث العلمي.

و الى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها.

المـــقدمـــــــــة

إن السياسات الدولية المتعددة العوالم أثرت عل القانون الدولي و العلاقات الدولية و هذا التأثير ليس مجرد اختلاف وقائع مشتركة أو شعارات سياسية بل هو اكتشاف لمواضيع الضغط الفعال على النظام العالمي الجديد, حيث بأنه بتضاعف التطورات في مجالات الحياة العالمية ظهرت العديد من الشعارات التي تلتزم بها الكثير من الدول العظمى و كذا المنظمات الاقليمية تدعو الى الدفاع عن مبادئ عامة في الانسانية الدولية, إلا أن العالم الدولي مزود بالوعي السياسي و التحرري و مخلط بشبكات الدفاع عن حقوق الانسان في اطار محاولة زعزعة المجتمع الدولي و المدني بالخصوص و اشعاره بضرورة الالتزام بقواعد المسؤولية الدولية في اطار الشرعية الدولية.

حيث أن موضوع التدخل الدولي في اطار المسؤولية الدولية موضوع شائك نظرا لارتباطه بمبدأ اصيل في قواعد القانون الدولي من جهة, و هو مبدأ السيادة الذي لا مجال من ضرورة احترامه قانونا عاما دوليا و بين التدخل من اجل حماية البشرية من أنواع الانتهاكات المختلفة و حماية حقوق الانسان باعتبارها مفهوما حديثا قديما في نفس الوقن يختلف تطبيقها من مكان لآخر و من وقت لآخر في الوقت الذي لم تستكمل فيه بعد هذه الحقوق أبعادها في المجتمع الدولي المعاصر. اذ لا يزال الكثير منها اي هذه الحقوق ينتظر الانجاز.

في الوقت الذي تطالب فيه الدول بسيادة لا حد لها, قلما تتوافق مع مقتضيات التعاون الدولي, برزت ظاهرة التدخل الانساني بصورة كبيرة, و ان كانت هذه الظاهرة ليست جديدة في العلاقات الدولية, إلا أنها أصبحت بارزة في بعد انتهاء الحرب الباردة, و بروز النظام الدولي الجديد بهيمنة أمريكية.

تتميز العلاقات بين اليمن و السعودية بطابع متميز تربطه روابط معينة و هذه الروابط لم تحدث بطريقة عفوية انما هناك احداث كبيرة و تاريخ و روابط أدت الى حسن العلاقات بينهما , مثل الدين و اللغة , و الثقافة , والتاريخ و الجوار وأيضا هناك عوامل اخرى أدت الى توطيد العلاقات بينهما و استقرارها لمدة طويلة مثل العامل السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والجغرافي.

يتمثل العامل السياسي في النظام السياسي المتشابه بين البلدين فكان النظام السياسي لليمن قبل ثورة 1962 نظاما ملكيا و هو النظام الوهابي الذي كان يقوم على مبدأ أن الحكم لابد أن يكون في أحد البطنين و هما الحسن والحسين اولاد سيدنا على (رضي الله عنه), زوج فاطمة ابنة الرسول (عليه الصلاة والسلام), فكانت السعودية تعمل على مد و دعم هذا النظام الوهابي عسكريا و ماديا ضد ثورة 14 سبتمبر 1962 التي كانت تهدف الى الاطاحة بالملك محمد البدر , لكنها فشلت بسبب تدخل الجيش المصري الذي دعم الثورة ضد النظام الملكي و الذي قد بلغ عدده في تلك الأيام حوالي 70 الف جندي مصري تقريبا.

ايضا العامل الجغرافي الذي لعب دورا اساسيا في التوحيد و الاستقرار بين البلدين , حيث تقع اليمن جنوب غرب المملكة العربية السعودية كما يعتبر مضيق باب المندب ضمن مياه اليمن الإقليمية مما يكسبها موقعا استراتيجيا , و تعتبر كلا من الخرخير و جبل ابن مشنوق من الحدود البرية التي تشترك مع المملكة العربية السعودية , كما تعتبر جزر جيزان و نجران من اهم المواقع البحرية المميزة و التي تشترك مع السعودية أيضا والتي اشتد فيها الصراع و دام لفترات طويلة و لكي يحافظ الرئيس اليمني على استقرار العلاقات بين البلدين قام بعقد اتفاقية اعادة ترسيم الحدود بينهما عام 2000 و تضمنت الاتفاقية ما نصت عليه اتفاقية 1934 و هي " اعتراف رسمي من اليمن بضم جزيرتي جيزان و نجران الى السعودية.

اما العامل القبلي ايضا من خلال البنية الاجتماعية للبلدين و الذي يتمثل في القبيلة و قد لعب هذا العامل اهمية كبرى في التوحد الاقتصادي و الثقافي و السياسي بين البلدين , فقد تميزت اليمن بالمجتمع القبلي أي ان للقبيلة دور سياسي مهم حيث لها تأثير كبير في وضع في وضع السياسات و في منح الشرعية لسلطة ما و منعها فيما يتفق أو يتعارض مع مصالحها , كما لعبت دورا كبيرا في ادارة الصراعات الداخلية و الخارجية و دعم الثورة اليمنية 1962 ضد النظام الزيدي . و من اشهر التجمعات القبلية هناك قبائل بكيل و الحاشد التي ينتمي اليها علي عبد الله صالح , كذلك الأمر في المملكة العربية السعودية و التي تميزت بالدور القبلي في مجتمعها طوال تاريخها و حتى يومنا هذا.

للمملكة العربية السعودية ادوار كثيرة في التدخل في الشئون الداخلية لليمن سياسيا و ماليا و عسكريا و له عدة أسباب, فتدخلت في اليمن اثناء الثورة اليمنية عام 1962 و التي كانت تهدف الى اسقاط النظام الوهابي بقيادة محمد البدر و اقامة نظام جمهوري مما دفع السعودية للتدخل بالدعم المادي للنظام الزيدي ضد الثوار و ذلك لأن إقامة نظام جمهوري على حدودها يمثل تهديد امنيا على النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية.

لكن الصراع في اليمن عام 2011 له طابعه الخاص بحيث أن له تأثير قوي في زعزعة البنية السياسية لليمن و الإقليم العربي , ويمتاز بظهور فاعلين اقليمين جدد, فقد أدى هذا الصراع إلى ضعف سيطرة السعودية و تضاءل نفوذها على المشهد السياسي في اليمن نتيجة تحول بعض من حلفائها إلى قطر و إيران , و ايضا ظهور جماعة الحوثيين المسلحين في المشهد اليمني بالقرب من حدودها مما قد يؤدي إلى تدخل و سيطرة الدولة الإسلامية في أي لحظة مما دفع السعودية بالتدخل العسكري الجوي باستخدام سلاح الطيران و الذي اطلق عليه "عاصفة

الحزم" بقيادتها و لم تستطع ان تستخدم السلاح البري و التدخل المباشر أمام الحوثيين ففضلت الحرب غير المباشرة أو ما يسميها الباحثون الحرب بالوكالة بينها و بين إيران.

و لعل أهم الأسباب ايضا التى دفعت المملكة العربية السعودية الى التدخل في شؤون شقيقتها اليمن و هو رغبة إيران في عمل حزام أمني و حصار الحدود السعودية من الجنوب في اليمن كما استطاعت محاصرتها من الشمال في سوريا و العراق و لبنان , وذلك من خلال اعتمادها على الحوثيين الأقرب لهم في المذهب , حيث اعتبرت إيران أن سقوط اليمن تحت سيطرتها هي ميزة تكسبها مساحة أخرى من مساحات التنافس مع المملكة العربية السعودية من أجل الهيمنة الإقليمية , كما أن سيطرة الحوثيين على اليمن و فرار الرئيس الشرعي عبد ربه منصور, وإيقاف العمل بآليات المبادرة الخليجية , أدى إلى اسراع السعودية بعمل تحالف عربي مع معظم الدول العربية خاصة الامارات العربية المتحدة ماعدا قطر من أجل عمل تدخل عسكري حاسم في اليمن لإسقاط الحوثيين المتمردين على الشرعية و نزع السلاح منهم, و لمنع التغلغل الإيراني .

اضطلعت دولة الامارات العربية المتحدة بالدور الرئيسي الى جانب السعودية في التدخل العسكري في اليمن لمحاربة الاقلية الحوثية ، وان كان الحوثيون كجزء من الفسيفساء الديمغرافية والسياسية اليمنية، لم تستسغ الدول المجاورة لليمن امكانية وصولهم الى الحكم كمبدأ يخول للأقليات المشاركة في العملية السياسية على ترابهم، لعدة أسباب اهمها أما العلاقات الاماراتية الايرانية فقد عرفت بحالة من البرود والتحفظ نتيجة النزاع القائم حول الجزر الثلاث التي احتلتها ايران والتابعة بموجب المعاهدات الدولية لسيادة الامارات العربية المتحدة وهي الآن محل نزاع قضائي دولي.

لذلك أطلقت السعودية اولى عمليات عاصفة الحزم 26 مارس 2014 بعد أن نجحت في الحصول على موافقة الحكومة الشرعية الذي يتمثل في دعوة الرئيس منصور الهادي الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي يناشدهم بالتدخل و حماية الشرعية و الشعب اليمني من اعتداء الحوثيين, و نجحت أيضا في استصدار قرار أممي رقم 2216 لعام 2017 و الحصول على تأييد إقليمي و دولي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في موقف القانون الدولي من التدخل السعودي الإماراتي العسكري في اليمن إذا كان شرعيا أو غير شرعي حيث وضع القانون الدولي شروطا معينة لابد وضعها في الاعتبار لكي يكون التدخل مشروعا, و لا يكون مشروعا إذا انتهك أي شرط من هذه الشروط فنوضح كيف راعت كلا من السعودية و الامارات قواعد القانون الدولي في التدخل العسكري في اليمن و كيف تعدتا على بعض المبادئ , و إن كانت الشروط التي راعاها النظام السعودي و الاماراتي كاملة أم ليست كاملة؟.

أهمية البحث ايضا هنا توضح لنا الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة للسعودية و الامارات و الولايات المتحدة أيضا حيث ان اليمن تقع جنوب السعودية كما بها مواقع استراتيجية تريد كلا من السعودية, الامارات و الولايات المتحدة السيطرة عليها , فالسعودية ترى أن اليمن جزأ لا يتجزأ منها و أنها تقع تحت نفوذ الرياض , و الولايات المتحدة تريد السيطرة على خليج عدن و مضيق باب المندب نظرا لأهميته الإستراتيجية في التجارة الدولية و مركز لحركة السفن, كما يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر.

أما بالنسبة لإيران فاليمن تعتبر منطقة تنافسية جديدة تريد أن تستخدمها لعمل حصار على الحدود الجنوبية للسعودية مثلما نجحت في عمل حصار على حدود السعودية الشمالية في العراق و سوريا, لذلك فهي تقوم بدعم الحوثيين بالسلاح و تعطيل المسار الديمقراطي في اليمن حتى تتمكن من إخضاع السعودية.

تستعرض الدراسة دور الطائفية المذهبية و السياسية في صناعة الاحلاف الداخلية و الخارجية في اليمن.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف منها:

- تحديد موقف القانون الحالي من مسألة التدخل الانساني.
- أسباب التدخل السعودي الاماراتي في اليمن.
- الدور الإيراني في الصراع اليمني من أجل السيطرة على المنطقة.
- معرفة اهمية اليمن الإستراتيجية بالنسبة لكل من السعودية, الامارات, إيران و الولايات المتحدة.
- استيضاح دور التنافس الاقليمي على اليمن.
- الأساليب و السياسات التي تستخدمها السعودية في اليمن لمواجهة النفوذ الإيراني.
- مدى احترام الفاعلين الاقليميين و الدوليين في اليمن لمبادئ القانون الدولي.

الدراسات السابقة:

اولا دراسات باللغة العربية:

- دراسة جاسم محمد (2015) بعنوان "**اسباب تحالف العرب مع السعودية ضد الحوثيين في اليمن**"

أدت ثورات الربيع العربي إلي تغير انظمه الحكم في معظم البلاد مثل مصر, ليبيا, تونس و اليمن , وكان من المفترض أن نظم الحكم الجديدة في هذه البلاد ستوفر استقرارا في المنطقة لكن حدث عكس ذلك تماما , حيث أن نظم الحكم الجديدة أصبحت تابعه للنظم السابقه الفاسدة في نفس الاتجاهات والسياسات وأيضا ظهرت جماعات مسلحة ومتطرفة على حدود البلاد وداخلها مثل داعش و الحوثيين مما دفع هذه الدول بالاستعانة بالدول المجاورة لها والموالية للغرب مثل السعوديه , المغرب و الإمارات , هذا ما دفع السعودية لعمل تحالف عربي بقيادتها ويضم كل من الإمارات, الكويت, الأردن, المغرب, البحرين, مصر, السودان للتدخل في اليمن وحمايتها من الجماعات المسلحه الموالية لإيران , خصوصا بعد طلب الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور بمؤتمر القمة العربية بشرم الشيخ, حيث طلب قوات عربية مسلحة لحماية الشرعية ولعل الهدف الرئيسي وراء التدخل السعودي في اليمن ليس لحماية شرعية الرئيس عبد ربه منصور كما هو مزعوم إنما هو مكافحة أى نظام ثورى في البلاد المجاورة لها, و ذلك لأن هذا يشكل خطرا على استقرار نظام حكمها والسبب الأخر هو مواجهة الخطر الإيراني الذي يحاوطها على حدودها من الجنوب في اليمن عن طريق الحوثيين, و منعهم من السيطرة علي مضيق باب المندب ومنع المد الشيعي بالقرب منها.

- دراسة الدوحة بعنوان "**اليمن بعد الثورة**" , المركز العربي للأبحاث و الاستراتيجيات.

أدت ثورة 2011 في اليمن إلى دخول اليمن في ساحة الصراع الإقليمي خصوصا بعد ما قامت جماعه الحوثيين بالسيطرة علي معظم المواقع اليمنية في الشمال والجنوب واقتحام مقر الرئيس عبد ربه منصور, و أيضا قاموا بتحالف قوى مع إيران من أجل جعل اليمن منطقة أو محطة تنافس جديدة ضد السعوديه حيث تقوم إيران بتقديم دعم مادي للتمرد الحوثي منذ 2004 متمثل في الأموال و صفقات السلاح غير الشرعية, و في المقابل كانت السعوديه تقوم بتقديم دعم لنظام عبد الله صالح ضد الحوثيين و إيران لذلك أطلق على الصراع في اليمن بالحرب بالوكالة وبعد سقوط صنعاء في أيدي الحوثيين, اعترفت إيران أن هذا انتصار جديد أمام السعودية و دول الخليج العربي بالإضافة إلى تمرد الحوثيين و رفضهم الوصول إلى أي تسوية لحل الصراعات, مما دفع السعوديه لعمل تحالف عربي ضخم بقيادتها لضرب الحوثيين ومنع تمدد الخطر الإيراني , وأطلقت عليه (عاصفة الحزم) و كانت السعودية تعتمد علي العراق في المواجهة غير المباشرة لإيران حتى وقعت العراق تحت الاحتلال الأمريكي مما زود من قوة و تمدد إيران في الإقليم كما وضعت السعودية بمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي المبادرة الخليجية و آليات تنفيذها والتي منحت علي عبد الله صالح حصانة, من أي ملاحقة قضائية مقابل التنازل عن السلطة كما تم تشكيل مجلس نواب جديد, و انتخاب رئيس جديد لكنها فشلت لعدة أسباب منها أن علي عبد الله صالح استغل الحصانة الممنوحة له واستغل ايضا الأغلبية التي حصل عليها حزبه (حزب المؤتمر الشعبي العام) و ذلك بوضع عراقيل لمنع سير وتقدم المبادرة, و أيضا وجود حزب الإصلاح التابع للإخوان المسلمين في حكومة اللقاء المشترك, مما منع دول مجلس التعاون الخليجي من تقديم أي مساعدات ما عدا قطر , وأيضا الحوثيين الذين اعتبروا أن هذه المبادرة قد عصفت بثورة الشباب.

- دراسة يوسف الهاجري بعنوان "**السعودية تبتلع اليمن : قصة التدخلات السعودية في شؤون الشطر الشمالي اليمني.** "

يتشابه نظام الحكم في السعودية مع نظيره في اليمن و هو النظام القبلي فقد استولى عبد العزيز آل سعود علي المملكة العربية وحارب الأتراك الذين كانوا يقاومونه بجانب المقاومة الشعبية الذين كانوا يسيطرون على بعض المواقع مما دفع الاتراك لدعم حكم آل رشيد لأنهم رأوا أن عبد العزيز آل سعود لا يطبق سياستهم.

كذلك الأمر في اليمن حيث حاول الزيديين السيطرة علي اليمن واشتد الصراع بينهم وبين الاتراك وقد استولى الإمام يحى على اليمن أثناء الحرب العالميه الأولى, و بعد خروج تركيا من الحرب وتسليم مناطق نفوذها إلى حلفاءها لذلك أعلن نفسه حاكم للبلاد وأعتبر نفسه له الحق المطلق في حكم اليمن لأنه ينتمي إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي (رضي الله عنه) ولذلك هناك تشابه بين الحكم اليمني والسعودى في تأسيس الحكم في بلادهم بناءا على أسس دينية .

أما نقاط الاختلاف بينهما تتمركز في أن نظام عبد العزيز آل سعود يطبق المذهب السنّي استنادا إلى الحركة الوهابيه, أما نظام آل يحيى يطبق النظام الزيدي وهو فرع من فروع الشيعه أي أن كلاهما يكفر الآخر, فالمذهب الزيدي يرى أن الحركة الوهابية بدعة جديدة في الإسلام و يجب محاربتها وعدم الاعتناق بها و قتل معتنقيها, والخلاف الأخر يتمثل في الخلاف على الحدود بينهما في الجنوب السعودي والشمال اليمني في عسير وجيزان ونجران.

- دراسة الشجاع (2013) بعنوان "**التدخل الإيراني في اليمن حقائقه و أهدافه و وسائله.**"

هدف الباحث إلى اظهار إيران كإحدى الدول الاستعمارية التي تتستر بالشعارات البراقة, و أن هناك أهدافا دينية و أطماعا تاريخية تلعب دورا بارزا في تحديد مسار السياسة الإيرانية في اليمن , و أوضح حقيقة التدخل الإيراني في اليمن الذي لم يعد كما قال الباحث يخفى على أحد كما اوضح في دراسته ارتباط الحوثيين بإيران, ارتباط قائم بالأساس على المصلحة المشتركة , وهذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية عبر الأهداف و الارتباط المباشر مع إيران.

ثانيا دراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة للمؤلف رونالد بوب (2015) بعنوان " **الحرب على اليمن : ثورة و تدخل سعودي"**

بدأت السعودية بالتدخل في شئون اليمن بداية من مارس 2014 بعد أن قام عبد ربه منصور الرئيس الانتقالي بتقديم استقالته و خروجه إلى السعودية بعدها قام الحوثيين بالسيطرة على أهم المواقع في اليمن, بما فيهم العاصمة صنعاء عام 2015 , فبدأت السعودية بعمل تحالف عربي و دولي من أجل التدخل لحماية شرعية الرئيس منصور الهادي لكن هذا التدخل قد لا يفيد شيئا , فحل المشاكل سياسيا و وقف إطلاق النار هي الطريقة الأفضل التي تنهي الأزمة و تصل لحل و تحافظ أيضا على أمن السعودية.

فبعد ثورة 2011 حصل صراع على السلطة من قبل الاحزاب و الجماعات السياسية كما حدث في مصر و تونس. لكن قد تم حل هذا الصراع بعد تدخل السعودية و وضع المبادرة الخليجية, و تم تشكيل حكومة من ائتلاف حزب الاغلبية و الاحزاب الأخرى من المجلس لكن هذه الحكومة أي شكل من الأشكال التي شاركت في الثورة و هم الشباب و نشطاء المجتمع فتم استبعادهم من الحكومة.

- دراسة للمؤلف كجيتيل سلفيك (Kjetil Selvik)(2015) بعنوان "**الحرب في اليمن : من وجهة نظر إيران**"

اعتبرت السعودية أن الحرب في اليمن هي حرب ضد الدولة الإسلامية كما توضح الصحف الإيرانية السياسية المعادية للتدخلات العسكرية السعودية في اليمن, حيث ترى ان العمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن أدت إلى تعميق المأزق الإقليمي . كما تبرر السعودية أن تدخلاتها في اليمن هو استجابة لاستغاثة عبد ربه منصور لحماية الشرعية لأنها رأت سيطرة الحوثيين على صنعاء و امتلاكها اسلحة ثقيلة و حصار القصر الرئاسي هو تعطيل للحياة السياسية و تعدي على الشرعية , بينما ترى إيران أن ظهور الحوثيين هو نتيجة طبيعية للقمع التي كانت تقوم به حكومة علي عبد الله صالح حيث تعتبر ان هذا الوقت المناسب التي تطالب بحقها , كما توضح أيضا ان الحوثيون يختلفون عنهم في المذهب فهم يتبعون الزيدية و كل ما في الأمر انهم يؤيدونهم في وجهة نظرهم ألسياسية لكن ترى السعودية أن الحوثيين حليف لإيران و تقوم بتدعيمها.

- دراسة للمؤلفان فوزين جان و شازين ماجد (Fozin Jan, Shazin Majid) (2017)بعنوان "**الأزمة اليمنية و دور السعودية** ".

بدأت السعودية بعد أن قامت الحركة الحوثية أو جماعة انصار الله كما يسمونها بالسيطرة على مواقع استراتيجية في اليمن و خاصة صنعاء في سبتمبر 2014 , و أعلنت الولايات المتحدة ان عبد ربه منصور هو الرئيس الشرعي للبلاد كما قامت بدعم الجانب السعودي , واتهمت السعودية أن الحوثيين هم حلفاء لإيران و تعمل من أجل تحقيق مصالحها و أهدافها و ليس اهداف اليمن كما ان طهران تقدم لهم الدعم المادي و السلاح و تدريب الحوثيين من أجل تمكينهم من السيطرة

على اليمن , لكن طرد منصور لم يعد انقلابا من قبل الحوثيين لكن حدث ذلك لأنه مدعوم من الولايات المتحدة و الغرب و يريد السيطرة على السلطة بمفرده و تحويل اليمن لدولة سلطوية طاغية كما حدث في عهد علي عبد الله صالح.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات كثيرة في إيجاد مصادر و مراجع علمية حديثة حول الموضوع محل الدراسة خاصة تلك المتعلقة بالتدخل الاماراتي , كما و اجهتنا صعوبات أيضا في الحصول على الوثائق و التقارير بحكم أن الموضوع مازال حديثا و لازال يشهد العديد من التطورات التي لم تنته بعد, كما إن هذا الموضوع لم يشهد كتابات كثيرة من قبل الباحثين و الأكاديميين نظرا لحداثة عهده على الساحة الدولية.

المشكلة البحثية:

قلقت السعودية و الامارات بسبب تطور الأوضاع داخل اليمن نتيجة الصراعات على السلطة بين الجماعات و الأحزاب السياسية اليمنية مما أدى إلى ظهور جماعة الحوثيين المنتمون إلى المذهب الزيدي و هو فرع من فروع الشيعة و التي كانت تتلقى دعما من إيران ماليا و عسكريا و تمكنوا من السيطرة على اهم المواقع الإستراتيجية في اليمن, كما تمكنوا من حصار القصر الرئاسي و طرد عبد ربه منصور الرئيس الشرعي لليمن , مما دفع السعودية و الامارات العربية المتحدة إلى عمل تحالف عربي بمباركة الأمم المتحدة للتدخل العسكري في اليمن لمواجهة جماعة الحوثيين المسلحة والتي اعتبرتها كل من السعودية و الامارات طليعة لإيران في اليمن , حيث تستخدمها إيران لمحاصرة السعودية من الجنوب.

و هنا تدور المشكلة البحثية حول أن السعودية و الامارات تعتبران الحوثيين جماعة مسلحة اعتدت على الشرعية و تريد العصف بالثورة و الضرر بأمن و استقرار الخليج, و تبرران تدخلهما العسكري بأنه جاء بناءا على طلب منصور الهادي من أجل حماية الشرعية و نزع السلاح من الحوثيين , لكن إيران تبرر وجود الحوثيين بانه أمر طبيعي ناتج من القمع و التعذيب التى كانت تمارسه حكومة علي عبدالله صالح , لذلك نحاول هنا الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي و هو **"ما هي الدوافع السياسية و المسوغات القانونية المرتكز عليها في التدخل السعودي الاماراتي في اليمن ؟** "

و نحاول أيضا الاجابة على السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على عدة تساؤلات فرعية تندرج تحت السؤال الرئيسي:

ما هو مفهوم التدخل وفقا للقانون الدولي؟

ما هي اشكال و صور التدخل الدولي الانساني؟

كيف واجهت كل من السعودية و الامارات الخطر الإيراني في اليمن ؟

ما موقف المجتمع الدولي من عاصفة الحزم؟

ما هي الحلول التي يمكن طرحها لإنهاء الصراع داخل اليمن و استعادة النظام؟

فرضيات الدراسة :

- في الشرق الأوسط درج بعض المثقفين و المحللين بأن الاعلام خدم الحوثيين من خلال الاهتمام المتزايد بأخبارهم و بوضعهم باستمرار تحت الأضواء.

-التدخل السعودي الاماراتي في اليمن جاء وفقا لمبادىء القانون الدولي.

- الأزمة اليمنية هي نتاج صراع اقليمي ايديولوجي بين السعودية و ايران.

- التدخل العسكري في اليمن يهدد الأمن الإقليمي و يقوض العملية السياسية في اليمن.

- التدخل العسكري يغير من سلوك جماعة الحوثي, و يجعلهم أكثر عنفا.

تحديد الدراسة : تتناول الدراسة ثلاثة حدود :

أ- **التحديد الزماني:** بدأت السعودية تظهر على المسرح الدولي بعد قيام ثورة 2011 في اليمن و خلع الرئيس على عبدالله صالح و بدأت بالتدخل في شئون اليمن بعد ظهور جماعة الحوثيين حاملين السلاح و قيامهم بمناورات عسكرية على حدود السعودية الجنوبية و سيطرتهم على مواقع استراتيجية أهمها العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014 و طرد الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور الهادي في مارس 2015. و ذلك لمعرفة اخر التطورات التي تحدث في اليمن.

ب-**التحديد المكاني:** تحدد الدراسة اليمن كمكان للاشتباك و المواجهة بين السعودية مدعومة بالامارات وإيران , حيث تستخدم السعودية سلاح الطيران و الذي يطلق عليه "عاصفة الحزم" للهجوم على اليمن من أجل حماية الرئيس الشرعي منصور الهادي.

ج- **التحديد الموضوعي** : سنتحدث في هذه الدراسة عن دور الفاعلين الإقليميين في إدارة الصراع اليمني و مدى احترامهم للقانون الدولي و المواثيق الدولية في استخدام القوة العسكرية و التدخل في أرض اليمن.

- **مناهج الدراسة** :

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج لتناسبها مع طبيعة البحث، حيث استعنا ب:

المنـهج التاريخي : لأنه يوفر مجموعة من الخطوات العلمية التي تساعد الباحث على دراسة ماضي الظاهرة و استيعاب النتائج المترتبة علينا، فهو يحدد المتغيرات التي حدثت في زمن معين و يبحث عن أسباب نشوء ظاهرة معينة و الهدف الرئيس, ليس سرد الأحداث و إنما تحليل الظواهر الإنسانية تحليلا دقيقا و عميقا للوقوف على العوامل التي تقوم على تطورها أو التي تؤثر على سير الأحداث و هذا بدوره يساعد على .معرفة ماضي الظاهرة التي كان لها دور هام في تشكيل تلك الأحداث.

الإقتراب القانوني : و ذلك من خلال العودة إلى الأسس القانونية التي يعتمد عليها التدخل لاعتبارات إنسانية، والتطرق إلى مختلف الآراء الفقهية القانونية التي تعرضت لموضوع البحث.

المنـهج دراسة حالة من خلال التطرق للتدخل في اليمن سواء التي كانت في ظل التدخل الإنساني أو باسم مسؤولية الحماية، والتطرق لمختلف أسبابها ودوافعها.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول مع مقدمة و خاتمة , كما تم ترتيب الفصول وفقا لسياق الموضوع على النحو الأتي:

- **الفصل الأول** : مفهوم التدخل الدولي و مدى شرعيته..
- **الفصل الثاني** : الفاعلون الأساسيون في اليمن و علاقتهم بالسعودية و الامارات
- **الفصل الثالث** : أساليب التدخل السعودي الاماراتي في اليمن لموجهة النفوذ الإيراني.
- **الفصل الرابع** : مستقبل اليمن في ضوء التدخلات الاقليمية
- **خاتمة.**

تمهيد

تعود جذور التدخل لاعتبارات إنسانية إلى ما قبل معاهدة واستفاليا 1648 ، فهو ليس ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، بل هو مفهوم جديد لممارسات قديمة برز أكثر بفعل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بميلاد النظام الدولي الجديد.

وقد ثار جدل دائم بين فقهاء القانون الدولي حول التدخل الإنساني، إذ لم يتم التوصل إلى إجماع حول تعريفه، نظرا لافتقاده للمشروعية الدولية، رغم محاولة ضبطه وتقييده بجملة من المبررات التي تستدعي القيام بفعل التدخل وهذا بهدف إضفاء المشروعية الدولية عليه من ناحية, مع مبادئ القانون الدولي التقليدي من ناحية أخرى، لاسيما مع السيادة الوطنية، التي عرفت تراجعا نظرا لتأثير التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية عليها وذلك لتزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان .

المبحث الأول : ماهية التدخل لاعتبارات إنسانية.

اختلف الفقهاء القانون الدولي حول مسالة تعريف التدخل لاعتبارات إنسانية، فكل ينظر إليه من زاوية فيقدم تبريرات وحجج لتدعيم رأيه، غير أن هؤلاء الفقهاء لم ينشغلوا عن وضع ضوابط وشروط لمنع الانحراف بالهدف السامي المراد تحقيقه من فعل التدخل، ألا وهو إنقاذ الإنسانية ولهذا فإن التيار المؤيد للتدخل الإنساني يضع مجموعة من الأسباب التي تحتم ضرورة التدخل والتي تتمثل في

حفظ السلم والأمن الدوليين وكذلك التدخل لإرساء الديمقراطية، و أخيرا التدخل من أجل تقديم المساعدات الإنسانية، وهذا لتجاوز إشكالية المشروعية إذ يفتقد التدخل الإنساني لأساس قانوني يبرره، رغم محاولة أنصاره تأسيسه وفقا لنص المادة **38** من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

المطلب الأول :المعنى الضيق للتدخل لاعتبارات إنسانية.

هناك جملة من التعاريف التي قدمها المدافعون عن المعنى الضيق للتدخل لاعتبارات إنسانية، والتي سوف نقوم باستعراض البعض منها، إلا أنهم أجمعوا على اعتبار القوة المسلحة أساسا للتدخل الإنساني.

فقد عرفه الأستاذ "**Stewell**" على أنه " **:استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية، والتعسفية المتواصلة والتي تجاوز حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدولة المعنية على أساس العدالة و الحكمة** ".

من جهته عرفه الأستاذ "**David Scheffer**" بأنه " **: تلك الحالات التي تستخدم فيها الدولة، القوة العسكرية بطريقة منفردة للتدخل في دولة أخرى لحماية جماعات من السكان الأصليين، مما يهدد حياتهم أو الانتهاكات الأخرى التي تهدد حقوقهم الإنسانية، والتي ترتكب بمعرفة الحكومة المحلية، أو تكون مشاركة فيها**"[1]

[1] أبو العلاء أحمد عبد الله، **تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين :مجلس الأمن في عالم متغير**، دار الجامعة الجديد، مصر، 2008 ، ص.152 .

و ما يلاحظ عن كلا التعريفين أنهما اتفقا بشأن وصف التدخل الإنساني على أنه استعمال للقوة العسكرية، ولكنهما يختلفان من حيث سببه؛ فالتعريف الأول يرجع سبب التدخل للمعاملة الاستبدادية والتي تتجاوز حدود السلطة المفترض ممارستها من قبل صاحب السيادة أما التعريف الثاني فبرر فعل التدخل استنادا إلى وجود انتهاكات خطيرة تهدد حقوق الإنسان.

أما الأستاذ" **محي الدين عوض** "عرف التدخل الإنساني بأنه" **ضغط فعلي تمارسه دولة على دولة أخرى بقصد الزامها بالعدول عن تصرفات تعسفية، تأتيها بالنسبة لرعاياها أو لرعايا غيرها من الدول المقيمين على أرضها، أو الأقليات الجنسية أو الدينية أو السياسية المقيمة بإقليمها**[1]" .

و هذا عكس الأستاذ" **بكار إدريس** "الذي ميز بين التدخل الإنساني الذي تقوم به دولة ضد حكومة أجنبية بهدف حملها على وقف المعاملة المنافية للقوانين الإنسانية لرعاياها وبين التدخل لحماية الرعايا في الخارج في حالة عدم قيام الدولة المضيفة باحترام حقوقهم وفقا لقوانينها، أو في حالة تعرضهم لمعاملة خاصة أو اعتداء، أو في حالة إصدار القضاء الوطني أحكاما مجحفة في حقهم[2].

و انطلاقا من التعريفات السابقة نستنتج أن التدخل لاعتبارات إنسانية – حسب المعنى الضيق –يعنى به استخدام القوة المسلحة، دون الضغوطات السياسية و الدبلوماسية، وذلك بهدف إجبار الدولة على الكف عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تمارسها ضد رعاياها أو ضد رعايا غيرها.

[1] **مرجع سابق**، ص.305 .

[2] بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ، ص ص. 75 –76.

و لعل السبب الذي دفع بأصحاب هذا الاتجاه لربط التدخل الإنساني باستعمال القوة كآلية للتدخل يعود إلى الممارسة الدولية، التي تؤكد ميل المجتمع الدولي إلى استخدام القوة المسلحة من أجل ردع انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة[1].

المطلب الثاني :المعنى الواسع للتدخل لاعتبارات إنسانية.

إذا كان الاتجاه الأول يربط بين التدخل لاعتبارات إنسانية باستخدام القوة المسلحة، فإن أنصار الاتجاه الثاني قد وسعوا من آليات ممارسة التدخل لاعتبارات إنسانية ليشمل تدابير أخرى غير عسكرية كوسائل الضغط الاقتصادي والسياسي أو الدبلوماسي، ففي حال ما إذا تم استخدام هذه الوسائل من أجل الضغط على دولة ما و إجبارها على وقف انتهاكات حقوق الإنسان، فيعد هذا تدخلا إنسانيا.

و من أنصار هذا الاتجاه نجد الأستاذ "**Mario Bettati**" الذي يقر أن التدخل الإنساني يمكن أن يتحقق من خلال تدخل دولة أو منظمة دولية حكومية في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص الداخلي لدولة معينة، ويزيد على ذلك أن التدخلات من قبل أشخاص عاديين أو من قبل مؤسسات أو شركات خاصة أو من قبل منظمات دولية غير حكومية لا ترقى أن تشكل تدخلا دوليا، وإنما تعد مخالفات داخلية يتصدى لها القانون الداخلي للدولة[2].

---

[1] وافي أحمد، **الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية, كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010/ 2011, ص.189.

[2] بخوش حسام، **آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ، ص.174 .

و من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الأستاذ"**Bettati**" وسع من دائرة التدخل الإنساني إذ أنه لا يشمل فقط استعمال القوة العسكرية، وإنما يتسع إلى كل الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى إكراه الدولة وإجبارها على احترام حقوق الإنسان، بشرط أن يتم من طرف دولة أو منظمة دولية حكومية، هذا بالنسبة للفقه الغربي.

أما بالنسبة للفقه العربي فقد عرفته الأستاذة" **عبير بسيوني** "على أنه " **:تقديم المساعدات الإنسانية في ظل قوة مسلحة تحميها، وتفرض تقديم هذه المساعدات فإذا لم تكن هناك صعوبات فكان يمكن الاكتفاء بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومؤسسات الإغاثة الأخرى، ولكن التدخل بقوة مسلحة لتوفير المساعدات يتضمن وجود حالة إكراه، سواء إكراه الحكومة القائمة أو الاطراف الأخرى في النزاع، ويجب أن يقع التدخل لأسباب إنسانية محضة، ويهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية للأفراد المحتاجين كما تضيف أنه يجب أن يتم عن طريق الأمم المتحدة وأجهزتها أو بتفويض صريح منها** [1]"

وبالتالي يكون التدخل إنسانيا عندما يهدف إلى تقديم مساعدات إنسانية للمحتاجين إلا أنه قد ينطوي على جانب مسلح، قد يتم اللجوء إليه في حالة رفض الدولة أو أطراف النزاع لهذه المساعدات.

إذن فالمبدأ الذي يقوم عليه التدخل لأسباب إنسانية حسب أنصار هذا الاتجاه هو استعمال الوسائل غير العسكرية، ولكن في حالة عدم نجاعتها تجد الدول أو المنظمات الدولية نفسها مجبرة على استخدام القوة المسلحة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.312- 313.

المبحث الثاني: شروط و مبررات التدخل لاعتبارات إنسانية.

بما أن التدخل لاعتبارات إنسانية فكرة من نتاج الفقه الدولي، والتي كرستها الممارسة الدولية فيما بعد، فإنها لم تجد صداها في القانون الدولي بصفة صريحة . ونظرا لخطورة فعل التدخل والآثار المنجرة عنه بالإضافة إلى طغيان الطابع المصلحي على العلاقات الدولية، ارتأى الفقه الدولي إلى وضع جملة من الشروط الواجب توافرها قبل القيام بفعل التدخل.

المطلب الأول: شروط التدخل لاعتبارات إنسانية

اجمع فقهاء القانون الدولي في هذا الصدد على شرطين أساسيين لتنفيذ التدخل لاعتبارات إنسانية، وذلك لتفادي الانحراف به، بحيث يجب السعي من وراء فعل التدخل هذا تحقيق مصلحة إنسانية أو وضع حد لانتهاكات جسيمة حالة أو وشيكة تطال حقوق الإنسان.

أولا : شرط المصلحة الإنسانية

في هذا الإطار يشترط الأستاذ"**Verwey**" للاعتراف بشرعية أي تدخل إنساني أن تكون الاعتبارات الإنسانية هي الدافع الرئيسي الذي يقف وراء فعل التدخل؛ بمعنى أن لا ترمي الدولة المتدخلة من وراءه تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو غيرها، إذ يجب أن يكون تدخلها خالصا لوجه الإنسانية[1].

[1] عماد الدين عطا الله المحمد، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص. 481 .

و هو نفس ما أقرته الأستاذة "**Perez- vera**" التي اعتبرت بأن التدخل الإنساني يجب أن يتوفر على شرط أساسي، وهو السعي وراء المصلحة الإنسانية من طرف الدول الحامية دون سواها[1] و منطقيا يؤدي الالزام بشرط المصلحة الإنسانية إلى عدم وقوع أية حالة للتدخل الإنساني، على أساس أن الدول لن تقدم على فعل التدخل دون أن يكون لها مصالح في الدولة المستهدفة من التدخل[2] .

ثانيا : وجود انتهاكات جسيمة حالة أو وشيكة لحقوق الإنسان:

نظرا للمخاطر الجمة التي تحيط بالتدخل لاعتبارات إنسانية أحادي الجانب، فإن مثل هذا التدخل ينبغي الترخيص به فقط في حالة وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية أو احتمال وقوعها[3]، بشكل واسع النطاق و ممنهج مما يؤدي إلى تهديد خطير لأمن وسلامة الشعوب، وبالتالي تهديد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يبرر التدخل الإنساني، من أجل فرض احترام الأطراف المعنية لقواعد القانون الدولي خاصة القانون الدولي الإنساني[4].

غير أن الدول المؤيدة لسياسة التدخل الإنساني لم تكن لها أية ردود أفعال حقيقية إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول رغم خطورتها، والدليل على ذلك المجازر المرتكبة في رواندا، بحيث لم تتدخل فرنسا فيها إلا بعد أن خلفت الحرب الأهلية ما يزيد عن 2000000 قتيل و مئات الآلاف من اللاجئين، وهذا

---

[1] M.TSAGARIS Konstantininos , **le droit d'ingérence humanitaire**, mémoire en vue d'obtention du DUA droit international et communautaire, faculté de science juridiques, politiques et sociales, Université de Lille2, 2000 -2001,P.24,in: www.estig.ipbeja.pt/ac_direito/tsagaristk.pdf . (18/03/2019. 15:12).

[2] عماد الدين عطا الله المحمد، **مرجع سابق**، ص.493 .

[3] **المرجع نفسه**، ص. 47 .

[4] عمران عبد السلام الصفراني، "**مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان**" (دراسة قانونية)، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2008 ، ص.432 .

ما أقره الأستاذ"**rougier**" في بداية القرن العشرين قائلا أنه " :**ترتكب يوميا عبر العالم ألف همجية دون أن تفكر أية دولة في وضع حد لها ذلك لان ليس لأية دولة مصلحة في ذلك**"[1]...

المطلب الثاني: مبررات التدخل لاعتبارات إنسانية.

تتردد الكثير من الدول في الاعتراف بالتدخل الدولي لاعتبارات إنسانية رغم ضرورته من الناحية الأخلاقية والإنسانية بسبب التبعات التي قد تنجر عنه، و للقضاء على هذا التردد لجأت الدول التي تتبنى فكرة التدخل إلى صياغة جملة من المبررات التي تدعم مشروعيته من بينها:
الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إرساء الديمقراطية، تقديم المساعدات الإنسانية[2].

أولا :التدخل لحفظ السلم والأمن الدوليين.
تنص المادة **39** من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:
"**يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان...**
باستقراء نص المادة أعلاه نستنتج أن مجلس الأمن باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين[1] يملك السلطة التقديرية في تكييف الحالة على أنها تشكل إخلالا بالسلم أو تهديدا له، وبناءا على ذلك منحت المادة **41** من

---

[1]ستيتي سمير، **من التدخل لصالح الإنسانية إلى حق التدخل الإنساني (أسس مشروعية التدخل في شؤون الدول لحماية حقوق الإنسان)**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2003 ، ص ص.19- 20.

[2] موساوي أمال، "**التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011, ص.94.

ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن سلطة اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ قراراته، وفي حالة عدم نجاعتها، خول الميثاق في نص المادة **42** منه لمجلس الأمن صلاحية استعمال القوة من أجل استتباب السلم والأمن الدوليين، وهو الاستثناء الوارد في نص المادة 7/2 من ذات الميثاق[2].

ثانيا :التدخل من أجل إرساء الديمقراطية

يعتبر التدخل من أجل الديمقراطية من بين الحالات التي عرفها التدخل الإنساني، وهذا بغرض فرضها أي بإيجاد نظام ديمقراطي، أو حمايته من التهديدات المتربصة به، حيث أنها تهدف إلى إرساء ترتيب السلطة وحقوق الإنسان وحرياته وتحقيق مشاركة بينهما في إطار الدولة.وترجع بوادر ظهور هذا النوع من التدخل إلى وقت التحالفات الملكيات الأوروبية منأجل إرساء نظام ملكي و إضفاء الشرعية عليه وهذا في مواجهة الأنظمة القائمة ضدها[3].

فيمكن تعريف التدخل من اجل الديمقراطية بأنه تدخل دولة أو عدة دول عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعليا، دون تفويض سابق من أية منظمة

---

[1] في حالة عجز مجلس الأمن عن القيام بصلاحياته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين بسبب استعمال الفيتو، يحق للجمعية العامة أن تقدم توصياتها لأعضاء مجلس الأمن بشان الاجراءات المشتركة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة،

حينما يكون هناك إخلال بالسلم أو عمل من أعمال العدوان، وبالتالي يحق لها تكييف ما إذا توافرت إحدى الحالات المشار اليها في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة وهذا بموجب الفقرة الأولى من قرار 377 (7) المؤرخة في 03 نوفمبر 1950 و المعروفة باسم " **الاتحاد من اجل السلام**"،

https://www.un.org/ar/documents/ods/ (01/04/2019 15:30)

[2]مجلس الأمن الدولي , قرار رقم 688 (1991), الصادر في 05 افريل 1991, بشأن الحالة في العراق, وثيقة رقم :.

(add 1_3 et s/22454)

www.un.org/french/document/scres . (27/05/2019. 16:30)

[3]- موساوي أمال، **مرجع سابق**، ص.109 .

دولية بذريعة إعادة حكومة ديمقراطية مخلوعة إلى سدة الحكم، أو الإطاحة بالحكومة الديكتاتورية وفرض نظام ديمقراطي في الدولة المتدخل فيها[1].

و خلال مرحلة الحرب الباردة لم يرصد سوى تدخلا واحدا للأمم المتحدة من أجل الديمقراطية، حيث تدخل مجلس الأمن في جنوب روديسيا وهذا بعد استحواذ فئة الأقلية البيضاء على السلطة وقيام الديكتاتورية، إضافة إلى التدخلات الإقليمية في فترة الحرب الباردة، وقد قامت بها إما المنظمات الإقليمية أو الدول بمفردها تحت غطاء إقليمي، ومنها تدخل فرنسا في إفريقيا الوسطى عام 1979 بغرض إعادة النظام الجمهوري، وكذا تدخل أمريكا في بنما عام 1989 عقب قيام الرئيس الحاكم بإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية الأولى التي أسفرت عن فوز خصمه، وتدخلها أيضا في" **نيكاراغوا** 1984 " إثر تولي الحكومة الساندستية حكم نيكاراغوا بالقوة، وهذا ما أدى ب الو.م.أ بالقيام بالأنشطة العسكرية وغير العسكرية لدعم المتمردين في نيكاراغوا[2].

أما في مرحلة التدخل من أجل إحلال الديمقراطية بعد الحرب الباردة، أصبح التدخل قاصرا على نظرية تهديد السلم والأمن الدوليين وهذا في حالة ما إذا ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، فإن الأمم المتحدة وككل وخاصة مجلس الأمن لم يعد دورهما تقليديا قائما على الحياد، بل بات من الضروري عليهما أن يتدخلا دعما للديمقراطية في العالم التي كان منطلقها وهذا تجسيدا لأحكام المادة **1** من الميثاق، وفي هذا الصدد صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة" **بطرس بطرس غالي**"، قائلا" :**إن كلمة ديمقراطية لا تظهر في ميثاق الأمم المتحدة، بيد أن**

---

[1] عماد الدين عطا الله المحمد، **مرجع سابق**، ص.542.

[2]مروان الروقي،" **بحث قانوني عن التدخل العسكري لأجل الديمقراطية و مشروعيته** "، http://masmak.com/email/243785516/518/false . (15/04/2019. 12 :36)

العبارات الاستهلالية للميثاق تقول : نحن شعوب الأمم المتحدة أن هذه الفكرة عن الديمقراطية السلطة السياسية التي تستند إلى ارادة الشعب، أصبحت ليست مجرد مثل أعلى بل أصبحت ضرورة عملية[1]".

و قد تجسدت نظرية التدخل هنا بصورة خاصة بالتدخل الدولي في هايتي عقب اجراء انتخابات رئاسية أفرزت بفوز المرشح"**Aristide**" الذي لم يلبث سوى عام واحد حتى تمت الإطاحة به بانقلاب عسكري أدانته الدول الأمريكية[2]، وبناءا عليه أصدر مجلس الأمن قرار هاما تحت رقم 940 لعام 1994 أكد فيه أن هدف المجتمع الدولي هو إعادة الديمقراطية ، وهذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بالاستجابة لهذا القرار[3].

إلا أنه في الوقت الحالي لم يعد مفهوم الديمقراطية وكيفية تطبيقها أمرا داخليا، بل أصبح شأنا دوليا ينطوي على استخدام القوة المسلحة من طرف دولة ضد دولة أخرى بغرض فرض نموذج سياسي معين عليها، مما يجعل هذا النوع من التدخل مرهونا بمصالح الدول الكبرى، وهو ما يتعارض مع مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ثالثا :التدخل لتقديم المساعدات الإنسانية

---

[1] بوغزالة محمد ناصر،" **دور مجلس الأمن في إرساء الديمقراطية**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، العدد 02 ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، جوان 2013 ، ص ص. 221 -222.

[2] محمد غازي ناصر الجنابي،" **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص.271.

[3] قرار مجلس الأمن رقم 940 ، الصادر في 31 جويلية 1994 ، المسالة المتعلقة بهايتي، وثيقة رقم: S/RES/940(1994), du 1994 31 juillet
http://www.un.org/french/documents/sc res (28/04/2019.00:30)

يهدف التدخل الإنساني إلى حماية حقوق الإنسان كهدف عام، ووسيلة تحقيق هذا الغرض تختلف باختلاف الآليات الدولية التي يستند إليها فمنها المساعدات الإنسانية (**قرار مجلس الأمن رقم 819 و قرار رقم 832**) ، أو إمدادات الإغاثة الإنسانية أو عمليات الإغاثة الإنسانية أو نشاطات الإغاثة الإنسانية **(قرار مجلس الأمن رقم 794)**، أو المساعدة **(قرار مجلس الأمن رقم 688)**، إذ رغم تعدد المصطلحات المستعملة للتعبير عنها إلا أنها تعرف بأنها كل عمل عابر للحدود تمارسه منظمات الإسعاف الحكومية وغير الحكومية والحكومات المختلفة من أجل إنقاذ جماعة بشرية في حالة خطر مؤكد[1].

حيث تقدم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة، فهي ليست حقا مطلقا وإنما حقا مقيدا بمجموعة من الشروط والتي تتمثل في ضرورة احترام سيادة الدولة المعنية بالمساعدة الإنسانية، و أن تكون الحاجة ملحة لتقديمها وأن تستجيب لمبادئ العمل الإنساني [2] وبهذا الخصوص يستند أنصار تقديم المساعدة الإنسانية كصورة للتدخل لأسباب إنسانية إلى مجموعة من النصوص

---

[1] محمد غازي ناصر الجنابي، **مرجع سابق**, ص.151 .

[2]- تتمثل مبادئ العمل الإنساني في :

_مبدأ الإنسانية

-مبدأ الاستقلالية

-مبدأ الحياد

-عدم التحيز=

= قاسيمي يوسف،" **مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاعات المسلحة**"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005 ، ص ص.14-28.

منها ميثاق الأمم المتحدة المواد **55** و **56** التي تفرض على الدول بصفة ضمنية التزامات على عاتقها[1].

حيث تعتبر القرارين الصادرين من الجمعية العامة 131/43 المؤرخة في ديسمبر 1988 و 100/45 لسنة 1990 المتعلقين بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة، بإضفائهما لصفة المشروعية للمساعدة الإنسانية أثناء الكوارث .

على أساس هذين القرارين أكدت الجمعية العامة على أن الحق في الحياة يشكل القاعدة التي تستند إليها المساعدة الإنسانية، وأي حرمان من الحصول عليها يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية، وهذا ما أقر عليه كذلك القرار 43 / 131 على أن" **ترك ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة بلا مساعدة إنسانية يمثل خطرا على الحياة الإنسانية و إهانة الإنسان** [2] " . فتقديم المساعدات الإنسانية كمبرر للتدخل الدولي الإنساني يجد أساسه القانوني في قرارات مجلس الأمن مثل القرار رقم 677 لسنة 1991 الذي ينص على إنشاء الممرات الإنسانية في العراق، وكذا قرار مجلس الأمن رقم 733 الصادر سنة 1992 الذي يطلب بموجبه تقديم الاجراءات اللازمة للمساعدة الإنسانية للمتضررين الصوماليين[3].

---

[1] موساوي أمال، **مرجع سابق**، ص ص.124-126.

[2] قرار الجمعية العامة رقم 131/43 الصادر في 08 ديسمبر 1988, المتعلق بتقديم المساعدات الانسانية الى ضحايا الكوارث الطبيعية و الطوارئ المماثلة,

وثيقة رقم : A/RES/43/131 du 08décembre

https://www.un.org/ar/documents/ods. (28/04/2019 . 01:05)

[3] قرار مجلس الأمن رقم 733 ، الصادر في 23 جانفي 1992 ، المتعلق بالحالة في الصومال،

وثيقة رقم : (S/RES/733(1992), du 23 janvier 1992

http://www.un.org/french/documents/sc res (28/04/2019 00:09)

المبحث الثالث : التدخل الدولي و مبدأ احترام السيادة.

هناك نوع من التناقض بين السيادة الوطنية التي تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي العام وبين التدخل لاعتبارات إنسانية الذي يعد خرقا صارخا للسيادة الوطنية، إلا أنه و نظرا إلى التغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي، بفعل النظام العالمي الجديد، تغير مفهوم السيادة المطلقة من المفهوم المطلق لها إلى المفهوم السلبي الذي جعل سيادة الدولة عرضة للتدخل، ومن المبادئ المصاحبة للسيادة مبدأ عدم التدخل الذي يعتبر حاميا لها، والذي يجد أساسه في شتى المواثيق الإقليمية والاتفاقيات الدولية، ولم يحظ بالأهمية إلا بعد إقراره في ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول :انعكاسات التدخل لاعتبارات إنسانية على السيادة الوطنية.

تعد فكرة السيادة الوطنية في الأنظمة القانونية الوضعية حجر الزاوية لبناء الدولة وأساس تصرفاتها في الداخل والخارج، باعتبار أن الدولة تتصرف سواء في نطاق إقليمها أو على صعيد المجتمع الدولي، بناء على قواعد القانون الدولي العام والذي تعتبر السيادة فيه الدعامة الأساسية[1].

[1] قزران مصطفى، **مرجع سابق**، ص.80 .

إلا أن هذا المبدأ عرف اهتزازا وتراجعا بفعل التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، لاسيما ما تعلق منها بحقوق الإنسان، أين أصبحت الدول معرضة لانتهاك سيادتها إن لم تلتزم بحمايتها.

الفرع الأول :المقصود بالسيادة الوطنية والآثار القانونية المترتبة عنها.

بينما كان المفهوم الكلاسيكي للسيادة يعبر عن واقع تمركز السلطة المطلقة بيد الملوك، فإذا بالدول الجديدة تلجأ إليه لرفض واقع تهيمن فيه القوى العظمى، حيث أصبحت السيادة سلاح البلدان الضعيفة في مواجهة البلدان القوية .ومن أجل معالجة هذا التطور الحديث لا بد من توضيح مضمون السيادة وأثارها[1].

أولا :تحديد معنى السيادة الوطنية

رغم تعدد التعريفات التي أوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في اعتبار السيادة الوطنية السلطة السياسية العليا للدولة، القادرة على تنظيم نفسها وادارة شؤونها وعلى فرض توجيهاتها، دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أ وفي إطار علاقاتها الدولية[2]؛ ما يعني أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة، فبعد أن عرفها" **بودان** "وذلك في كتابه المعنون " **:ستة كتب عن الجمهورية**"، الذي نشره عام 1576 بأنها: **السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين**

[1] نواري أحلام،" **تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية**"، دفاتر السياسة و القانون، العدد4 ، جامعة سعيدة، 2011، ص.26.

[2] أحمد سي علي،" **التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة**", دار الأكاديمية للنشر، الجزائر، 2011, ص.239.

".اجمع اغلب الفقهاء على أن أوصافها تتمثل في :الوحدة، عدم القابلية للتجزئة أو التصرف وعدم الخضوع للتقادم المسقط.

و يمكن الاعتماد في هذا الصدد على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق" **كورفو** "سنة 1949 والتي أشارت إلى أن " :**السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، و أن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية** [1]" فعلى الصعيد الداخلي تتمتع السيادة بمضمون إيجابي لأنها القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة و لا يقابلها إلا الخضوع والطاعة من جانب الأفراد، ثم هي السلطة الدائمة غير المؤقتة التي لا تقبل التجزئة، و لا التفويض، و التي لا مجال للمسؤولية عنها أمام سلطة أخرى.

أما الوجه الخارجي للسيادة فيتمثل في عدم خضوع الدولة لأية سلطة أخرى، وبالتالي فهي مستقلة عن أية ضغوطات أو تدخل من جانب الدول الأخرى، فلا يتم تقييدها على المستوى الدولي إلا بموجب العهود والاتفاقيات التي أبرمتها بنفسها، معبرة بذلك عن سيادتها واستقلالها[2].

ثانيا :الآثار القانونية المترتبة على السيادة الوطنية.

يترتب على تمتع الدولة بالسيادة الوطنية آثار قانونية عديدة نذكر منها:

أ- تمتع الدول بالشخصية القانونية الكاملة

[1] بوبوش محمد،" **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**"، السيادة والسلطة (الآفاق الوطنية والحدود العالمية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص.120 .

[2] حمادو الهاشمي،" **سيادة مسؤولة**"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 23 ، جوان 2013 ، ص.13.

تعتبر الشخصية القانونية الكاملة من أهم الآثار المترتبة عن السيادة، فالدولة كاملة السيادة لها كيان قانوني مستقل له مجاله الأرضي والجوي و البحري، وسيادة كاملة مما يسمح لها بالتصرف باسمها، والتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات ذات الأبعاد الدولية[1]، فيكون للدولة إبرام المعاهدات الدولية، والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح الأضرار ،هذا على الصعيد الدولي[2]، أما على المستوى الداخلي فيكون للدولة كامل الصلاحية والاستقلالية في ترتيب سلطاتها العامة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأن تضع ما تراه مناسبا من القواعد والأحكام للسيطرة على إقليمها، ولحكم رعاياها ومن يتواجدون على إقليمها دون أي تدخل من الخارج[3].

ب- تمتع الدولة بالاستقلال

ينبغي ألا تخضع الدولة لسلطة أية دولة أخرى أو غيرها أثناء مباشرة تصرفاتها السيادية، فعلى كل دولة أن تحترم استقلال غيرها، ويترتب على ذلك عدم جواز انتهاك مبدأي السيادة والاستقلال من قبل الدول أو المنظمات الدولية على حد سواء، لأنهما من أهم المبادئ التي نصت عليها قواعد القانون الدولي و المواثيق الدولية العالمية والإقليمية[4].

ج-تمتع الدولة بالمساواة مع الدول الأخرى

---

[1] سي علي احمد، **مرجع سابق**، ص. 244 .

[2] نواري أحلام، **مرجع سابق**، ص.2 .

[3] سامح عبد القوي السيد، **مرجع سابق**، ص.51 .

[4] **المرجع نفسه**.

تم التأكيد على هذا العنصر في ميثاق الأمم المتحدة لاسيما نص المادة **2**/7 منه التي كرست مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما اقر كذلك المساواة بين الدول من الناحية القانونية وتمتعها بنفس الحقوق[1].

غير أن هذه المساواة القانونية تقابلها لا مساواة سياسية أو فعلية بين الدول على أرض الواقع، في ظل الميل الفطري لتدخل القوي بشؤون الضعيف، وفي ظل غياب توازنات دولية أو إقليمية مع ما أصبح يعرف باسم النظام العالمي الجديد أو الأحادية القطبية[2].

و رغم أن المساواة في السيادة بين الدول كرست في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في نص المادة **1** التي ورد فيها " **:تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها**"، إلا أن هذا المبدأ ليس مطلقا وذلك نظرا إلى وجود العديد من الحقوق التي أقرها الميثاق ذاته للبلدان الكبرى الأعضاء في المنظمة دون الأخرى, و هذا ما تجسده المادة **23**/1 المتعلقة بحق الفيتو أو النقض الذي تتمتع به ، الدول الخمس دون سواها[3]، وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لسلطة تعديل الميثاق[4].

الفرع الثاني :مظاهر السيادة الوطنية.

تتضمن السيادة الوطنية شقان الشق الإيجابي والشق السلبي، واللذان يشكلان معا مفهوم السيادة المتكامل.

---

[1] سي علي احمد، **مرجع سابق**، ص.245.

[2] ماجد عمران، " **السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27 ، العدد 01 ، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011 ، ص.467 .

[3] بوبوش محمد، **مرجع سابق**، ص.121 .

[4] انظر المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة.

أولا :المظاهر الداخلية للسيادة الوطنية.

إن السيادة الداخلية تعني حرية الدولة بالتصرف في شؤونها الداخلية، وذلك بتنظيم حكومتها و مرافقها العامة وبسط سلطانها على كافة من يوجد فوق إقليمها وهذا ما يعرف بالسيادة الإقليمية، أما السيادة الشخصية فتعني سلطة الدولة على رعاياها داخل وخارج إقليمها[1]، وهذا ما اتفقت عليه الدول الأوروبية في مؤتمر واستفاليا عام 1648 على مبدأ السيادة الإقليمية، من أجل تحقيق السلام الدولي، وكنتيجة ثانوية لهذا المبدأ، اعتبرت معاملة الدولة للأفراد الذين يقيمون داخل أراضيها مسألة داخلية، بحيث لم تكن حقوق الإنسان جزءا من السياسة الدولية[2].

و تعتبر الدولة مستقلة تماما في إدارة شؤونها الداخلية، فلا يمكن للقانون الدولي أن يمتد إلى جميع الأنشطة الداخلية للدول، حيث توجد مسائل تخرج عن دائرة اختصاصه، بذلك فهي تخضع للقرار الحر المستقل الصادر عن الدولة، و حرية هذه الأخيرة في هذا المجال ثابتة و مؤكدة، حيث تشكل الآن مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام لأنها مؤسسة مباشرة على استقلال الدولة وسيادتها[3].

ثانيا :المظاهر الخارجية للسيادة الوطنية

و يقصد بالمظاهر الخارجية للسيادة علاقاتها وروابطها الخارجية مع غيرها من الدول، والسيادة هي التي تمنح الحق للدولة في أن تنفرد بالقوة العسكرية حفاظا

---

[1] بوراس عبد القادر، "**التدخل الدولي الإنساني و تراجع السيادة الوطنية**"، دار الجامعة الجديدة، الازاريطية، 2009, ص.40.

[2] محمد يعقوب عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.6 .

[3] موساوي أمال، **مرجع سابق**، ص.125.

على أمنها الداخلي وحمايتها لأراضيها من أي عدوان خارجي[1].

و في هذا الشأن قال الفقيه " **جون بودان** "أن" :**السيد هو الذي لا تربطه سيادته بسيادة أخرى**"،فمن هذه المقولة يتبين أن الوجه الخارجي للسيادة ينصرف تطبيقه في علاقة الدولة مع غيرها بعدم خضوعها لأية سلطة أجنبية تعلوها، وعليه يحق لها الدخول في علاقات دبلوماسية، وتوقيع الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف في شتى المجالات الدولية، وما هذه التصرفات إلا تعبيرا عن اختصاصات سيادتها"[2].

و قد أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية باخرة" ومبلدون " "Wimbledon" بتاريخ 17 أوت 1923 بأن " :**أهلية عقد التزامات دولية أمر يعد من صميم اختصاص سيادة الدولة**"، ورفضت " **أن تنظر في إبرام معاهدة بمقتضاها يتم تنازل الدولة عن سيادتها (...)وبدون شك كل معاهدة من شأنها إحداث التزام من هذا النوع يشكل قيدا على ممارسة الحقوق السيادية للدولة.. "**[3].

الفرع الثالث: تراجع السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

من أهم سمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تغير النظرة تجاه مفهوم السيادة، فقد نشبت نزاعات بعضها مدفوع بأسباب سياسية، وبعضها مدفوع بأسباب اثنيه، وحل التفكك ببعض الدول، و انهارت دول أخرى، الأمر الذي استوجب على

---

[1] غيث مسعود مفتاح،" **التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية(دراسة حالة الصومال)**" ، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2004 ، ص.36.

[2] الجوزي عز الدين، **مرجع سابق**، ص.69 .

[3] **المرجع نفسه**، ص.70 .

المجتمع الدولي إعادة النظر في صيغ تعامله مع هذه التطورات الجديدة و وضع حد للفوضى في داخل الدولة[1].

أولا :معنى السيادة المطلقة

يعني مفهوم السيادة المطلقة على الصعيد الدولي الحق المطلق للدولة في رفض التدخل في شؤونها من جانب أية هيئة أجنبية عنها أيا كانت طبيعتها، فهي لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لأية سلطة خارجية مهما كانت الأسباب بما في ذلك القيم الأخلاقية إلا برضاها، واستجابة لمصالحها الوطنية[2].

فتدير الدولة شؤونها الداخلية والخارجية وفقا لمصالحها الوطنية، حتى لو تجاوز ذلك اختصاصها الإقليمي وبالتالي التسلل إلى اختصاص الدول الأخرى[3].

ثانيا :حلول السيادة النسبية محل السيادة المطلقة

إن النظام المحدد في واستفاليا لسيادة الدولة أصبح ضعيفا في نهاية القرن العشرين، و أخطر من كل هذا هو سعي الدول الكبرى مثل الو.م.أ للتدخل في شؤون البلدان الأخرى الضعيفة إما بشكل مباشر كالحق الذي تدعيه بموجب قانون الحرية الدينية لسنة 1998 أو غير مباشر من خلال التأثير الاقتصادي أو دعم القوى المعارضة داخل الدولة لتغيير النظام[4] ، هذا الأخير الذي عرف تطبيقا ميدانيا من خلال التدخل في هايتي سنة 1994 لإعادة" **أريستيد** "الرئيس المنتخب إلى الحكم .فمفهوم السيادة المطلقة لم يعد قادرا على تحقيق هدفه في حفظ السلام

---

[1] غيث مسعود مفتاح، **مرجع سابق**، ص.6 .

[2] سي علي احمد، **مرجع سابق**، ص.236 .

[3] حسن الجديد وسعدى كريم،" **التدخل الإنساني وإشكالية السيادة**"، http://www.mn940.net/forum/forum32/thread4616.html . (03/04/2019. 18 :44)

[4] ماجد عمران، **مرجع سابق**، ص.466.

العالمي، كما أراده واضعوه في مؤتمر واستفاليا، في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة وبروز مشاكل جديدة ذات بعد عالمي تفترض معالجة شاملة كالمحافظة على البيئة والصحة وحقوق الإنسان... الخ، مما يجعل مبدأ المسؤولية يفرض نفسه على مفهوم السيادة باعتباره مفهوما مقيدا ينطلق من فكرة المسؤولية[1]، خاصة أمام تدويل حقوق الإنسان وظهور" الأمن الإنساني" [2]، الأمر الذي أدى إلى تغيير النظرة التقليدية المتعلقة بالدول، فغدت الدولة أداة لا غاية بذاتها كالسابق وذلك لتحقيق الأمن الإنساني[3].

و المفهوم الجديد للسيادة يعمل على تحقيق الخير العام الداخلي والدولي على اعتبار أن الإنسان هو الهدف الأسمى له، فالسيادة ليست بحجة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية خاصة وأن الدول مقيدة في ممارستها لمظاهر سيادتها بالقانون الدولي وما يتضمنه من التأزمات تفرض عليها احترام هذه الحقوق[4]، وهو ما أكده "**كوفي عنان** "الأمين العام السابق للأمم المتحدة بمناسبة تدخل هذه الأخيرة في تيمور الشرقية، عندما صرح انه من غير المقبول السماح للحكومات بانتهاك حقوق مواطنيها بحجة مبدأ السيادة[5] .

وغدت الإنسانية المرجعية الأساسية لفهم النظام القانوني الدولي ومبادئه وقواعده القانونية و ليست الدول[6].

[1]موساوي أمال، **مرجع سابق**، ص.158 .

[2] عرفة محمد خديجة،**" مفهوم الأمن الإنساني"**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، د. م. ن، 2007، ص.9.

[3] قزران مصطفى، **مرجع سابق**، ص.8 .

[4] محمد يعقوب عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.77 .

[5]موساوي أمال، **مرجع سابق**، ص.15 .

[6] قزران مصطفى، **مرجع سابق**، ص.86 .

المطلب الثاني :مبدأ عدم التدخل كحامي للسيادة الوطنية.

يعتبر مبدأ عدم التدخل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من بين المبادئ الأساسية في القانون الدولي ويقصد به" :**الالتزام الدولي الذي يفرض على الدولة واجب مباشرة اختصاصها داخل إقليمها، وأن لا تمارس أي عمل يعد من الاختصاص الإقليمي لدولة أخرى**[1]"، ولا شك أن هذا المبدأ يعد من الدعائم الأساسية لحماية سيادة الدول وأن الحفاظ عليه هو الذي يرسخ استقلالها[2].

و قد كرس هذا المبدأ في ميثاق منظمة الدول الأمريكية لسنة 1948 و هذا في نص المادة **7** منه [3] ، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم

المتحدة اخذ مبدأ عدم التدخل صبغة دولية متجاوزا بذلك إطاره الجهوي ليصبح قاعدة عالمية تم تكريسها في نص المادة **2/7**[4].

الفرع الأول :الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة

---

[1] بوكرا إدريس، **مرجع سابق**، ص.215 .

[2] حسين حنفى عمر، " **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005, ص.27.

[3] حيث جاء فيها ما يلي "**لا ينبغي التعدي على حرمة الوحدة الترابية لدولة عضو، ولا يمكن إخضاع أية دولة ولو مؤقتا لاحتلال عسكري، أو لأي شكل من أشكال الأعمال القمعية من طرف دولة أخرى، مهما كانت الأسباب والظروف،باستثناء التدخل الجماعي لدول المنظمة في أزمة داخلية، أو حرب أهلية، عندما تؤثر حالة الفوضى هذه في السلموالأمن على المستويين الإقليمي والعالمي** ."ميثاق منظمة الدول الأمريكية(ميثاق بوغوتا) ، الموقع بتاريخ 1948/04/30, و المعدل في 1967/02/27,
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/am1.html(18/04/2019 04:55)

[4] منصر جمال، " **مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة**"، مجلة الفكر، العدد6 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص ص.428-430.

لقد أكدت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية على مبدأ عدم التدخل وأهمية العمل به والتزام كل دولة كواجب يقع على عاتقها، وذلك باعتباره مظهر من مظاهر الاستقلال والسيادة للدول، وقد أكد عليه ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في المادة **2(ب2)** التي نصت على الحرية التامة للدول في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل أجنبي، وكذلك الجامعة العربية التي أكدت على أهمية احترام كل دولة للأنظمة الحكومية القائمة في الدول الأعضاء [1].إلا أن دراستنا ستقتصر على ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها أكثر المنظمات استقطابا للدول من جهة، وكذلك نظرا لدورها الفعال في العلاقات الدولية من جهة أخرى.

أولا :المادة $2/_7$ من الميثاق الأمم المتحدة كأساس قانوني لمبدأ عدم التدخل

لم يكتسب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الأهمية القصوى والمكانة العالية في العلاقات الدولية , إلا بعد إقراره في نص المادة **$2/_7$** من ميثاق الأمم المتحدة والتي ورد فيها ما يلي ..." : **ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق،على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.**"

و بالتالي فإن نص المادة $2/_7$ من الميثاق يعتبر أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، وبالتالي يؤكد هذا النص أن الأمم المتحدة أخذت على عاتقها تحريم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول

[1] عدي محمد رضا يونس،" **التدخل الهدام والقانون الدولي العام**" (دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس,2010، ص.60 .

الأعضاء سواء من قبلها أومن قبل أية دولة، حتى أنها اعتبرت أن عرض أي أمر يتعلق بهذه الشؤون الداخلية أمام إحدى أجهزة الأمم المتحدة يعد أمرا غير مشروع لأنه يشكل نوعا من التدخل[1]، و هذا لإيجاد صفة توازن و الحاجة إلى طمأنة الدول إلى أن المنظمة لن تعلو فوق الدول[2].

ثانيا :تأكيد الجمعية العامة لمبدأ عدم التدخل.

لعبت الجمعية العامة دورا هاما في تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول، وهذا ما يتضح من خلال سلسلة من التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة ونذكر أهمها:

التوصية21 - 31، الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 1995 ، التي تضمنت عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها، حيث نصت في فقرتها الأولى بأنه ليس لأية دولة حق التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة[3].

-القرار رقم 103 ، الصادر في ديسمبر 1981 ، إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية، حيث حددت الفقرة الثانية منه نطاق مبدأ عدم التدخل ليشمل:

أ -السيادة.

---

[1]سامح عبد القوي السيد، **مرجع سابق**، ص.73 .

[2]قزران مصطفى، **مرجع سابق**، ص.9 .

[3] إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2131) لسنة 1965 المتعلق بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها،

وثيقة رقم : S/RES/2131(1965)

https://www.un.org/ar/documents/ods (01/04/2019 15:30)

ب –الاستقلال السياسي

ج –السلامة الإقليمية.

د –الوحدة الوطنية والأمن والهوية الوطنية.

ه –التراث الثقافي للسكان.

و– حث الدولة في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي، والسيادة الدائمة على مواردها الطبيعية دون أي تدخل أو تهديد بأي شكل من الأشكال[1].

الفرع الثاني :الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

إن الاستثناءات المعترف بها دوليا والتي ترد على مبدأ عدم التدخل وتحريم اللجوء للقوة، لا تعدو أن تكون مستمدة صراحة من ميثاق الأمم المتحدة، والمتمثلة أساسا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، وحالة اتخاذ تدابير الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة، أما الاستثناء الذي يستند عليه البعض أحيانا مثل " حق التدخل الإنساني"، فلم يعترف القانون الدولي بوجوده حتى الآن كاستثناء على الحكم الوارد في المادة **2**/$_7$ من الميثاق[2].

أولا :حالة الدفاع الشرعي

نص ميثاق الأمم المتحدة على حالة الدفاع الشرعي في الفصل السابع منه، الذي جاء تحت عنوان " **فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به**

---

[1] قرار الجمعية العامة رقم 103–36 الصادر في ديسمبر 1981, إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية،

وثيقة رقم : A/RES/36/103(1981), du 09 décembre 1981

https://www.un.org/ar/documents/ods (01/04/2019 15:30)

[2] الجوزي عز الدين، **مرجع سابق**، ص.78 .

ووقوع العدوان"، وذلك في المادة**51**[1], بحيث اعتبر الحق في الدفاع الشرعي حقا طبيعيا للدول، وقد منح هذا الحق بحسب نص المادة السابق ذكرها للدول سواء كانت فرادى أو جماعة[2].

ثانيا :حالة التدخل للمحافظة على السلم و الأمن الدوليين

لقد أوردت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة استثناءا يتعلق بحالة اتخاذ مجلس الأمن لقرار بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع، بحيث لا يتقيد المجلس في مثل هذه الحالة بمبدأ عدم التدخل في الاختصاص للدول، ويكون له أن يتخذ من الإجراءات ما يراه ضروريا لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه[3].

و يتمتع مجلس الأمن وفقا لنص المادة **39** من الميثاق بسلطة تقديرية مطلقة في تقرير ما إذا كان هناك تهديد أو إخلال بالسلم والأمن الدوليين، أو هناك أي عمل من أعمال العدوان، غير أن الميثاق لم يضع أي ضابط لتكييف الوقائع التي تعد تهديدا للسلم أو إخلالا به أو عدوانا[4] ، وتبعا لذلك فإن وصف مجلس الأمن للأوضاع المعروضة عليه بأحد الأوصاف المدرجة في نص المادة **39** ، يسمح له إما بتقديم توصيات للدول أو استخدام سلطاته المقررة في المادتين **41** و **42** الواردة

---

[1] المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2]بمعنى أن ترد العدوان مجموعة من الدول التي تربطها فيما بينها اتفاقيات الدفاع المشترك، أو التي دخلت ضمن تحالفات وتكتلات عسكرية مثل حلف الناتو.

[3]سامح عبد القوي السيد، **مرجع سابق**، ص.7 .

[4] يوسفي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص.86 .

في الفصل السابع من الميثاق، وهي عملية تؤدي إلى البدء في تطبيق أحكام نظام الأمن الجماعي[1].

فيجوز للمجلس اتخاذ التدابير غير الردعية أو التي لا تستلزم استعمال القوة كوقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية ...وقفا جزئيا أو كليا[2]، وفي حالة ما إذا لم تفي بالغرض المطلوب يمكن للمجلس اللجوء لنص المادة **42**من الميثاق، الذي يسمح باتخاذ التدابير الردعية ذات الطابع العسكري[3].

و يمكن التوصل إلى أن الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل هي حالة الدفاع الشرعي، وحالة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهما الحالتان الوحيدتان الواردتان صراحة في ميثاق الأمم المتحدة أين يسمح فيهما باستعمال القوة المسلحة في العلاقات الدولية لاكتسابهما طابع المشروعية الدولية، أما التدخل لاعتبارات إنسانية فلا أثر له.

و ان الإخلال بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واستعمال القوة المسلحة بذريعة حقوق الإنسان يعد تقهقرا إلى الوراء ويمثل العودة إلى سيادة القوة في العلاقات الدولية بدلا من سيادة قوة القانون[4].

---

[1]لا نجد في الميثاق أي نص يعرف "نظام الأمن الجماعي"، وقد عرفه الفقهاء على أنه " : **ذلك النظام الذي يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم**"، للتفصيل أكثر ارجع إلى:

طالب خيرة،" **مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية**"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون دولي عام، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2007/2006, ص ص.129-136.

[2]نص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] الجوزي عز الدين، **مرجع سابق**، ص ص.82 - 83.

[4]محي الدين جمال،" **الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،العدد01, كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2012, ص.40.

مقدمة جغرافية وتاريخية عن اليمن:

يقع اليمن بين دائرتي عرض (12- 19) شمالاً، وبين خطي طول 41 و 54 شرقا[1] ويظهر من موقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن 7 دوائر عرض 13 خط طول وهو ما يعكس شكل المساحة المتطاول ويحدد موقع اليمن ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف, و لولا وجود التباين في التضاريس في اليمن لأضحت صحراءا من ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية, والمنطقة الصحراوية شرق اليمن بما يعني أن الموقع الفلكي لليمن يعد أحد مواطن الضعف الشديدة في قوة اليمن، و وزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي, والتربة, والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الإمطار، وندرة المياه ليكون الموقع الفلكي أحد العوامل الثابتة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية.

يقع اليمن في جنوب غرب آسيا بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية .ويشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عن طريق خليج عدن . يحدها من الشمال السعودية ويبلغ طول الشريط الحدودي بين البلدين 1,458 كم و 288 كم مع عُمان من جهة الشرق. ومن الجنوب بحر العرب والغرب البحر الأحمر وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها 2500 كم[2].

يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة.

كما يمتلك اليمن العديد من الجزر اليمنية ذات الموقع الهام, والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري, لما تمنحه من ميزة الانتشار, والتوزيع للمراكز التجارية, والقواعد البحرية، والجوية، فجزيرة سقطرى[3] مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الأسيوي الجزيرة العربية

---

[1] http://www.arab-ency.com/ar/الموسوعة 21/04/2019(14:30)العربية

[2] Saeed Shaher,**Biology and status of sharks fishery in Yemen**, 2007.21/04/2019(14:30).

[3] عبد اللطيف علي ناصر, "**أثر العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية على الأمن القومي اليمني 2001-2010**", رسالة دكتوراه, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية, جامعة القاهرة,2017,ص ص.109-122.

وإلى البر الإفريقي بالإضافة إلى وقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس.

تاريخ اليمن

يبدأ تاريخ اليمن القديم من أواخر الألفية الثانية ق.م, حيث قامت مملكة سبأ و معين و قتبان و حضرموت و حّمير, و كانوا مسؤولين عن تطوير أحد أقدم الأبجديات في العالم المعروفة بخط المسند[1].

و قامت عدة دول في العصور الوسطى مثل الدولة الزيادية الدولة العيفرية و الإمامة الزيدية و الطاهرية و أقواها كانت الدولة الرسولية, بعد الحرب العالمية الأولى تخلّص اليمن بشكل نهائي من التأثير التركي, و قامت المملكة المتوكلية في صنعاء وسقطت بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 بينما كانت المناطق الجنوبية لليمن تحت تأثير الإمبراطورية البريطانية و في عدن تحديدا إلى أن نال الشطر الجنوبي استقلاله عقب ثورة 14 أكتوبر 1963 و قامت جمهوريتان في اليمن الجمهورية العربية اليمنية على أنقاض المملكة المتوكلية في الأجزاء الشمالية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الأجزاء الجنوبية. شهد العصر الحديث لليمن عدة اضطرابات فقد تنحى عبد الرحمن الأرياني عن الحكم بسبب ضغوط قبلية وتم اغتيال إبراهيم الحمدي في ظروف غامضة تلاه اغتيال أحمد الغشمي و حرب 1986 و مقتل عبد الفتاح إسماعيل ثم حرب صيف 1994 بين الحكومة اليمنية والحزب الاشتراكي وكلها عوامل ساهمت في إضعاف اليمن.

في العام 2011 شهدت موجة احتجاجات على البطالة وعدد من التعديلات الدستورية التي كان ينويها علي عبد الله صالح انتهت بتنحيه بشروط مثيرة للجدل وتولي نائبه عبد ربه منصور هادي رئاسة الفترة الانتقالية.

[1] K.A. Kitchen,"**Documentation For Ancient Arabia"**, Part I, Liverpool University Press, 1994.

الخارطة 01

الموقع الاستراتيجي لليمن



مقياس الرسم:1:2.100.000 كلم https://ar.wikipedia.org/wiki/

المبحث الأول : تعريف عام بالأزمة اليمنية.

المطلب الأول : خلفية الازمة اليمنية.

أصبح اليمن ساحة للصراع الداخلي و الخارجي, فبين مصالح داخلية لمؤسسات رسمية ممثلة في الرئاسة و الجيش إلى مؤسسات غير رسمية كالقوى السياسية و الأحزاب المعبرة عن مصالح و أفكار مختلفة, الى تنظيمات و جماعات عقدية مسلحة, و مصالح خارجية في الشرق الأوسط, و أبرز قوتين هما (ايران و السعودية), و هو ما يعتبر حرب نفوذ في المنطقة, و في هذا الاطار يحاول البعض تفسير تصرفات و مواقف الأطراف الداخلية في اليمن, وفقا للبعد الخارجي من منظور طائفي, حيث تدعم ايران وصول جماعات الحوثيين الى سدة الحكم في

اليمن لتكون ورقة ضغط ايرانية على حدود السعودية , بهدف تصدير الثورة , و المذهب الشيعي الى الخليج و منه الى المنطقة العربية[1].

و أحداث الربيع العربي عام 2011 جاءت لتعزيز الاختلافات بين الجماعات التي أدى توازنها النسبي في السلطة مع مستهل الربيع العربي الى اجتماعها, و جعل المفاوضات في مؤتمر الحوار اليمني ممكنة, و انعقدت جلسات الحوار الوطني اليمني في 18 مارس 2013, و اختتمت بالتوقيع على الوثيقة, و تم تمديد فترة رئاسة "**هادي**" لسنة اخرى من قبل المشاركين خلال ذلك المؤتمر[2].

ثمة ثلاثة تطورات مهمة توضح التفسيرات التي أعقبت المؤتمر الوطني للحوار:

1- إن المشهد السياسي أصبح راديكاليا و مستقطبا الى اقصى حد, و هو ماشوش على جميع روابط التماسك و التعاون بين الجماعات على أساس التشابه التاريخي و الثقافي.

2- انعدام الثقة لدى مواطني اليمن بحكومة مركزية, و بالعملية السياسية لحل مشاكلهم[3].

3- التغيير في ميزان القوى و مرونة التكيف المتواصلة لكل جماعة من هذه الجماعات المتصارعة بالتفاؤل بتحقيق الهيمنة على الآخرين.

و الصراع في اليمن متخم بجماعات و مصالح متعارضة, و قد طمس العداء و نزعة الآخر, بين الزيدية في الشمال, و الشافعية في الأجزاء الوسطى و الجنوبية من اليمن, الى درجة التشويش حتى عن رؤية الفوارق الفعلية بين الزيدية: (الشيعة الخمسية) و شيعة ايران الاثنى عشرية).

[1] حسن اسلام ," **أطراف الصراع في اليمن, حسابات امريكية**", مجلة شباب يبني المستقبل, 2015, ص.23.

[2] عبد اللطيف علي ناصر, **المرجع نفسه, المكان نفسه.**

[3] مترسكي ألكسندر," **الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد و آفاق متباينة**", المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات, الدوحة,2015, ص ص.7-8.

و يجري ذلك على نحو خاص عبر تشبيه مذهب الحوثيين بمذهب الفرس, و استخدام وسيلة للربط بينهما, و قد أورد تقرير مارس لمجموعة الأزمات الدولية أن المذهبية: (شيعي–سني) لم تكن موجودة سابقا, و قد أصبحت حقيقة واقعة في ظل الاستخدام المتزايد للخطاب الطائفي من قبل المجموعات المتحاربة في اليمن[1].

و دخلت ايران بقوة على خط الأزمة في اليمن مستغلة ضعف سيطرة الحكومة المركزية في صنعاء بعد الثورة اليمنية في عام 2011 لتزيد من دعمها لجماعة الحوثي, و كان التدخل لإيران ملائما جدا, حيث أن اليمن يمثل فرصة سهلة المنال و منخفضة التكاليف بالنسبة لايران للضغط على خصومها السعوديين.

في حين تقوم بفتح مجال جديد لتوسع مصالحها السياسية و الاقتصادية, حيث قام حزب الله اللبناني الحليف الاقليمي لايران بتقديم التدريبات و الدعم العسكري للحوثيين, و لعب دورا هاما كحلقة وصل بين طهران و الحوثيين, و قامت في الوقت نفسه باستقطاب شخصيات يسارية سياسية في الحراك الجنوبي على وجه الخصوص, و من الذين تجاهلتهم المبادرة الخليجية التي مثلت مسارا لانتقال السلطة, و عزلت الرئيس السابق "علي عبد الله الصالح" , و بغض النظر عن التوسع في الدعم الايراني إلا انه يبقى في اطار الاستثمار المحدود اذا ما قورن بالدعم الذي تقدمه ايران لحلفائها في العراق و سوريا و لبنان [2].

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة

تجلت مظاهر الأزمة اليمنية في :

[1] مترسكي الكسندر, **مرجع سابق**, ص.4.

[2] نجلاء مكاوي و آخرون," **الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي,مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث**", بيروت,الطبعة الأولى,2015,ص.264.

- فشل التسوية السياسية السلمية, التي ترعاها الامم المتحدة, بعد السيطرة العنيفة لمسلحي جماعة الحوثي على صنعاء.
- انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد, و زيادة السيطرة الفعلية للميليشيات المسلحة و من بينها جماعة " أنصار الله" و " القاعدة", و القوى المحلية القبلية و الجهوية, وغيرها على أجزاء واسعة من الدولة, و هو ما أفضى إلى انتشار العنف و الفوضى و ارتفاع معدلات الفساد و الجريمة, و خاصة بعد قيام الحوثيين باجتياح مسلح لمساحات واسعة من البلاد بما في ذلك العاصمة صنعاء, و فرض محافظين و وزراء جدد على القوى السياسية.
- الانقسام الحاد داخل الطبقة السياسية, و غياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية السلمية.و تقدم دور قوى تدعو إلى انفصال الجنوب مدعومة من أطراف خارجية, و الذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة اليمن, تقريبا, بينما يبلغ عدد سكانه خمس عدد سكان البلاد[1].
- ضعف مؤسسات السيطرة و الضبط و تحديدا في الجيش و الأمن, نتيجة تعدد الولاءات و انتشار الفساد , و تغلغل الميليشيات, و الاختراق, و ضعف التدريب و الجاهزية. فضلا عن تراجع الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة, و بالتحديد في مجال الأمن و العدالة, و التعليم و الصحة و الكهرباء و الماء.
- اتساع دائرة التدخلات الخارجية, و التي يستهدف بعضها دعم الميليشيات المسلحة و الجماعات الانفصالية و المنظمات "الارهابية", كل حسب توجهاته و مصالحه.
- سيطرة ميليشيا الحوثيين المسلحة على العاصمة و تمددها الى عدد من المحافظات, و قيامها بممارسة السلطة الفعلية في معظم أجهزة الدولة بالقوة, و استحواذ هذه الميليشيات على أسلحة ثقيلة من الجيش توازي ما تمتلكه الدولة أو يزيد[2].

---

[1] عبد الناصر المودع, "**الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين:الجذور و السيناريوهات المحتملة**", مجلة دراسات شرق أوسطية, العدد 70 ,2015,ص ص.23-24.

[2] **المرجع نفسه,المكان نفسه.**

- تنامي قوة تنظيم "القاعدة" في أجزاء متعددة من الدولة, و خاصة في مناطق وسط اليمن و جنوبه, و قيامه بعمليات كبيرة في المراكز الحيوية للدولة شملت وزارة الدفاع و مقرات المناطا العسكرية و السجن المركزي.
- ارتفاع المديونية العامة للدولة, و زيادة أعباء الدين المحلي, و التراجع الحاد في الموارد الاقتصادية , و تحديدا الموارد النفطية التي تشكل المصدر الاساسي للإيرادات الحكومية.

المبحث الثاني : العلاقة بين اليمن و كلا من السعودية و الامارات.

المطلب الاول : العلاقة بين اليمن و السعودية.

توصف العلاقة بين المملكة العربية السعودية و اليمن بأنها علاقة قدرية, و ليست اختيارية تحكمها حقائق التاريخ و الجغرافيا و المجتمع, حيث سيطرت المملكة العربية السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن عبر دعمها المالي لشبكة القيادات القبلية و الدينية و السياسية, و مرت بتاريخ حافل من التطورات, كانت مشكلة ترسيم الحدود هي السمة الأبرز التي حكمت العلاقة بين البلدين, فمع قيام الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990 بدأ الاهتمام السعودي على أشده اتجاه حل مشكلة الحدود , لكن أحداث حرب الخليج سيطرت على مسار علاقات البلدين, الى أن جاء توقيع مذكرة التفاهم في فبراير 1995 ليعبر عن بداية الانفراج في العلاقة بين البلدين, التي كسرت الحواجز النفسية بين البلدين.

و تعود العلاقة الصراعية بين السعودية و اليمن منذ عام 1995 و حتى عام 1999 الى تخوف الجانب السعودي من مطالبة اليمن بأراضي داخل التراب السعودي و كذلك مما زاد التوتر موقف اليمن من غزو الكويت و تأييدها للعراق.[1]

---

[1]المجيدي حمزة," **تقدير موقف عاصفة الحزمي السياق اليمني و الإقليمي**", مجلة إضاءات الالكترونية,2015.

و يعود الاهتمام السعودي باليمن للأسباب التالية :

1- تمثل اليمن العمق الاستراتيجي و البشري للمملكة العربية السعودية.
2- تحد المملكة العربية السعودية اليمن بحدود برية طويلة.
3- يشرف اليمن على مضيق باب المندب, و الذي يعتبر من الخطوط الملاحية المهمة في العالم, و الذي يمر عبره ما يقرب 40% من نفط العالم تقريبا.
4- المقاربة الأمنية التي ينظر من خلالها صناع القرار السعوديون باعتبار اليمن يندرج في إطار الأمن القومي السعودي.
5- وجود الحركات المتطرفة النشطة في اليمن و التي تهدد المملكة العربية السعودية.
6- ظهور جماعة الحوثي كحزب سياسي يمتلك أكبر مليشيا مسلحة في المنطقة, و تحالفه مع ايران المنافس الإقليمي للسعودية.
7- موجة الربيع العربي التي مرت على اليمن زادت من الاهتمام السعودي خوفا من انتقال الموجة أو من تحمل تبعات الحرب الدائرة في اليمن.[1]

و يمثل صعود جماعة الحوثي كجماعة سياسية مسلحة مظهرا رئيسا لتلك التحولات, و بالنظر من نطاق واسع لتطور علاقتهم الحميمة مع إيران, فإن طموحات الحوثيين المتصاعدة و خطابهم الاعلامي الطموح يهدد النفوذ السعودي في اليمن, و يذهب به لصالح القوة الإقليمية الصاعدة في ايران [2] .

المطلب الثاني : العلاقة بين اليمن و الإمارات.

إن العلاقة الحالية بين الامارات و اليمن تحكمها العداوة الاماراتية الايرانية و هذا لعدة

---

[1] محبوب عبد الحفيظ عبد الرحيم, "**العلاقات السعودية-اليمنية من التعاون الى العلاقات الطبيعية**",2016.
http://araa.sa/index.php?view=articl&id=1358(12/05/2019. 05:30)

[2] المذحجي ماجد و آخرون,"**أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن و فرص صناعة السلام**", مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية غرفة الأزمات اليمنية, ورقة سياسات رقم1, صنعاء,2015.

عوامل تعيشها منطقة الخليج العربي منذ اندلاع الثورة الاسلامية في إيران سنة 1979.

و خاصة بعد حادثة التهجم على مقر السفارة السعودية الحليف الاساسي للإمارات في طهران في ماي 2016.بعدها عرفت العلاقات الاماراتية الايرانية حالة من البرود والتحفظ نتيجة النزاع القائم حول الجزر الثلاث التي احتلتها ايران و التابعة بموجب المعاهدات الدولية لسيادة الامارات العربية المتحدة وهي الآن محل نزاع قضائي دولي.

وكان لهذا الوضع المتفجر في المنطقة وقعا على مصير الثورات الشعبية التي عرفتها منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي وأهمها الثورة اليمنية أين انخرطت الامارات في كل الجهود السعودية الخاصة بحل الأزمة اليمنية سواءا أكانت جهودا عسكرية أم سياسية, فقد دعمت الامارات المبادرة الخليجية و مساعي الأمم المتحدة و شاركت في العمليات العسكرية الجوية و البرية و في عملية تحرير و تامين عدن فيما بعد[1] .

و رغم ذلك يرى الباحث أن الموقف الاماراتي شابه الغموض للأسباب التالية:

أ- مازالت الامارت ترتبط بعلاقات سياسية و تجارية مع ايران.

ب- لا تقف الامارات على نفس المسافة من جميع مكونات الشعب اليمني فهي مازالت تبارز حزب التجمع اليمني للاصلاح العداء مع أنه يمثل رأس الحربة في المقاومة الشعبية.

ت- بقي نجل الرئيس اليمني السابق " علي عبد الله صالح " : أحمد سفيرا في الامارت حتى ما بعد المبادرة الخليجية مما يمثل تطورا للعلاقات مع الجهة المعادية للثورة اليمنية.

ث- خرجت الكثير من الأصوات الاماراتية التي تنادي بالانفصال عن الموقف ألسعودي و الانسحاب من عاصفة الحزم التي قادتها السعودية.

---

[1] حبيب الصايغ, "**الإمارت و السعودية و جنحا الطائر اليمني**",2015.
https://www.sahafah24.net/ar/news252299.html(13/05/2019. 18:30)

المبحث الثالث : الفاعلون الرئيسيون في اليمن.

المطلب الأول : الفاعلون الرئيسيون في اليمن داخليا.

أولا : جماعة الحوثي (أنصار الله)

بعد إعلان نجاح الثورة الايرانية مباشرة عام 1979 كانت المظاهرات المؤيدة للخميني تجوب شوارع صعدة في اليمن, حيث اعتبرت هذه المظاهرات استفزازا للدولة اليمنية, حيث كان اتباع الزيدية في صعدة ينظرون الى هذه الثورة على انها هبة سماوية لانقاذ كرامة الحرية الاسلامية, و على المثقفين نقل مما فيها أو بصماتها و افكارها .

و كان أول تحرك مثمر و مدروس في عام 1982 على يد العلامة الزيدي : صلاح أحمد فليتة, و الذي انشأ عام 1986م اتحاد الشباب, وكان من ضمن ما تم تدريبه مادة عن الثورة الايرانية و مبادئها و تولي تدريسها : محمد بدر الدين الحوثي شقيق حسين بدر الدين الحوثي الاكبر, و في عام 1988 تجدد النشاط بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت الى المملكة العربية السعودية عقب ثورة 1962 و عادوا بعد ذلك و منهم بدر الدين الحوثي[1].

و في عام 1990 توقفت الحرب العراقية الايرانية فبدأ الامر يصب في صالح الزيدية ضد ايران أثناء الحرب, و كذلك وفاة الخميني و مجيء هاشمي رافسنجاني صاحب التصدير الناعم للثورة و قيام الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990 و التي افرزت تحولات سياسية مهمة أساسها التعددية السياسية و الفكرية و السماح بتأسيس الاحزاب[2].

---

[1] أحمد أمين الشجاع," **بعد الثورة الشيعية اليمنية إيران و الحوثيين مراجع و مواجع**", مجلة البيان,مكتبة الملك فهد الوطنية,الرياض,العدد 306, 2013, ص ص.115-117.

[2] **المرجع نفسه**,ص118.

استفاد ناشطو الزيدية الذين مالوا للتقارب مع ايران من المستجدات و استغلوا الانشطة الموجودة لبناء مشروعهم السياسي, حيث أنشأ أكثر من 60 حزبا في اليمن ممثلين لجميع التوجهات القومية و اليسارية و الاسلامية و الليبيرالية, بينما تمثلت الأحزاب الشيعية في حزب الحق و اتحاد القوى الشعبية [1].

مما سبق قادة الزيدية فهمو المعطيات المحلية و الإقليمية و التي تمثلت داخليا في الوحدة اليمنية و المناخ السياسي المرن, و خارجيا في نجاح ثورة الخميني و استقرارها بعد الحرب العراقية الإيرانية و قد نجحوا في العبور نحو المشروع السياسي الخاص بهم.

تعتبر محافظة صعدة المعقل الرئيس لجماعة انصار الله الحوثية حيث تقع صعدة على طول الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية, و عانت من التخلف و التهميش, و اتسمت بما يلي:

1- ضعف السيطرة المركزية للدولة عليها و تسيطر عليها القوى المحلية.

2- نتيجة لعوامل الفقر و التهميش الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي قفزت صعدة على سلم الأحداث في اليمن , حيث بدأ صراع مسلح بين الحوثيين و الحكومة اليمنية بداية من عام 2004 الى 2010 و في 6 جولات قتالية ضارية اتهمت الحكومة اليمنية المتمردين الحوثيين بالتحريض على الطائفية و نشر التطرف و الانحراف و يعود طول فترة الحرب الى الاسباب التالية :

أ- طبيعة الارض الجبلية التي تسهل حرب العصابات ولا تحسم عسكريا بسهولة.

---

[1] **المرجع نفسه**,ص.17.

ب- الدعم الايراني الواضح لجماعة الحوثي سواءا كان الدعم سياسيا أم عسكريا أم اعلاميا[1].

استطاعت جماعة الحوثي ان تستفيد من الاوضاع التي عاشتها اليمن اثناء و بعد ثورة فبراير 2011 لتعزيز نفوذها و تقوية صفوفها في سبيل الوصول للسلطة و كان ذلك على مرحلتين:

1-مرحلة ما قبل اسقاط العاصمة صنعاء :

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الاساسية التي تم فيها التخطيط و البناء للوصول الى الاهداف التي حققها الحوثيون فيما بعد و امتدت هذه المرحلة من الفترة التي تلت ثورة فبراير الى يوم سقوط صنعاء 21 سبتمبر.

2-مرحلة ما بعد اسقاط صنعاء :

نجح الحوثيون في اسقاط صنعاء في 21 سبتمبر , و من ابرز سمات هذه المرحلة:
أصبحت العلاقة بين الحوثيين و ايران علاقة بين دولتين و تجلى ذلك في تشكيل اتفاقيات

و مذكرات تفاهم و كانت الزيارات الحوثية تصدر اعلاميا على انها وفود حكومية الى طهران [2].

ثانيا – حزب المؤتمر الوطني العام :

تأسس عام 1982 برئاسة " علي عبد الله صالح " رئيس الجمهورية السابق , الذي كان حاكما لليمن الشمالي قبل الوحدة , و ظل يطلق عليه الحزب الحاكم حتى 2011.

---

[1] أحمد أمين الشجاع, **المرجع نفسه**, ص ص.20-21.

[2] أمل عالم, "**العلاقات الحوثية الإيرانية, حلف مصلحي بغطاء مذهبي**", مركزالجزيرة للدراسات, الدوحة,2015.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015(13/05/2019. 15:30)

خاض حزب المؤتمر عدة حروب في محافظة صعدة الشمالية ضد الحوثيين, و لم تحقق اي نصر عسكري, و عمل الحزب المسيطر على الحياة السياسية في اليمن بدعم قبلي على تفريخ احزاب مرتبطة به من حيث النشأة و التمويل[1].

دعم الحزب ظاهريا الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" بعد المبادرة الخليجية, و التي بموجبها ترك صالح السلطة مقابل عدم ملاحقته قضائيا, و كان الحزب طرفا في مؤتمر الحوار الوطني في مارس 2013 و الذي كان يهدف الى :

- صياغة دستور جديد
- ايجاد حلول للفئات المهمشة في الجنوب
- هيكلة الجيش اليمني

في الوقت نفسه اجبر الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على التحالف مع جماعة الحوثي, بحيث كان واضحا اشتراك شخصيات من المؤتمر إما في العمل العسكري الحوثي أو في دفع قبائلهم في عدم مواجهة الحوثيين, و بالتالي عمل المؤتمر على اسناد التوسع الحوثي و سيطرته على العاصمة و مفاصل الدولة و مؤسساتها و معسكرات الجيش[2].

ثالثا – التجمع اليمني للاصلاح :

حزب سياسي يمني ترجع جذوره الى الاخوان المسلمين, خرج الى الممارسة العلنية مع قيام الجمهورية اليمنية في 22 ماي 1990.

يعتبر حزب الاصلاح اقوى أحزاب المعارضة اليمنية, اذ يتمتع بدعم شعبي واسع على مستوى البلاد, و بدعم مالي كبير من رجال اعمال بارزين مثل: حميد الاحمر" , يشاطر حزب الاصلاح المؤتمر الشعبي العام نفس الموقف من القضية الجنوبية, اذ يعتبر كلا الجانبين

[1] اسراء الفاس ," **الأحزاب السياسية اليمنية,جغرافيا اليمن المتحركة**", موقع قناة المنار, بيروت,2015.
http://www.almanar.com.lb/29632(14/05/2019. 18:00)

[2] رؤى الصوفي," **تحالف الحوثي لصالح من المستفيد**", صحيفة العربي,2016.

مؤيدان بقوة للوحدة, و يعبران عن عدم التسامح ازاء مناقشة الانفصال و يميلان بشكل خفيف الى الخيار الفيدرالي.

شارك الحزب في الثورة اليمنية ضد نظام الرئيس " علي عبد الله صالح" و رفض التعديل الدستوري الذي تقدم به الاخير لإطالة أمد حكمه للبلاد و فتح الباب لإمكانية توريث الحكم لابنه أحمد[1].

يتصف الحزب بالبرغماتية في التعامل مع القضايا المحلية و التدخلات الاقليمية في اليمن و يمكن ابراز ذلك في النقاط التالية :

1-المشاركة بقوة في قيادة الاحتجاجات خاصة بعد إعلان اللواء علي محسن الاحمر تأييده للمتظاهرين, و الخروج على " الرئيس السابق صالح" " الحليف السابق".

2-المشاركة في حكومة باسندوة الانتقالية التي انبثقت عن المبادرة الخليجية بتولي وزارات الداخلية و التعليم و المالية و الاعلام و العدل و التخطيط و التعاون الدولي.

3-التوقيع على اتفاق السلم و الشراكة برعاية الامم المتحدة في 21 سبتمبر 2014 بمشاركة الحوثيين بعد السيطرة على صنعاء مما اعتبر تراجعا للوراء.

و لكن هذا لم يمنع الحوثيين من اعتقال العديد من قيادات الاصلاح و مصادرة ممتلكاتهم.

رابعا – الحراك الجنوبي :

في أواخر عام 2006, بدأت مجموعة من المتقاعدين في محافظة الضالع بتنظيم الاحتجاجات و الاعتصامات و المطالبة برفع رواتب المتقاعدين أو اعادتهم الى الخدمة العسكرية, في حين كان الدافع للاحتجاج مظالم محددة, كان المناخ في الجنوب ناضجا في الجنوب من أجل الاحتجاجات ففي اواسط 2007 بدأت اوساط كبيرة من مواطني اليمن

[1]عادل حمزة ,"الأمم المتحدة و الموقف من عمليات التدخل الانساني", دراسة سياسية مقارنة, ص 3.
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27061/2019 15:30/06/20/

الجنوبي السابق شملت مدرسين و موظفين مدنيين و عسكريين و شباب عاطلين عن العمل للانضمام الى الحراك الجنوبي و كانت مطالبهم تتلخص فيما يلي[1] :

1-وضع حد لسياسة التمييز المتبعة ضد الجنوب و طالبوا بالمساواة في المواطنة.

2-المساواة أمام القانون.

3-قدر أكبر من الحكم المحلي.

4-توزيع عادل للاراضي و تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية و السلطات المحلية.

كانت الاحتجاجات سلمية في العام الأول, لكنها قوبلت بالقمع الممنهج و التنازلات المحدودة, و محاولة الاستمالة من قبل حكومة " علي عبد الله صالح" [2] .

و بحسب مصادر حكومية فثمة فصائل مسلحة أخرى منطوية تحت الحراك تتلقى أموالا من ايران, و هذا ما دعا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في مؤتمر صحفي في برلين في 14 اكتوبر 2012 الى اتهام ايران بدعم الانفصاليين و قال : " **إن في الجنوب حراكين, حراكا سلميا و حراكا مسلحا مدعوم من ايران يريد الانفصال**" و بذلك أدركت الحكومة اليمنية أن النفوذ الايراني لم يعد مقصورا على دعم الزيدية بل امتد الى محافظات سنية في الجنوب و هي تعز و إب حيث يقع مضيق باب المندب ضمن نطاقها[3] .

خامسا : القبائل اليمنية

في اليمن يعبرون عن العلاقة بين الدولة و القبيلة أن :" **القبيلة هي الدولة و الدولة هي القبيلة**", و تجسدت فعليا في علاقة قوية بين الرئيس السابق " علي عبد الله صالح" منذ صعوده سدة الحكم عام 1978 من جهة, و زعيم قبيلة حاشد الشيخ " عبد الله بن حسين

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] عبد اللطيف علي ناصر, **المرجع نفسه, المكان نفسه.**

[3] المقطيري عقيل," **التغلغل الإيراني في اليمن و الخليج**", المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين,تركيا,2013.

الأحمر" من جهة اخرى. و قد ازدهرت الفكرة بعد مقتل الرئيس " ابراهيم حمدي" عام 1977م الذي يقال أنه العدو الأكبر لفكرة حكم الدولة عبر القبيلة.

مع الوقت , و بمقتضى العلاقة التعايشية ولد في بواكير القرن العشرين نظام لاقتسام السلطة عرف بنظام الهجرة, بموجبه تكون السلطة في المدن للدولة و السلطة في الريف و البادية للقبيلة, و كان هذا النظام هشا لا يطبق إلا في العاصمة صنعاء.

شكل سقوط العاصمة صنعاء في يد جماعة الحوثي ضربة كبيرة لدور القبائل و بخاصة بعد سقوط معاقل كبرى القبائل : "قبائل آل الاحمر" في حاشد إلا أن المشهد انقلب رأسا على عقب بعد قيام المملكة العربية السعودية بعملية " عاصفة الحزم" حيث برزت الحاجة إلى قوة برية منظمة في ظل غياب الجيش اليمني, حيث أصبح الجيش مفككا و منقسما على ذاته بل أصبح 80% من قوات الجيش تحت سيطرة الحوثيين, و قوات الحرس الجمهوري التابعة للرئيس السابق " علي عبد الله صالح"[1].

سادسا – تنظيم القاعدة في اليمن :

اليمن هو موطن لمجموعة من الحركات الجهادية التي أفلحت في تجنيد مئات المقاتلين للالتحاق ببؤر الصراع في الشيشان و البوسنة و العراق و أفغانستان إبان الحقبة السوفياتية, و قد غادر في الحالة الأخيرة " السوفيتية" 27 ألف يمني للجهاد ضد القوات الغازية لأفغانستان, و بعد ذلك عاد الى اليمن أعداد كبيرة ممن غادروا, و شكل هؤلاء نواة العمل المسلح في اليمن.

و الباعث للقلق المحلي و الاقليمي في اليمن هو وجود عدد من التنظيمات الاسلامية غير المتجانسة و المرتبط بعضها بتنظيم القاعدة, الذي أسسه السعودي: "اسامة بن لادن" في

[1] عادل الشرجبي ," **القصر و الديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**",المرصد اليمني لحقوق الإنسان,صنعاء,2009.

أفغانستان, حيث يعتبر فرع اليمن هو الأنشط من بين الأفرع الاخرى, و نسب اليه العديد من العمليات التي استهدفت القوات الأمريكية و السياح و المنشآت النفطية في اليمن و منها الهجوم على سفارة الولايات المتحدة في صنعاء سبتمبر 2008 [1] .

بعد الثورة اليمنية و نتيجة لسيطرة الحوثيين على صنعاء اعتبر تنظيم القاعدة التحدي الأخطر لكلا الجماعتين المتحاربتين في اليمن, حيث استغلت القاعدة الفراغ الأمني في الجنوب و الاقتتال السياسي في صنعاء لتسيطر على مناطق واسعة من محافظة أبين, و سيطرت على كامل المحافظة , و نتيجة لذلك استعدت القوات الحكومية التابعة لهادي , و بتعاون مع اللجان الشعبية المحلية لقتال تنظيم القاعدة و في 12 جوان 2012 استعادت القوات الحكومية و حلفاؤها مدينة زنجبار و بلدة جعار القريبة منها.

المطلب الثاني : الفاعلون الرئيسيون الخارجون في اليمن.

أولا- ايران

بدأ الدور الايراني في اليمن مبكرا بعد الوحدة اليمنية, و تعافي ايران من الحرب العراقية الايرانية, و فرار:" حسين الحوثي" المؤسس و والده :" بدر الدين الحوثي" الى طهران ثم لبنان بعد حرب صيف 1994.

دخلت ايران على خط التحالف بين جماعة الحوثي و " علي عبد الله الصالح" رغم دعم الحوثيين للحركة الانفصالية في اليمن, و جاء هذا التحالف لمحاربة العدو المشترك حزب التجمع اليمني للاصلاح المحسوب على جماعة الاخوان المسلمين, و مع نشوب أول حرب في 2004 وجهت الحكومة اليمنية اصابع الاتهام لايران بدعم التمرد الحوثي, و استمرت

---

[1] موغا روبرت, "**تقييم العنف المسلح في اليمن**", المعهد العلمي للدراسات الدولية و التنموية,جينيف,2010.

الحروب الستة حتى 2009 , و حاول صالح الاستفادة من القلق الخليجي تجاه دعم ايران للحوثيين بتلقي الدعم لميزانيته الخاصة, و في الوقت نفسه التقت حكومته بمسؤولين ايرانيين و أعلنت توثيق العلاقة معهم .

أهم المستجدات فيما يتعلق بطبيعة الدور الايراني في اليمن

1-في عام 2009 دعمت ايران خطة انفصال الجنوب, و اعادة حكم الامامة للشمال و تم تسميتها " يمن خوشخال" و تعني اليمن السعيد عبر طريقتين مهمتين الفوضى الجماهيرية و التمرد المسلح.

2-قدمت ايران عشرات الشحنات من الاسلحة لجماعة الحوثي من 2006.

3- توفير التدريب في كل المجالات العسكرية و السياسية و الأمنية للحوثيين و الانفصاليين الجنوبيين[1].

4-استغلال ايران حالة الجنوح نحو الديمقراطية فعمدت على دعم احزاب السياسة الجديدة.

5-أسست ايران ثلاث قنوات يمنية عام 2012, و نشرت قرابة عشر صحف بالإضافة الى العديد من المواقع الالكترونية [2] تدعم الحوثيين.

ثانيا- الولايات المتحدة الأمريكية :

لم تكن اليمن تمثل للولايات المتحدة أكثر من كونها ملفا أمنيا أو ثغرة لا ينبغي لأعداء أمريكا المرور من خلالها لتهديد ممالك النفط الواقعة في الشمال, حيث مرت العلاقات الأمريكية اليمنية بعدة منعطفات كان أهمها:

إبداء الرغبة من طرف اليمن في التعاون الصادق مع واشنطن في مكافحة الارهاب بعد حادثة

---

[1] صفاء خليفة , "**أمريكا و التدخل في شئون الدول: مرحلة ما بعد الحرب الباردة**" , مكتبة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2010.

[2] أحمد نوري النعيمي," **السياسة الخارجية الإيرانية**", دار الجنان للنشر و التوزيع,عمان,2012,ص ص.14-16.

الاعتداء على المدمرة الأمريكية : "يوأس أس كول" , إلى حد التفريط في بعض مظاهر السيادة الوطنية حيث تنازل اليمن تنازلات ضخمة كان من أهمها :

1- فتح المجال الجوي اليمني أمام الطائرات الأمريكية و بخاصة الطائرات بدون طيار لضرب العناصر المشتبهة بالإرهاب.

2 – قيام المحققين الأمريكيين باستجواب المشتبهين بالإرهاب على الأراضي اليمنية.

3 – إلغاء التعليم الديني و إغلاق المعاهد الدينية باعتباره – وعاء- يتخرج منه الارهابيون.

على الرغم من تلك التنازلات حقق النظام اليمني مجموعة من المنافع الخاصة من أهمها :

أ- تراجع الاهتمام الأمريكي بقضايا الديمقراطية.

ب- استغلال الأموال التي تلقاها النظام ليصرفها في مجهودات الحرب على الإرهاب, لتدعيم أركان حكمه.

في 11 فبراير 2011 قال جايمس كلابر " JAMES CLAPPEZ" مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية في شهادة خلال جلسة استماع في الكونغرس : " إن التحديات السياسية و الأمنية, و تحديات التنمية تمثل أكبر تهديد لليمن منذ الحرب الأهلية عام 1994" و اعتبر كلابر " أن تدهور الحكم سيمثل تحديات خطيرة للمصالح الأمريكية و الإقليمية, بما في ذلك أنه سيجعل تنظيم القاعدة في وضع أفضل يسمح له بتدبير و تنفيذ اعتداءات داخلية [1].

ثالثا- روسيا

---

[1] عبد الحليم عبد الله," **الولايات المتحدة الأمريكية و التحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي 2011-2016**",جامعة النجاح الوطنية,فلسطين,2012.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي غابت روسيا تماما عن المشهد الساسي الدولي, و فقدت حضورها التقليدي في اليمن, حيث لم تشهد الحالة اليمنية إسهاما روسيا فاعلا خلال العقود الثلاثة الماضية, لكن روسيا عادت مجددا لتسجل موقفا تبلور مؤخرا في مجلس الأمن الدولي و هيئة الأمم المتحدة. و يمكن النظر لموقف روسيا من الأزمة اليمنية من زاوية الخلافات الأمريكية الروسية و الخلاف بين روسيا و حلف الشمال الأطلسي على خطوط اوكرانيا و سوريا حيث إن الثابت أن روسيا تتموضع خلف الموقف المعادي للسياسة الأمريكية.

فروسيا تعتبر ايران حليفها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط, و هي المستورد الثالث عالميا للسلاح من روسيا بعد الصين.[1]

رغم ذلك و إبان الثورة حافظت روسيا على علاقاتها بكل المكونات اليمنية سواء أكانت السلطة الحاكمة أم المعارضة, و ذلك لصعوبة المشهد اليمني و صعوبة التنبأ بمستقبله, حيث دعا وزير الخارجية الروسي "**سيرجي لافروف**" في افريل 2011 الأحزاب المعارضة, في اليمن للوصول الى حل , و في أوائل جوان دعا إلى قبول وثيقة مجلس التعاون الخليجي للخروج من الأزمة.

رابعا الصين :

أما بما يتعلق بموقف الصين من الأزمة اليمنية فيعتمد موقفها على كثير من الحذر و الانتقائية للموازنة بين أطراف الصراع المحليين و الإقليميين بهدف الحفاظ على مصالح الصين الاستراتيجية في المنطقة, و ترى الصين أن ثمة أخطار تهدد مصالحها في اليمن و تتمثل في الآتي[2] :

---

[1] عزت سعد السيد, "**السياسة الروسية و أمن الشرق الأوسط:بين الإرهاب و إيران**", السياسة الدولية,2015, http://google/Y8UxUF 17/04/2019(14:30).

[2] عبد الحليم عبد الله, **المرجع نفسه.**

أ- حماية استثماراتها و سلامة عامليها في اليمن.

ب- عرقلة طرق امداد النفط الخام في المنطقة.

ت- إعاقة ممرات النقل البحري في خليج عدن.

ث- نمو التطرف في منطقة الشرق الأوسط.

ج-الحفاظ على استراتيجية توازن ضد السيطرة الغربية في الشرق الأوسط.

و بناءا على تلك المهددات فإن الرؤية الانتقائية في التعامل مع الأزمة اليمنية و تتمثل في الآتي:

- صوتت لصالح قرار حظر بيع السلاح للحوثيين.
- دعت الى وقف الضربات الجوية السعودية ضد الحوثيين و قوات صالح.
- حثت على بذل جهود دولية لحل الازمة اليمنية عبر المحادثات.

إن المجتمع الدولي لم يكن جادا في حل الأزمة اليمنية فما شغل المجتمع الدولي هو الحرب على الإرهاب, حيث أن المجتمع الدولي يبحث عن حلول لمشاكله في اليمن, و قد تواطأت معه كل القوى الداخلية الباحثة عن الشرعية الدولية, و يبقى اليمن و مشاكله خارج اهتمامات الجميع و يمكن تلخيص ذلك في :

- الأطراف المحلية تعاني من غياب الادارة التوافقية, و مازالت رهن العقلية التقليدية في إدارة الدولة و المجتمع و هيمنة الأطر الحزبية و القبلية.

- ارتهنت القوى المحلية للإرادات الخارجية :" الاقليمية و الدولية" و ظلت تبحث عن الشرعية الدولية و قدمت الكثير من التنازلات على حساب اليمن و الشعب اليمني.

- الولايات المتحدة و الغرب ينظران الى العملية السياسية الانتقالية في اليمن من زوايا المصالح الضيقة .

- تعتبر ايران الرابح التكتيكي الاكبر في الأزمة اليمنية فقد نجحت في استمالة الكثير من الفرقاء و عقدت تحالفات جديدة كتحالف الحوثي صالح, و دعمت الحراك الجنوبي و القوى الانفصالية بشكل كبير, و تبنت بصراحة دعم انفصال الجنوب عن الشمال لما لذلك من تسريع لجني المكاسب الاستراتيجية التي ترنو اليها ايران في اليمن.

- تمثل اليمن ساحة مهمة من ساحات النفوذ لايران لما تتميز به اليمن من موقع استراتيجي و حدود طويلة مع السعودية المنافس الاقليمي لايران, و يعود الاهتمام الايراني باليمن للاسباب التالية:

- تكلفة الصراع في اليمن زهيدة بعكس الثمن الذي تدفعه ايران في سوريا ففي اليمن توجد ميليشيات مسلحة قوية خاضت عدة حروب ضد الدولة, و لها شبكة تحالفات و امتدادات قبلية و سياسية قوية.

- الصراع في اليمن يتغذى من ذاته أي أن وقود الصراع داخلي فالسلاح متوفر بكثرة و القوى البشرية, و كذلك و الإرادات السياسية و القبلية التي يسهل استغلالها.

تمهيد

تعتبر اليمن منطقة الفناء الخلفي للملكة العربية السعودية نظرا لتقارب الحدود بينهما فمن الطبيعي أن تتأثر بالأوضاع و الاحداث الداخلية التي تحدث داخل اليمن, حيث من السهل أن يهدد أمنها و استقرارها.

أيضا الدور الايراني الذي توغل داخل اليمن فإيران تمثل التهديد الاكبر لأمن و استقرار الخليج بصفة عامة و السعودية بصفة خاصة. وبالتالي بدأت السعودية و الامارات بفهم الاوضاع التي تجري داخل اليمن و مدى خطورتها على بقاء انظمتهما فبدأتا باستخدام ادوات تستطيع التدخل من خلالها لمواجهة الخطر الايراني و الحوثي المدعوم من إيران.

المبحث الأول: مراحل التدخل السعودي في اليمن بعد ثورة 2011.

قامت الثورة في اليمن 18 فبراير 2011 ضد الرئيس علي عبد الله صالح و شملت الثورة كل طوائف المجتمع من اساتذة جامعات و طلاب و موظفين و عمال و رجال و نساء و سنة و شيعة و قد استخدم صالح العنف ضد الثورة لإحكام السيطرة مثل الضرب و الاعتقال و احيانا القتل.

المطلب الأول : بروز الانشقاقات.

من أكثر المواقف قمعا و بغضا بالنسبة للشعب اليمني هو اعتقال الصحفية توكل عبد السلام كرمان رئيسة منظمة صحافيات بلا حدود و ذلك لأن الحبس الاعتداء على امرأة يتنافى مع عادات و تقاليد مجتمع تقليدي محافظ , فقد اعتبر

اليمنيون ذلك خطيئة و تعدى النظام كل حدوده[1].

مما أدى إلى زيادة قوى الاحتجاجات الشعبية ضد نظام صالح و هذا دفع إلى الانقسام في نظام صالح و كان اكبر انقسام هو الانقسام في صفوف الجيش حيث قام اللواء "محسن الأحمر" بالانشقاق عن صفوف الجيش اليمني و انضمامه للقوى الشعبية و هو قائد الفرقة الرابعة المدرعة و التي تعتبر أقوى الفرق العسكرية في الجيش اليمني بعد قوات الحرس الجمهوري و هو ايضا الاخ غير الشقيق للرئيس" علي عبد الله صالح", و تتبعها ألاف من الاستقالات من القيادات العسكرية و السياسية و الدبلوماسية[2].

و كما حدث انشقاق في صفوف الجيش اليمني حدث انشقاق في صفوف القوى الثورية و انقسموا إلى فريقين: الاول بقيادة" **محسن الاحمر**" و حزب الاصلاح التابع للإخوان المسلمين و شيوخ القبائل و الفريق الاخر بقيادة الاشتراكيين و الناصريين و الحوثيين الذين رفضوا الانضمام إلى محسن الاحمر لعدة اسباب منها[3]:

أن الاشتراكيين كادوا أن يكونوا الحزب الحاكم في اليمن الجنوبية لكن استطاع "محسن الاحمر" هزيمتهم أثناء محاولتهم في الانفصال 1994, و الناصريين استطاع محسن الاحمر افشال محاولة انقلابهم على نظام "علي عبد الله صالح "

[1] عبدالله الفقيه, "**التحركات الشعبية من أجل الديمقراطية في اليمن: الدواعي و المقدمات, المسارات و المحصلات و الفرص و التحديات**" , مركز دراسات الوحدة العربية, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية, ص ص. 207-213.

[2] **المرجع نفسه** , ص ص. 217-218.

[3] عبد العزيز الهياجم, "**قيادي بالحزب الحاكم في اليمن: علي محسن وراء الحروب الستة مع الحوثيين**", العربية. نت , العدد:.734, 2011,

http://www.alarabiya.net/articles/2019/05/03/160734.html .

1979, هذا الانشقاق في قوى الثورة أدى إلى صعوبة حل الموقف بسهولة حيث ظلت الاوضاع في اليمن مقلقة ليس على اليمن فقط انما على الاقليم المحيط بها و دول الخليج بالخصوص.

المطلب الثاني : تداعيات الأزمة اليمنية على دول الخليج.

ترجمت دول الخليج العربي الأوضاع التي تحدث داخل اليمن و مدى الخطر الذي يهدد أمنها و استقرارها, فتم عقد الدورة الاستثنائية الحادية و الثلاثين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض و دعى الاجتماع إلى عدة أهداف أهمها حث المجتمع اليمني على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة و الجلوس على طاولة الحوار للوصول لتسوية, كما اكد ايضا أن دول المجلس أجرى اتصالات مع قوى المعارضة و الحكومة و استطاعت التوصل إلى أفكار معتدلة تستطيع الخروج من تلك الازمة[1].

أولا : المبادرة الخليجية:

بفضل جهود كلا من أمين عام مجلس التعاون الخليجي و مفاوضات سفراء دول مجلس التعاون الخليجي و سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مع حكومة صالح و استطاعت من خلالها دول مجلس التعاون الخليجي الوصول لتسوية و التي عرفت ب"**المبادرة الخليجية**"[2].

---

[1] __________,"**البيان الصحفي للدورة الحادية والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري**" الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي , 2 جوان 2014, الرياض,
, http://www.gccsg.org/arsa/Statements/MinisterialCouncilData/PressReleasesforSessions/Pages/Pressreleaseforthefourthjointm99.aspx

[2] __________ "**البيان الصحفي للدورة الثانية و الثلاثين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي.**"

و المفترض أن الرئيس صالح كان سيوقع عليها في 22 ماي 2011 لكنه تراجع قائلا "كيف أوقع على قطع رأسي" و قام بعدها بيوم بخوض حرب شرسة ضد قبائل حاشد من بيت الاحمر و لكنه رجع خائب الامل حيث تمكنت قبائل حاشد من السيطرة على أكثر من 12 مؤسسة و وزارة حكومية.

زادت الاحتجاجات و الفوضى في اليمن حتى وقع انفجار في مسجد النهدين اثناء صلاة الجمعة و الذي كان صالح يؤدي فيه الصلاة مما اصيب بجروح بليغة و سافر للسعودية لتلقي العلاج هناك[1], و هناك ايضا قد وقع صالح على المبادرة لكن بعد أن نجح في الحصول على حصانة تحميه من أي ملاحقة قانونية أو قضائية هو و أعوانه بعد تركه للسلطة. و قد وصفه حسين الشبكشي في تقريره في الشرق الاوسط ب" **دهاء و مكر و خبث و مهارة ميكيافيلية**" , كما وقعت أيضا الاطراف المعنية على المبادرة الخليجية. و أهم نصوصها[2]:

- اليوم الاول بعد توقيع صالح على المبادرة تكلف المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة 50% بين الحكومة و المعارضة.
- يقر مجلس النواب القوانين التي تمنح صالح الحصانة القانونية و القضائية هو و اعوانه في اليوم التاسع و العشرين.
- في اليوم الثلاثين يقدم صالح استقالته أمام مجلس النواب و يصبح نائبه منصور الهادي هو الرئيس الشرعي بالإنابة.
- يدعو الرئيس بالإنابة في غضون ستين يوما بإنتخابات رئاسية.

---

[1] **مرجع سابق** رقم 41, ص ص. 222-224.

[2] نص المبادرة الخليجية", جريدة الرياض, العدد: 15858, 2017

, http://www.alriyadh.com/685755

- يشكل الرئيس المنتخب لجنة للإشراف على إعداد دستور جديد يعرض على استفتاء شعبي بعد اكتماله.
- بعد الموافقة على الدستور يوضع جدول زمني للانتخابات البرلمانية بموجب الدستور الجديد.
- يكلف الرئيس المنتخب رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الاصوات بتشكيل الحكومة.
- تضمن الاتفاق كلا من دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي.

و توجد بعض الملاحظات السلبية على هذه المبادرة و التي لم تؤدي لإكمالها[1]:

- كالحصانة التامة لعلي عبدالله صالح و أعوانه.
- عدم عزله سياسيا بمعنى أنه يستطيع ممارسة نشاطه السياسي مرة أخرى.
- أصبح صالح أيضا على رأس حزبه ""المؤتمر الشعبي العام"" و الذي حكم اليمن لفترة طويلة.
- منصور الهادي الرئيس المؤقت كان نائب لصالح هذا لم يؤدي إلى حل.
- استمرار مجلس النواب و الذي يتمتع حزب صالح بالاغلبية فيه.
- أصبح لصالح نصف الحكومة و النصف الاخر للمعارضة.
- لم تلعب جامعة الدول العربية أي دور نشط في الازمة اليمنية و ترك الامر لمجلس التعاون الخليجي.

ثانيا : مؤتمر الحوار الوطني :

[1] **المرجع السابق نفسه** , رقم 41, ص ص. 230-232.

بدأ مؤتمر الحوار الوطني من مارس 2013 حتى 2014 و الذي انتهى من وضع ما يقرب من 1800 قرار و توصية و أهمها قرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالية , الأمر الذي أدى إلى غضب الحوثيين و استمرارهم في التمرد و المقاطعة و لم يتم تنفيذ المبادرة بأكملها بسبب إنقلاب الحوثيين على الحكم في سبتمبر 2014[1] .

يمكن الاشارة هنا إلى هوية الحوثيين و مدى ارتباطهم بإيران[2] بحيث استطاع الحوثوين محاصرة العاصمة صنعاء و عمل اعتصامات و بفضل التحالف الواقع بين صالح و عبد الملك الحوثي, حتى نجحوا من دخول صنعاء بسهولة و محاصرة القصر الرئاسي و احتجاز عبد ربه منصور و السيطرة على أهم المواقع اليمنية و بالتالي قد توقفت آليات المبادرة الخليجية, لكن تمكن عبد ربه منصور من الهروب و الفرار إلى عدن في الجنوب و اتخذها عاصمة مؤقته لحكمه و تم تعيين وزراء و شخصيات سياسية جديدة في الحكومة و أيدته في ذلك المظاهرات الشعبية مما دفع الحوثيين لمحاولة السيطرة على جميع أرجاء اليمن بما في ذلك الجنوب التي يقيم فيها الرئيس الشرعي[3].

المطلب الثالث : تشكل التحالف العربي(عاصفة الحزم).

أضطر عبد ربه منصور إلى إرسال رسائل استغاثة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي طالبا منهم التدخل في اليمن لحماية الشرعية و بالفعل استجابت

---

[1]انظر في المقالة على صحيفة رويترز "**الدعم الإيراني مهم للحوثيين في اليمن**" , ماي2017, ,http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0JT27420141215?pageNumber=3&virtualBrandChannel=0

[2]Tom Ruys, Luca Ferro, "weathering the storm: **legality and legal implication of the Saudi-led military intervention in Yemen"** , same reference number 50, p. 64.

[3] الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر" – وزارة الخارجية اليمنية,

www.mofa.gov.ye/files/Political%20PaperArabic.doc2019/06/20 , (20:30)

دول مجلس التعاون الخليجي لهذا النداء ما عدا عمان صاحبة السياسة الخارجية المستقلة و التي دعت إلى مبادرة أخرى تهدف إلى تكوين حكومة وحدة وطنية و ليس عودة الشرعية للرئيس منصور الهادي. لكن الخمس دول الاخرى في مجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى مصر و السودان و المغرب اتفقوا على عمل تحالف عربي قوي بقيادة السعودية و بموافقة أمنية و لوجستية من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي من أجل عودة الشرعية[1].

و من هنا بدأ تكوين ما يعرف ب"عاصفة الحزم" و التي كانت أولى عملياتها العسكرية في اليمن في 26 مارس 2015 و تعتبر عملية غير مسبوقة في تاريخ السياسة الخارجية السعودية حيث كانت دائما تعتمد على التدخل غير المباشر من خلال الدعم المالي كما حدث مسبقا في ثورة 1962 في اليمن لكن ما جعلها تتدخل بصورة مباشرة هذه المرة هو مدى خطورة الموقف اليمني القريب من حدودها و ايضا خطورته على أمن و سيادة الخليج بشكل عام و عليها بشكل خاص و استمرت حتى 22 أبريل 2015 و بعدها بدأت العملية الثانية و هي العملية السياسية و الذي اطلق عليها "إعادة الأمل" و هدفت إلى خلق مستقبل أمن و مستقر في اليمن و التي في الغالب باءت بالفشل بسبب التمرد الحوثي المستمر[2].

المبحث الثاني:وسائل مواجهة السعودية للخطر الإيراني.

[1] **المرجع نفسه** , ص. 64.

[2] **المرجع نفسه** , ص ص .65- 66, انظر ايضا الحوار مع أحمد يوسف كلية الاقتصاد و العلوم و السياسية , **"احتمالات التسوية السياسية في اليمن بدون تدخل عسكري صفر"** جريدة الشروق, مارس 2015 ,http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=27032015&id=38a97004-04f9-49fd-9719-969ce505f706(01:30).2019/04/15

يمكن للسعودية مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن و المنطقة الإقليمية عن طريق وضع إستراتيجيات سياسية و اقتصادية و امنية و دينية و غيرها , و ايضا عن طريق فهم و تحليل محددات و مرتكزات و ابعاد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي, و ذلك عن طريق استراتيجيات متنوعة منها:

المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية.

ينبغي على السعودية تحسين علاقتها مع دول الجوار العربية و غير العربية و ايضا عمل تحالفات و اتفاقيات مع الدول الكبرى الاقليمية و الدولية مثل تركيا و الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي حتى تتمكن من مواجهة التدخلات الإيرانية المتزايدة و رغبتها في الهيمنة الاقليمية.

أولا : على المستوى الاقليمي

علاقات الدول العربية مع المملكة العربية السعودية تزداد سوءا و يزداد اعدائها في المقابل, فمثلا في الأيام الاولى لربيع العربي توترت العلاقات بين مصر و السعودية في بعض القضايا مثل قضية تيران و سنافير و خصوصا القضية السورية حيث أشار عبد الفتاح السيسي أن السياسة المصرية مستقلة بشأن القضية السورية و قامت مصر بتأييد القرار الروسي في سوريا و قامت بالتصويت له في مجلس الأمن, مما أدى إلى توتر العلاقات المصرية السعودية و تتبعها وقف تصدير البترول السعودي لمصر [1].

---

[1] شبكة CNN أخبار "**السيسي وسط التوتر مع السعودية: مصر لن تركع إلا لله**", , الشرق الاوسط, أكتوبر 2017.

,https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/13/egypt-saudi-sisi(15:30) 2019/06/20.

لكن تقاربت العلاقات بين مصر و المملكة العربية السعودية كما كانت من قبل حيث أن العلاقات المصرية السعودية متشعبة و تقوم على أكثر من محور و القضية السورية لن تؤثر على العلاقة بينهما بشئ, فالسعودية و دول الخليج من أكثر الدول التي دعمت مصر ماليا و سياسيا و اقتصاديا في نظامها الحالي و استطاعت السعودية كسب مصر في صفها عن طريق دعوة الملك سلمان لعبد الفتاح السيسي لحضور مؤتمر القمة العربية في الأردن للنظر في القضايا و التحديات التي تهدد الأمة العربية, و أيضا دعى الملك سلمان الرئيس المصري بزيارة السعودية و وعده بزيارة مصر في القريب العاجل[1].

أيضا علاقة السعودية بدول الإتحاد المغاربي تدهورت و كانت في أدنى حالتها لذلك كانت السعودية تحتاج إلى إعادة و تقريب العلاقات السعودية المغاربية من جديد حتى تستطيع كسب الدعم و الشرعية في التدخل في اليمن لمواجهة الخطر الإيراني, و من أمثلة ذلك العلاقات, علاقتها مع المملكة المغربية و التي هي عضو في التحالف الاسلامي الذي أنشأته السعودية. فقام الملك محمد السادس بإعادة العلاقات مع إيران بعد فترة مقاطعة كبيرة عن طريق إعادة سفير بلاده إلى طهران مما ظن الكثير أن هذه الخطوة ستؤثر بالسلب على علاقة المملكة المغربية بالمملكة السعودية و دول الخليج, حيث رأى الملك محمد السادس أنه لا يريد الدخول في صراع مع إيران في القارة الافريقية كما اتفق على مبدأ عدم التدخل من جانب إيران, لكن السعودية لم تعتبر ذلك الخطوة أزمة في العلاقات الثنائية بينهم و استمرت في الدعم المالي و الاقتصادي للمغرب .

[1] شبكة CNN أخبار "**في أول لقاء منذ توتر العلاقات... الملك سلمان يدعو السيسي لزيارة السعودية**", , مارس 2017

,https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/03/29/sisi-king-salman-meeting

أيضا يتطلب من السعودية لمواجهة الخطر الإيراني إعادة النظر و التصحيح في علاقتها مع دول الجوار و التي تتميز بسياسة خارجية قوية و موقف قوي و فعال في المجتمع الدولي, من أهم هذه الدول تركيا فتتميز تركيا بدور سياسي قوي و مكانة دولية عالية فضلا عن عضويتها في حلف الناتو مما يعطيها قدرة سياسية و عسكرية قوية اقليميا و دوليا فهي وحدها تستطيع مواجهة إيران و ردعها. فقد توترت العلاقات السعودية التركية في الفترات الاخيرة في عدد من القضايا لعل أهمها هي القضية المصرية حين قامت السعودية بدعم المؤسسة العسكرية المصرية ضد حزب الحرية و العدالة (الاخوان المسلمين) و الذي يعتبر هذا الحزب حليف لحزب العدالة و التنمية تحت قيادة رجب طيب أردوغان, إلا أن سرعان ما تراجعت العلاقة بينهم حيث اتفق الموقف السعودي و التركي بشأن القضية السورية و هو التخلص من نظام بشار الاسد فتركيا تقف ضد أيران في سوريا و التي تقوم بدعم الاكراد و الشيعة و الذي يهدد أمن و استقرار نظام حكم أردغان في تركيا, كذلك السعودية تقف ضد إيران في سوريا و اليمن لمنع التمدد الشيعي الذي يهدد أمنها و أمن الخليج بصفة عامة, لكن هذا التقارب لا يمكن ان يحدث في الوقت الراهن نظرا لتداعيات الأزمة الديبلوماسية التي خلفها اغتيال الصحفي خاشقجي على الأراضي التركية و الذي كان له تداعيات على الدعم العالمي للسعودية[1].

كذلك يمكن للسعودية تشكيل تحالف سني إقليمي ضد إيران ذات المذهب الشيعي كما فعلت من قبل في 2007 حيث اجتمع وزراء خارجية 7 دول سنية في اسلام آباد بناء على طلب باكستان و هم " مصر , تركيا, السعودية, باكستان ماليزيا, اندونيسيا, الاردن" للنظر في القضية الفلسطينية و اللبنانية و العراقية و

[1] أحمد تركي،" **الدور التركي في الشرق الأوسط، أبعاده و احتمالاته معا**" ,2015, ,http://www.omandaily.com10/araa15.htm,(10:30)2019/06/12,

أيضا وجوب حل الملف النووي الإيراني[1].

الأمر كذلك في العراق حيث استطاعت إيران التدخل في العراق و السيطرة عليها بعد التدخل الامريكي فيها عام 2003, فإيران تريد عمل حزام أمني لمحاصرة السعودية من الشمال عن طريق العراق و سوريا و لبنان و من الجنوب عن طريق اليمن و هو ما تحاول السعودية إيقافه عن طريق قيامها بدعم قائمة السيد إياد علاوي في الانتخابات البرلمانية العراقية 2010 و الذي اتسم بمواقفه المعارضة لإيران بدلا من نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الموالي لإيران و الذي عرف ب"رجل إيران" و ذلك لمواجهة النفوذ الإيراني. فضلا عن الموقف السعودي في القضية السوربة في اسقاط نظام بشار و التي تحاول فيه إيران مواصلة نفوذها تجاه شرق البحر المتوسط[2].

ثانيا :على المستوى الدولي

و الذي يتمثل في العلاقات السعودية مع القوى الدولية مثل الولايات المتحدة و . الاتحاد الاوروبي و روسيا ايضا.

فتميزت العلاقات السعودية الامريكية بالثبات و الاستقرار منذ فترة طويلة إلا أن حدث بعض التوترات في الايام الاخيرة في عهد ادارة الرئيس أوباما بسبب إتخاذه بعض السياسات الانفتاحية على إيران, و في بعض القضايا التي أدت إلى توتر العلاقة بين السعودية و الولايات المتحدة منها على سبيل المثال القضية المصرية حيث شعرت السعودية بالقلق تجاه الموقف الأمريكي و الذي كان يريد الاطاحة

---

1 ____________ **"العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر", مقالة ,مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية**, العدد: 2707, يناير 2015,

, http://rawabetcenter.com/archives/2707(02:20)2019/06/15.

2 **المرجع نفسه.**

بنظام حسني مبارك و دعم نظام الأخوان المسلمين و الدليل على ذلك قطع المعونات الامريكية عن مصر بعد عودة المؤسسة العسكرية للحكم مرة اخرة[1].

أما في القضية السورية قد وجه الامير تركي الفيصل الرئيس السابق لجهاز المخابرات السعودي اتهام للدور الامريكي الاوروبي المتقاعس في سوريا حيث قاموا بحرمان قوى المعارضة من وسائل الدفاع بينما سمحوا لنظام بشار بحمل اسلحة فتاكة. و بخصوص القضية الإيرانية قدم أوباما تنازلات لإيران في برنامجها النووي مثل إنهاء بعض العقوبات المفروضة على إيران حيث كان يسعى إلى ضم إيران للنظام الدولي بحجة أن ضمها للمجتمع الدولي سيجعلها تلتزم بقواعد القانون الدولي, بينما رأت السعودية أن إيران الراعي الرسمي للجماعات الارهابية و أن حصولها على أسلحة دمار شامل سيجعلها تقوم بالهيمنة الاقليمية و زعزعة أمن و استقرار الخليج, و أن إلغاء العقوبات من عليها سيزيد من حجم صادراتها و بالتالي ستقوم بتطوير برنامجها النووي و دعم الخلايا الارهابية بدلا من الاهتمام بتطوير البنية التحتية للبلاد[2].

لكن استطاعت السعودية تحسين و متانة علاقتها مع الولايات المتحدة خصوصا بعد وصول دونالد ترامب للرئاسة الامريكية حيث كانت توجد تخوفات من سياسات ترامب العنصرية و كرهه للمسلمين, لكن تبين فيما بعد أن استراتيجية ترامب هي وقف الخطر الإيراني المتزايد و وقف برنامجها النووي و الذي وصفه ب"الكارثي" أو "أسوأ صفقة في التاريخ" و ايضا العودة مرة أخرى إلى سياسة العقوبات التي سعى أوباما لإزالتها من إيران, فقام بفرض عقوبات على بعض

---

[1] محمد كمال, **"قضايا الخلاف في العلاقات الامريكية السعودية"**, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. بجامعة القاهرة, ص.115.

[2] **المرجع نفسه , المكان نفسه.**

الاشخاص و المؤسسات الإيرانية كما قام بتعيين جيمس ماتس وزيرا للدفاع و هو من الحزب الجمهوري و يطلق عليه "الكلب المسعور" نظرا لعدائه الشديد لإيران و خصوصا الملف النووي الإيراني كما وصف إيران ايضا بالراعي الرسمي للجماعات الإرهابية [1].

قد رأى ترامب مواجهة الخطر الإيراني تتطلب تشكيل تحالف مذهبي من الدول السنية يضم كلا من مصر و الأردن و دول الخليج على رأسهم السعودية حتى يتمكن من مواجهة إيران و التضييق عليها سياسيا و عسكريا, و بالفعل زار الرئيس ترامب السعودية في ماي 2017 و وضح اثناء زيارته أن إيران تقوم بدعم الارهاب و لابد من وقفها من خلال عمل تحالف مع دول الخليج و العرب و المسلمين جميعا و لتطوير رؤية سليمة للإسلام و تبريره من الارهاب.

كذلك الأمر بالنسبة للإتحاد الأوروبي فالعلاقات معه تتوقف على العلاقة مع الولايات المتحدة حيث أنها قائد المعسكر الغربي فإذا كانت العلاقة مع أمريكا جيدة تكون مع الاتحاد الاوروبي جيدة و هو ما حدث في عهد اوباما عندما توترت العلاقة مع الولايات المتحدة توترت ايضا مع الاتحاد الاوروبي لكن استقرت من جديد بعد وصول ترامب للحكم.

كما استطاعت السعودية تحسين علاقاتها مع أقوى حليف لإيران و هي روسيا فقامت بتطوير العلاقات الثنائية في كافة التطورات بين المملكة العربية السعودية و روسيا و ذلك لمواجهة النفوذ الإيراني[2].

[1] نفين مسعد, "**حال الأمة العربية 2016– 2017**", مركز دراسات الوحدة العربية,2019, ص ص. 68–69.

[2]مركز الدراسات الاوروبية بمعهد الدراسات الدبلوماسية ينظم ورشة العمل الثانية حول العلاقات السعودية–الروسية, معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية, وزارة الخارجية , 2015.

المطلب الثاني : الاستراتيجية العسكرية و الأمنية.

استطاعت السعودية أيضا عقد صفقات سلاح كبيرة و عمل مناورات عسكرية من نوع فريد مع كلا من تركيا و الولايات المتحدة الامريكية و ذلك لبناء جيش وطني قوي يستطيع مواجهة الخطر الإيراني.

قامت السعودية بتشكيل تحالف عسكري و عقد اتفاق تعاون أمني و عسكري مع تركيا بشأن القضية السورية نظرا لأن الجيش التركي من أقوى الجيوش في المنطقة لذلك تلعب السعودية دورا في دعم الجيش التركي بأحدث أنواع الاسلحة و الدبابات و الطائرات للتدخل في سوريا لإسقاط نظام بشار الاسد, كما قامت قطر بدور الوساطة بين تركيا و السعودية لتحقيق الخلاف بينهم بسبب ملف الاخوان المسلمين و توحيد المسلمين المقاتلين في المعركة ضد الشيعة و نظام بشار[1].

أما من جانب الولايات المتحدة فهي تلعب أكبر دور في تسليح و تدريب الجيش السعودي, و تعتمد السعودية على واردات السلاح من الولايات المتحدة, حيث بلغت واردات السعودية من السلاح من الولايات المتحدة عام 2013 (86.6 مليار دولار). كما عقدت السعودية صفقات سلاح عام 2011 مع ادارة الرئيس أوباما شملت طائرات مقاتلة من طراز F16 و طائرات هليوكوبتر من طراز أباتشي[2].

و أخيرا في عهد إدارة ترامب استطاعت السعودية عقد صفقات سلاح و دبابات متقدمة لبناء جيش وطني قوي لمواجهة الخطر الإيراني و شملت الصفقات 150

---

1 ابراهيم درويش, "**اتفاق سعودي تركي في سوريا: الجيش من انقرة و المقاتلات من السعودية**", القدس العربي, العدد: 326178, افريل 2015,

http://www.alquds.co.uk/?p=326178

2 Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: background and U.S. relations Washington DC., CRS Report, May 24, 2019, pp.8-9, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33533.pdf.

مروحية من طراز بلاك هوك و منظومات دفاع متطورة ضد الصواريخ الباليستية و اربع سفن حربية .كما وضح الأمير محمد بن سلمان أثناء زيارته للولايات المتحدة في مارس 2017 أن السعودية تسعى إلى إنشاء شركة وطنية للصناعات العسكرية تقوم بتزويد الجيش السعودي بأحدث أنواع الاسلحة و التقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية و مع حلول عام 2030 ستكون من أكبر 25 شركة دولية منتجة للقطاعات العسكرية يطلق عليها اسم "الشركة السعودية للصناعات العسكرية.[1]"

المطلب الثالث: الاستراتيجية الدينية.

يرى محللون سياسيون أنه على السعودية تصحيح سياستها و علاقتها مع التيارات الاسلامية سواء الاخوانية أو السلفية و خصوصا في اليمن و استقطابهم حولها لمواجهة الدولة الايرانية الشيعية و التي تتنافى أهدافها مع أهداف الدول السنية. فيمكنها استقطاب حزب الاصلاح في اليمن و التابع للإخوان المسلمين و غيره من التيارات الدينية السنية داخل اليمن لمواجهة الحوثيين و التغلب عليهم.

المبحث الثالث: موقف القانون الدولي من التدخل العسكري السعودي.

هناك شروط لابد أن تتوافر لكي يكون التدخل العسكري شرعيا و لا يعتبر عدوانا أو إحتلالا عسكريا و من هذه الشروط و المتطلبات أن تطلب الحكومة

الشرعية من الدولة الأخرى التدخل العسكري لحمايتها في حالة وقوعها تحت إحتلال أو أصبحت ضحية نتيجة عدوان حدث ضد استقلالها السياسي و وحدة اراضيها ,

---

[1] شبكة أخبار BBC Arabic ," **لماذا انفقت السعودية اموالا طائلة على صفققات السلاح الأمريكي**", ماي 2017.

أيضا في حالة وجود كوارث طبيعية أو بشرية حدثت بها فتطلب التدخل لتوفير مساعدات.

كما نصت المادة **(51) " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلَّحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء، استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق– من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال، لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه** ,[1] " فهذه الإجراءات لا تؤثر على سلطة مجلس الامن في اتخاذ التدابير و الإجراءت القمعية اللازمة فله الحق دائما في اتخاذ الخطوات الضرورية لإستعادة الأمن و السلم و الدوليين.

و في حالة فشل مجلس الامن من القيام بالدور المخول له و هو حل النزاع و حماية الأمن و السلم الدوليين يحق لدولة أخرى التدخل لحماية الأمن و السلم و الوصول لتسوية النزاع وفقا للباب السابع للمادة (39–51) من ميثاق الأمم المتحدة , كما أيضا عند فشل تدابير الباب السابع من الميثاق يحق للدول الدفاع الكلي عن النفس سواء فردي أم جماعي.

ففي حالة اليمن قد سيطر الحوثيين على العاصمة صنعاء و انقلبوا على السلطة الشرعية المعترف بها دوليا و قاموا بإحتجاز الرئيس الشرعي منصور الهادي

---

[1] العمري زقار , "**الدفاع الشرعي في ظل القانون الدولي العام**", مرجع سابق رقم 32 ,ص.38.
.http://bu.umc.edu.dz/theses/droit/AELA3806.pdf

بالقصر الرئاسي , حتى تمكن من الهرب و الفرار إلى الجنوب في عدن و إتخاذها عاصمة مؤقتة له و نتيجة للخطر الداهم و الزائد من الحوثيين ضده أرسل عبد ربه منصور خطابا إلى دول مجلس التعاون الخليجي و ذلك وفقا للمادة (**51**) من ميثاق الامم المتحدة و أيضا المادة (**2**) من ميثاق جامعة الدول العربية [1]و معاهدة الدفاع المشترك و طلب منهم ضرورة التدخل و اتخاذ كافة التدابير اللازمة بما فيها التدخل العسكري لحماية الشرعية اليمنية و الشعب اليمني من خطر العدوان الحوثي المدعوم من إيران و استجابت دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا سلطنة عمان صاحبة السياسة الخارجية المستقلة , و إعتبروا أن ما فعله ميلشيات الحوثيين هو إعتداء و عدوان على السلطة الشرعية و بناءا على ذلك بدأت عمليات عاصفة الحزم.

المطلب الأول: شرعية و مشروعية عمليات عاصفة الحزم.

و يتطلب شرط استخدام القوة العسكرية للدفاع الشرعي الفردي و الجماعي عن النفس وفقا للمادة (51) أن تعلن الدولة أنها ضحية لهجوم عسكري غير شرعي ضدها انتهك استقلالها و سيادة أراضيها أي أن يكون هناك عدوان خارجي من دولة ثالثة انتهك سيادة أراضيها, و أن تطلب من الدول التدخل لحمايتها من العدوان , كما يتطلب أيضا أن تكون الحكومة التي طلبت التدخل أن تكون معترف بها دوليا و أن تكون من شخص منتخب يمثل إرادة الدولة و المواطنين و أن تفرد تلك الحكومة سيطرتها على كامل إقليمها, مما أثار بعض التساؤلات و الجدل حول التدخل العسكري الذي طلبه منصور الهادي من دول مجلس التعاون الخليجي[2].

[1]العمري زقار ,**المرجع السابق,المكان نفسه**.

[2] Tom Ruys, Luca Ferro,**the same reference** ,p.71-75.

ففي الوقت الذي طلب فيه الرئيس اليمني التدخل السعودي لحماية الشرعية قد سيطر الحوثيين على بعض الاقاليم و المواقع الاستراتيجية في اليمن أهمها العاصمة صنعاء و بالتالي قد فقدت حكومة منصور سيطرتها الفعلية على بعض اقاليمها, أيضا تنص المادة (51) من الميثاق الأممي على أنه يجوز الدفاع الشرعي عن النفس في حالة وجود عدوان خارجي من دولة ثالثة و لم تنص على أن يكون العدوان داخلي من قبل جماعات مسلحة داخل حدود الدولة , كما نصت أيضا يجوز الدفاع الشرعي في حالة العدوان "غير المباشر" عن طريق قيام دولة ثالثة بدعم الجماعات المتمردة داخل حدود الدولة المعتدي عليها أي أن هذه الجماعات المسلحة التي قامت بالعدوان على الدولة هي جماعات في الاصل مدعومة من الخارج بالسلاح و المال تخدم مصالح تلك الدولة المعتدية التي تريد اسقاط الدولة و نشر الفوضى بها[1].

و هو ما أشار إليه عبد ربه منصور في خطابه و هو مدى العلاقة الوثيقة بين الحوثيين و إيران فالحوثيين لهم علاقة بقوة إقليمية خارجية حيث عرف الصراع في اليمن بالحرب بالوكالة. لكن هناك شروط معينة في العدوان الخارجي غير المباشر أو ما يعرف بالحرب بالوكالة و هو ما اشارت إليه المادة الثانية من تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعدوان على أنه لم يشمل فقط أعمال عسكرية بواسطة القوات المسلحة لدولة ما خارج حدودها ، لكن أيضا تقوم الدولة بإرسال جماعات مسلحة أو عصابات أو مرتزقة لتقوم بأعمال عسكرية داخل حدود دولة أخرى لتحقيق اهدافها. كما اعتبرت محكمة العدل الدولية أن تقديم مساعدات في شكل أسلحة و دعم استخباراتي و لوجيستي يندرج تحت العدوان الخارجي[2].

[1] العمري زقار ,**المرجع السابق**, ص.72-73.

[2] **المرجع نفسه**, ص.74.

هناك ما يعرف ايضا ب"السيطرة الشاملة" و هو ما وضحته المحكمة الجنائية الدولية لدولة يوجوسلافيا و هو أن تقوم الدولة المعتدية بدعم الجماعات المسلحة في الدولة المعتدي عليها و تمتلك السيطرة الكاملة لأعمالها في سبيل تحقيق أهدافها عن طريق تخطيط وتنسيق الأعمال العسكرية لهذه الجماعات ومدها بالسلاح والتدريب والتمويل من اجل تحقيق غرض هذه الدولة وليس أهداف هذه الجماعات لذلك لم يكن هناك دليل يثبت أن ايران قامت بإرسال جماعات مسلحة أو عصابات أو جنود مرتزقة إلي اليمن لتخريبها ونشر الفوضى بها أو إسقاط حكومتها الشرعية, كما أنه لو ثبت أن إيران تقدم دعم لجماعات الحوثيين فهو ليس معناه أن ذلك يعمل لتحقيق مصالحها عن طريق جماعة الحوثيين , فإيران ليس لها سيطرة شاملة علي أفعال الحوثيين في اليمن[1].

و هناك بعض الدلائل التي تثبت أن هناك علاقة وثيقة بين جماعة الحوثيين وإيران ففي يناير 2013 قامت السلطات اليمنية بضبط سفينة حربية متجهة للحوثيين تحمل أسلحة إيرانية وصواريخ وذخيره حية, كما تقوم قوات الحرس الجمهوري الإيراني بتدريب فرق الحوثيين علي الحرب.

لكن علي الرغم من هذه الدلائل لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي واضحة في تحديد مدي امتداد التورط الإيراني في الأزمة اليمنية كما أن الدول أعضاء مجلس الأمن لم تذكر إيران بالإسم علي أنها متورطة في الصراع اليمني ضد الحكومة الشرعية , بل فيهم من اتهم السعودية بأنها تستغل التورط الإيراني من أجل أن تشرع وتبرر تدخلها وخططها التوسعية.

---

[1] **المرجع نفسه** , ص. 75.

أيضاً من شروط الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس أن تكون هناك جماعات إرهابية لها قواعد وتنظيمات إرهابية عبر الحدود داخل الدولة وخارجها وقامت بالاعتداء علي سيادة الدولة وشرعية الحكومة, و هو ما أشار إليه خطاب منصور الهادي إلي دول الخليج حيث طلب التدخل لحماية اليمن من خطر الجماعات الإرهابية, وأشار إلي القاعدة وداعش كجماعات إرهابية فهذه الجماعات لها قواعد مسلحه عبر الحدود علي عكس جماعة الحوثيين فهي ليس لها قواعد عبر الحدود.

كان التدخل العسكري السعودي يعتبر مشروعاً من هذه النقطة إذا كان قد توجه ضد أعمال هذه الجماعات الإرهابية أو ان جماعة الحوثيين تكون إرهابية لكنه توجه ضد أعمال جماعة الحوثيين التي لم يكن لها أعمال خارجية[1].

وقد جاء موافقة الولايات المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم (2216) لعام 2015 علي حق السعودية في الدفاع الشرعي والفردي عن النفس ضد جماعة الحوثيين, وذلك بعد أن أرسلت دول مجلس التعاون الخليجي خطاب للولايات المتحدة توضح الأتي:

"**ان الحوثيين يمتلكون اسلحة ثقيلة وصواريخ بالستية وذخيرة حية ويقومون بمناورات عسكرية علي الحدود السعودية , كما قاموا بعملية هجوم مسلح غير شرعي علي حدودها في نوفمبر 2009 وهذا يوضح النية في عمل هجوم مسلح مرة أخرى علي حدودها**".

[1] **المرجع نفسه**, ص. 73.

و هناك جدل حول مدى شرعية الدفاع الشرعي عن النفس الفردي حيث حصلت السعودية علي هذا الحق بعد الهجوم المسلح منتهية الصلاحية فكان لابد أن تمنح هذا الحق في عام 2009 وليس بعدها بسبع سنوات في 2015 فالأفعال غير الشرعية الماضية لا تبرر تفعيل حق الدفاع الفردي الشرعي عن النفس الحالي.

و لعل مخاوف السعودية و الامارات بالخصوص تتمثل في أن الحوثيين سيقومون بهجوم مسلح علي الأراضي السعودية مرة أخرى والدليل على ذلك وجود وقواعد مسلحة للحوثيين علي الحدود السعودية في صعدة وامتلاكهم أسلحة من العيار الثقيل وصواريخ بعيدة المدى وذخيرة حية, وأيضاً الخبرة التي إكتسبها الحوثيون في الحرب ضد نظام صالح و السعودية في 2009 ,مما جعلها تطلب حق الدفاع الفردي عن النفس ضد أي هجوم محتمل ضدها لكن في الحقيقة ليس هناك ما يثبت أن الحوثيين لديهم نية أو تخطيط لضرب الأراضي السعودية وأن قواعدها موجودة لردع التدخل السعودي وليس عمل هجوم مسلح غير شرعي[1].

وقد جاء التدخل السعودي بناءاً علي دعوة من الحكومة الشرعية في اليمن الذي طلب فيه مساعدة دول الخليج واتخاذ كافة التداير اللازمة بما فيها التدخل العسكري لحماية الشرعية من الانقلاب الحوثي عليها وقد فصت المادة(2(4)) من ميثاق الأمم المتحدة علي أنه لا يحوز استخدام قوة عسكرية خارجية داخل حدود دولة أخرى لأن ذلك يتعارض مع حيادة أراضيها و إستقلالها السياسي ولكن لكي لا تنتهك السعودية المواثيق الدولية جاء التدخل بناءاً علي طلب من الحكومة الشرعية وفي واقع الأمر لجأ الملك سلمان إلي الاستناد إلي حق الدفاع الشرعي عن النفس (الفردي) بدلا من حق التدخل بناءاً علي دعوة حيث أن الحق الاول يمنح مزيد من الشرعية لعمليات عاصفة الحزم

---

[1]**المرجع نفسه**, ص.78.

كما أن حق التدخل بناءاً علي دعوة لا يجوز في حالات وجود حرب أهلية داخل الدولة و يحتاج لا جماع وموافقة من الدولة.

وهناك اربع حالات لابد أن تتوافر ليستوفي شرط الموافقة و الإجماع من الدولة وهما:

1. ان تمثل الدولة سيطرة فعلية كاملة علي اقليمها وأن يكون الطلب يأتي من شخص يمثل إرادة الشعب.
2. لابد أن تأتي موافقة الدولة بحرية تامة عن طريق ممثلي الشعب وليس بالإجبار[1].
3. أن تأتي الموافقة قبل عمل التدخل وليس بعده.
4. أن تكون المساعدات العسكرية داخل مجال الموافقة.

كما أن من يمتلك حق طلب التدخل بناءاً علي دعوه لابد ان تتوافر فيه الشرطين التاليين-:

1. أن يمارس سلطة فعلية وفعالة علي إقليم الدولة.
2. أن يستمتع بالاعتراف الدولي.

و بالتالي فإن في حالات وجود حروب اهلية يكون حق طلب التدخل بناءاً علي دعوة يعتبر لاغي أو غير مستوفي كافة الشروط وذلك لأن الحكومة أصبحت غير قادرة علي ممارسة السلطة الفعلية علي كافة إقليمها فقد سيطرن عليه جماعات أخرى.

[1] **المرجع نفسه**, ص ص.78- 79.

لكن هناك رأي يبين أنه قد يكون الحق في طلب التدخل فعال في حالة فشل الحكومة من السيطرة علي كافة إقليمها لكنها استطاعت أن تمثل السيطرة الفعلية علي الجزء الذي يمثل الدولة وهو العاصمة.

أما الشرط الثاني و هو الاعتراف الدولي والذي يأتي عن طريق عضوية الدولة في منظمة الأمم المتحدة, وغيرها المنظمات الاقليمة والدولية وأيضاً إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول, وتمنع حق الاعتراف الدولي مادامت تمثل إرادة الشعب وتفرد سيطرتها الفعلية علي كل حدودها.

و هناك من أضاف شرطا ثالثا للدعوة للتدخل العسكري وهو الشرعية الديمقراطية حيث أن الحكومية الديمقراطية تعوض عن الفعالية وليس العكس حيث أن الديمقراطية وحدها ليس شرط كافي لطلب التدخل.

هناك مثال علي الحالة الأوكرانية حيث تدخلت روسيا عسكرياً بناءاً علي طلب رئيسها يانكوفيتش وقد جاء التدخل بعد طلب الدعوة لكن الرئيس الأوكراني لم يمثل إرادة الشعب الاوكراني لأنه خلع من السلطة من خلال أغلبية الشعب الاوكراني, بالاضافة إلي ان الرئيس الاوكراني فقد السيطرة علي اقليم دولته وأصبح غير معترف به من المجتمع الدولي , كما فشل في الحصول علي موافقة من الدولة من أجل التدخل[1].

و بالتطبيق علي الحالة اليمنية نجد أن الرئيس منصور فقد بعد السيطرة على بعض الاقاليم المهمة في اليمن منها العاصمة صنعاء اثناء إرسال الدعوة للتدخل ووضع تحت الاقامة الجبرية لكنه تمكن من الهرب إلي جنوب اليمن وتمكن من

[1] العمري زقار ,**المرجع السابق, المكان نفسه.**

السيطرة علي الجزء الجنوبي والشرقي لليمن بالإضافة أنه حصل علي تأييد من قبل أجزاء من الجيش اليمني وبعض السلطات العليا والمحافظات ولجان المقاومة الشعبية مما دفع البعض إلي تجاهل سلطة الحوثيين وسيطرتهم علي بعض المواقع في اليمن.

و هنا ما يوضح الفرق بين الحالة الاوكرانية والحالة اليمنية وهي أن الرئيس اليمني منتخب ويمثل إرادة الشعب وليس مخلوع ويحظى بتأييد دولي وأن التدخل الروسي لم يحظى بتأييد دولي يشرع له التدخل علي عكس التدخل السعودي الذي حظي بتأييد اقليمي من جامعة الدول العربية وتأييد دولي من مجلس الأمن بصدور قرار (2216) الذي أدان ان كل أعمال الحوثيين العدوانية وطالبهم بضرورة الإعتراف بحكومة منصور الهادي حتي بعد أن سافر الي السعودية ,وبالتالي فإن حكومة منصور الهادي تحظي بتأييد دولي وإن فقدت السيطرة علي بعض الأقاليم في اليمن فهي مازالت تمارس سيطرتها علي الاقليم الجنوبي والشرقي لليمين أثناء طلب التدخل العسكري[1].

و أيضاً له الحق في طلب التدخل العسكري بالدعوة طالماً يتمتع بشرعية إقليمية و دولية لكن هناك نقاش حول حقه في طلب التدخل و وجود حرب أهلية في اليمن و إتقسموا إلي مدرستين فكريتين[2].

أ- المدرسة الأولى:

وتسمي بالمساواة السلبية أو الامتناع عن التصويت حيث تري أنه يجب علي الدولة الثالثة عدم التدخل أو تقديم مساعدات لدولة توجد بها حرب أهلية و هو ما تستند

---

[1] **المرجع السابق** , ص.83.

[2] **المرجع نفسه** , ص ص .86-87.

إليه السياسة الخارجية للمملكة المتحدة وهو أنه لا يوجد فصيل أو حكومة تمثل إرادة الدولة في حالة وجود حرب أهلية وترك الشعب يحدد مستقبله بحرية دون أي تدخل , كما أن حق تقرير المصير من مبادئ الأمم المتحدة وأن التدخل يمثل إعتداء علي المادة 2(4) من الميثاق الأممي.

ب- المدرسة الثانية: تري أن التدخل ضروري ويرجع لإرادة الحكومة الشرعية لتقديم مساعدات لها ضد الجماعات المسلحة المعتدية وإن كان حق تقرير المصير يمنع التدخل في ظل وجود حروب أهلية فإن التدخل يجوز في حالة وقوع الحكومة في حالة صراع مسلح غير دولي.

كما أباحت محكمة العدل الدولية التدخل العسكري في حالة وجود حرب أهلية طالماً لا يأتي التدخل ضد الحرب الأهلية ولا يؤثر علي حق تقرير المصير وذلك هناك شرطين لابد أن يتحققا.

1. التدخل لمكافحة الإرهاب.
2. التدخل المضاد ضد أي تدخل يعوق حق تقرير المصير.

أولاً/ التدخل من أجل مكافحة الإرهاب:[1]

فإلارهاب يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين, و بالتالي حق تقرير المصير يشرع التدخل بناءاً علي دعوة طالماً لم يمس الحرب الأهلية وانه جاء من أجل مكافحة الإرهاب التي تمثل تهديداً كما هو الحال في حالة التدخل الفرنسي في مالي 2013 جاء بناء علي طلب من الحكومة المالية الانتقالية ضد الجماعات الإرهابية في الجنوب ولم يدخل في الصراع بين الحكومة والمتظاهرين.

---

[1] **المرجع نفسه, المكان نفسه.**

أما في الحالة اليمنية جاءت عاصفة الحزم واضحة ضد أفعال الحوثيين الذين لم يدرجوا دولياً كجماعات إرهابية وأن عبد ربه منصور أشار في خطابه إلي داعش والقاعدة كجماعات إرهابية وليس الحوثيين هذا ما جعل التدخل العسكري السعودي يمس الحرب الاهلية في اليمن[1] .

ثانياً/ التدخل المضاد ضد أي تدخل يعوق حق تقرير المصير:

و قد يأتي هذا التدخل المضاد في ظل وجود حرب اهلية حيث يكون احد أطراف الحرب مدعوم من دولة ثالثة عسكرياً ومادياً وذلك لتحقيق أهدافها أي أن هذه الدولة الثالثة تملك سيطرة علي الحرب الأهلية.

و بالتالي يأتي التدخل المضاد في صورة دفاع جماعي عن النفس لمنع تلك الدولة من إعاقة حق تقرير المصير.

و بالتالي يكون التدخل المضاد بناءاً علي دعوة من الحكومة الشرعية ضد الدولة الثالثة المتدخلة يكون شرعي وذلك لوقف تدخل تلك الدولة وترك الشعب يقرر مصيره ومستقبله.

ففي الحالة اليمنية استندت دول الخليج إلي التدخل الإيراني الذي يقوم بدعم جماعة الحوثيين في الحرب الاهلية لتبرر التدخل السعودي , فهناك علاقة وثيقة بين الحوثيين و إيران كما سبق الاشارة حيث تمدهم بأسلحة ثقيلة وصواريخ وتدريبات عسكرية ودعم مادي و إعلامي لهم مما اعتبر ذلك عدوان وتدخل في الشئون الداخلية لليمن فصدر قرار من مجلس الأمن **2216** في 2015 يشرع التدخل العسكري السعودي وإتهام الحوثيين بتعطيل حركة الانتقال الديمقراطي ونشر الفوضى

[1] **المرجع السابق** , ص.90-89.

وإعاقة الشعب من تحديد مستقبله, لكن هذا النوع من التدخل كان يستخدم في الماضي اثناء الاحتلال غير الشرعي للبلاد وجاء هذا التدخل لدعم حركات الاستقلال ومساعدة الدول المحتلة في الحصول على إستقلالها.

هناك أيضاً تدخل عسكري يستند إلي بناء حكومات ديمقراطية لكنه لا يحظي بتأييد دولي كبير مثل التدخل العسكري لإسقاط النظام الديكتاتوري وبناء حكومة ديمقراطية جديدة مثل التدخل الامريكي في العراق 2003 لإسقاط نظام صدام حسين و إنتخاب حكومة جديدة لكن هذا النوع من التدخل لا يعتبر مشروعاً طالماً لم يحظي بموافقة الأمم المتحدة[1].

على الرغم من أن التدخل السعودي في اليمن قد حظي بشرعية دولية وتأييد إقليم و دولي وتأييد من الحكومة الشرعية في اليمن إلا أنه واجه تحديات قد تنزع عنه الشرعية.

نعم جاء التدخل السعودي وفقاً لطلب عبد ربه منصور المعترف به دولياً و أن الحوثيين يمثلون تهديدا للأمن والسلم الإقليمي والدولي نظراً لعلاقتهم الوثيقة بإيران والذي أعلن ترامب عنها بأنها الراعي الرسمي للإرهاب وبالتالي تمثل خطر علي السلم و الامن الدوليين وأيضاً قاموا الحوثيين بالانقلاب على السلطة الشرعية , لكن هناك تحديات ضد التدخل حول شرعيته.

أولاً/ أن التدخل جاء قبل طلب الرئيس اليمني وليس بعده وهذا يخالف للقانون الدولي.

---

[1] **المرجع نفسه** , ص ص.96-95.

ثانياً/ أن الرئيس منصور فقد بعض السيطرة علي اقاليم دولة اليمن مثل العاصمة صنعاء والتي تمثل الأقليم الذي يمثل شرعية الحكومة بالاضافة إلي هروبه وسفره للرياض حتي لو تمتع بتأييد دولي.

ثالثا/جاء التدخل لمكافحة الإرهاب وقد أشار الخطاب الرئاسي الى داعش والقاعدة وليس الحوثيين كجماعات إرهابية وعاصفة الحزم جاءت موجهة ضد الحوثيين.

رابعا/ أن التدخل بناء علي دعوه من الحكومة الشرعية لا يجوز في ظل حروب أهلية لكن هناك استثناء إذا لم يمس هذا الصراع الداخلي, لكن توجه التدخل السعودي ضد جماعة الحوثيين و التي تعتبر طرفا في الحرب الأهلية.

لكن يمكن الرد علي ذلك بما يفيد شرعية التدخل السعودي وهو أن الرئيس اليمني ظل لديه سلطة علي بعض المواقع في الجنوب والشرق وكان يتمتع بتأييد محلي وإقليمي ودولي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2216 بما يفيد أن مافعله الحوثيين هو عدوان على الشرعية ونشر الفوضى وتعطيل المسار الديمقراطي[1].

أيضاً علاقة الحوثيين بإيران يمثل تهديدا لأمن واستقرار الخليج والأمن والسلم الدوليين أيضاً فإيران تقدم دعماً للجماعات الإرهابية ولها استراتيجيات توسعية تهدف بها إلي الهيمنة الإقليمية وقد قامت بدعم الحوثيين بأحدث أنواع الأسلحة والصواريخ

كما أن للحوثيين قواعد عسكرية علي الحدود السعودية وقد تعدي الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية حدود الدولة حيث أطلق الحوثيين صاروخ اخترق الحدود السعودية وإخترق اراضيها وبالتالي تمثل تهديداً للامن السلم الإقليمي والدولي.

[1] المرجع نفسه, المكان نفسه.

و قامت بقصف مطار أبها السعودي بطائرة مسيرة عن بعد مما اسفر عن اصابات مسافرين من 26 جنسية , وبالتالي أصبح للسعودية حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس[1].

و إن كان التدخل السعودي قد مس إحدى أطراف الصراع اليمني فهذا لا يؤثر على شرعيته وذلك لأن هذا الطرف مدعوم من دولة ثالثة عسكرياً ومادياً وفنيا لتخدم مصالح هذه الدولة الثالثة وليس مصالح اليمن ,و جاء هذا التدخل بمثابة تدخل مضاد ضد هذا التدخل غير المباشر الذي هو السبب في الحرب الأهلية فإن التدخل السعودي لا تتأثر شرعيته.

أيضاً الرئيس اليمني معترف به دوليا ويمثل إرادة الشعب , له سلطة وسيطرة فعلية علي بعض الأقاليم واستطاع الحصول علي موافقة دولته لطلب التدخل العسكري , وأن ما جعله يغادر إلي السعودية هو عدم توازن القوة بين الطرفين في الصراع الداخلي "النظام والحوثيين", حيث يمتلك الحوثيين أسلحة وذخيرة وصواريخ متقدمة لا يجوز حملها لغير جيش النظام لأن النظام وحده من يتحمل المسئولية الدولية و ليس الحوثيين , فإنتشار هذا النوع من الاسلحة الثقيلة والمتقدمة في يد جماعات مسلحة يؤدى إلي نشر الفوضى والإرهاب.

المطلب الثاني: ردود الأفعال الدولية على عمليات عاصفة الحزم.

بعد أن نجح الحوثيين من دخول صنعاء بسهولة و محاصرة القصر الرئاسي و احتجاز عبد ربه منصور و السيطرة على أهم المواقع اليمنية .

---

[1] هيل جيني و نوفمان," **اليمن و المملكة العربية السعودية و الخليج , سياسات اليمن و احتياجات الشارع و الديبلوماسية**" , شاذمان هاوس,مذكرة2001/1, بريطانيا ,2011.

تمكن بعدها هادي من الهروب إلى الجنوب و تمركز في عدن و بالتالي و اتخذها عاصمة مؤقته لحكمه و تم تعيين وزراء و شخصيات سياسية جديدة في الحكومة و أيدته في ذلك المظاهرات و اللجان الشعبية مما دفع الحوثيين لمحاولة السيطرة على جميع أرجاء اليمن بما في ذلك الجنوب التي يقيم فيها الرئيس الشرعي[1].

أضطر عبد ربه منصور بعد أن شعر بالقلق و الخطر الداهم إلى إرسال رسائل استغاثة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي طالبا منهم التدخل في اليمن لحماية الشرعية حيث أرسل خطابا لدول مجلس التعاون الخليجي و جاء البيان كالأتي «استنادًا إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة، بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر و ردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن وبقية مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش» و بالفعل استجابت دول مجلس التعاون الخليجي لهذا النداء و جاء الرد كالأتي « انطلاقًا من مسؤولياتنا تجاه الشعب اليمني الشقيق، واستجابة لما تضمنته رسالة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، من طلب لتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة لحماية اليمن وشعبه من عدوان الميليشيات الحوثية المدعومة من قوى إقليمية، هدفها بسط هيمنتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة.

مما جعل التهديد لا يقتصر على أمن اليمن واستقراره وسيادته فحسب، بل صار تهديدًا شاملًا لأمن المنطقة والأمن والسلم الدولي، إضافة إلى طلب فخامته كذلك مساعدة اليمن في مواجهة التنظيمات الإرهابية» و قد نالت عمليات عاصفة

---

1 Tom Ruys, Luca Ferro , same reference, p 64.

الحزم بتأييد كبير لكننا لا يمكن إغفال الاطراف المعارضة و المحايدة أيضا التي أرادت التوصل لحل وسط.

فنالت عمليات عاصفة الحزم تأييدا عربيا واسعا حيث أعربت جامعة الدول العربية عن دعمها للعمليات ضد الحوثيين في اليمن، وأعربت مصر عند دعمها ورغبتها بالمشاركة بقوة جوية وبحرية مصرية، لكنها ترددت في تقديم قوة برية ، و أعربت كل من السودان والمغرب وفلسطين ولبنان والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عن دعمها لقرار المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي والدول العربية المشاركة في العمليات الرامية إلى الحفاظ على وحدة اليمن ودعم الشرعية فيه ، وحتى استعادة اليمن استقراره ووحدته. وكانت هيئة علماء المسلمين في العراق والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وحركة أحرار الشام الإسلامية وفيلق الشام السوريان، ودار الإفتاء الليبية وحركة المقاومة الشعبية البلوشية أعلنت دعمها لعملية عاصفة الحزم وتأييد الشرعية في اليمن متمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي. ودعت جماعة الإخوان المسلمين بالأردن الشعب اليمني للتمسك بثورته، ونددت "باعتداءات الحوثيين واستباحتهم للدماء والأموال"، وطالبتهم "بتغليب صوت العقل والحكمة والانسحاب من جميع الأماكن التي احتلوها وعدم فرض وصايتهم على الشعب اليمني[1].

اما بالنسبة للتأييد الاقليمي فقد رفض رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف وقائد الجيش الجنرال راحيل شريف عرضاً إيرانياً بتشكيل تحالف من كل من باكستان وإيران وتركيا، لمواجهة التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وتشارك فيه

[1] ______وحدة تحليل السياسات,عامان على انطلاق عاصفة الحزم في اليمن-الثابت و المتحول,مركز أبعاد الدراسات و البحوث,2017,
www.abaadstudies.org/wp/uplouds/countentتقدير -موقف-العاصفةpdf

دول الخليج ومصر والأردن في الأزمة اليمنية [1].وجاء أحد المواقف المؤيدة وذات الأهمية والثقل الإقليمي من قبل تركيا التي أعلنت عبر رئيسها رجب طيب أردوغان تأييدها عملية عاصفة الحزم التي تقودها السعودية، وقد وضحت تركيا ذلك بأن التدخل الذي تم بطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور جاء لأن الحوثيين انتهكوا الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي، ولم يستجيبو لدعوات الحوار وأظهروا نوايا التوجه نحو السيطرة على اليمن، مما زاد من احتمالات اندلاع حرب أهلية.

و بالنسبة للتأييد الدولي سواء دول أو منظمات فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما لوجسيتيا و استخباريا و ليس عسكريا و عبر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض عن أهمية عمليات عاصفة الحزم لحماية الحدود السعودية و الشرعية اليمنية من الانتهاكات الحوثية. و المملكة المتحدة قدمت دعما سياسيا لعمليات عاصفة الحزم و كذلك فرنسا التي أعربت عن وقوفها بجانب حلفائها و شركائها لإعادة الاستقرار اليمني و ايضا وضح وزير الخارجية الكندي أن كندا تقدم الدعم و التأييد لعمليات عاصفة الحزم في السعودية و تدعم قرارات مجلس التعاون الخليجي لحماية الحدود السعودية و الشعب اليمني و شرعية الحكومة[2].

أما الدول المعارضة و التي تتمثل في أن لها مصالح مشتركة تتحقق بوجود الصراع الحوثي في اليمن و أكبر دولة في الأقليم معارضة لعمليات عاصفة الحزم هي إيران و التي تقدم دعم للحوثيين بكامل أنواعه عسكري و مادي و إعلامي و فني و غيره, كما اعتبرت عمليات عاصفة الحزم إعتداء و اختراق لمبادئ القانون

---

[1]جمال اسماعيل، "**باكستان ترفض دعوة إيرانية لتشكيل حلف مع تركيا في مواجهة التحالف في اليمن**"، الحياه تجريبي، 2015.

[2] **المرجع نفسه** , ص ص. 67- 69.

الدولي و المواثيق الدولية و الأممية حيث لا يجوز استخدام القوة العسكرية او التهديد بإستخدامها في العلاقات الدولية، وأن هذا التدخل يعتبر مجزرة لابد أن تتحمل مسؤليتها السعودية امام المحاكم الدولية كما وضحه أية الله الخميني. كما وضح الرئيس العراقي أن عمليات عاصفة الحزم أمر غير مقبول و المشكلة في اليمن تحل بواسطة الشعب اليمني .و النظام السوري ايضا عبر عن معارضته الشديدة للتدخل العسكري السعودي في اليمن حيث إنه يعتبر عاصفة الحزم التي أطلقتها دول الخليج في اليمن عدوانا واضح.

كما نددت روسيا بالتدخل السعودي و هي اكبر حليف لإيران و دعت كل الاطراف و الحلفاء بوقف إطلاق النار او استخدام العنف لتحقيق مصلحة ما، و قد وضح وزير خارجيتها أن التدخل السعودي في اليمن ليس شرعاي و ليس له أي أساس قانوني و لا يجوز استخدام القوة العسكرية الخارجية كما كان الأمر في العراق.

كذلك الصين أعربت عن معارضتها للعملية، وقالت إنها "قلقة للغاية" من تدهور الوضع في اليمن، ودعت كل الأطراف إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن، وحل النزاع عن طريق الحوار.[1]

أما المنظمات الدولية أبدت بعض القلق و الحظر حيث وضح الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي للشئون الخارجية فريدريكا موغيريني أن استخدام القوة العسكرية ليس حلا لأن التدخل العسكري أدى إلى مزيد من الضحايا في اليمن و تدهور الحالة الأقتصادية، كما وضح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي موون دعى الدول الأعضاء بمجلس الأمن بوقف التصويت لدعم عمليات عاصفة الحزم لأنها تؤدي

---

[1] **المرجع نفسه.**

إلى تعقيد الموقف و أكد على الحل السياسي هو أفضل وسيلة للوصول للسلام.[1]

بالنسبة للدول المحايدة و التي تريد التوصل لحلول سلمية لإنهاء الصراع في اليمن تتمثل في باكستان و سلطنة عمان.

حيث تراجعت إسلام آباد عن تعهداتها للرياض بدعمها في "عاصفة الحزم" والوقوف إلى جانبها قلباً وقالباً، لتعلن الحياد وعدم دعم "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية، و أعلنت أنها ستؤدي دور الوسيط في هذه الأزمة التي تعصف بمنطقة الخليج العربي وستعمل على إنهائها. حدث التراجع بعد تصويت البرلمان الباكستاني على التزام الحياد في النزاع الدائر في اليمن، وحسب نص القرار, فإن "برلمان باكستان يرغب في أن تحافظ باكستان على الحياد في النزاع الدائر في اليمن ليكون بمقدورها القيام بدور دبلوماسي فعال لإنهاء الأزمة، ويؤكد ضرورة مواصلة جهود الحكومة الباكستانية لإيجاد حل سلمي للأزمة.[2]

لم تشارك سلطنة عُمان في العملية التي تقودها السعودية، فقد أعربت السلطنة عن دعمها لـ"الجهود التي يقدمها الأشقاء في سبيل استقرار اليمن، مؤكداً "استعداد السلطنة للتعامل مع كل اليمنيين على مقياس واحد، ودعم أي جهد من قبل الأشقاء في مجلس الجامعة العربية، في سبيل استقرار اليمن.

[1] وكالة كاتيهون ، "**ما هي مواقف الدول من عملية "عاصفة الحزم" في اليمن؟**" ، العدد: 466 ، مارس ,2015

http://katehon.com/ar/466–.html,

[2] العمري زقار ,**المرجع السابق**، ص.68.

تمهيد:

إن الأزمة اليمنية معقدة التركيب متعددة الجوانب و متداخلة الأحداث , و تتكون من شقين داخلي و خارجي, الشق الأول يمثل الصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وطني مشترك , و غياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد الى حد كبير في رفع حدة الصراع في ظل نظام المحاصصة و المحسوبية, و الثاني يتجسد بالتناقضات و الصراعات الاقليمية و بخاصة إيران و السعودية اللتان تتنافسان على بسط استراتيجيتهما في ظل المعطيات و المستجدات الدولية, و ازدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية.

و يمكن تلخيص استمرار الأزمة السياسية اليمنية في الاسباب الثلاثة :

1-افتقار التوجه الرسمي لمصداقية الأخذ بجوهر قيم التحول الديمقراطي مع التمسك بالمصلحة الضيقة.

2-الأزمة اليمنية أكثر تعقيدا و تركيبا من كونها أزمة مجتمعية ذات ابعاد سياسية و إقتصادية و ثقافية و أمنية, بل امتدت لتكون إقليمية و دولية[1].

3-وضع ايران موطيء قدم لها على الحدود السعودية و ساحل البحر الأحمر , و بذلك تكون ايران حارسة للممرات المائية في الشرق الأوسط[2] .

[1] حسن اسلام,"**أطراف الصراع في اليمن, حسابات أمريكية,مجلة شباب يبني المستقبل**",2015,ص ص5-6.

[2] أحمد الشجاع," **التدخل الايراني في اليمن حقائقه و أهدافه و وسائله**", موقع د.سعد بن عبد الله البريك, 2013.
/http://www.saadalbreik.com (18/05/2019)01 :00

المبحث الأول : مشاريع التسوية السياسية في اليمن.

تغيير هام طرأ على الساحة اليمنية تمثل في تعمق الانخراط الدولي في السياسة المحلية اليمنية, فنرى انخراط دول مجلس التعاون و الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن, و المبعوث الدولي الأول " جمال بن عمر" و الثاني" إسماعيل ولد الشيخ أحمد" و تلاهما المبعوث الثالث "جريفيث" جميعهم ساعدوا في التوصل إلى تسوية سياسية بالشراكة مع ألمانيا و تركيا و هولندا و اليابان و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و السويد, إلا أن هذا التدخل الدولي كان سلاحا ذا حدين:

1-**الجانب** الايجابي حيث يضمن الرقابة و الضمانة الإضافية لتنفيذ الاتفاقيات.

2-**الجانب السلبي من** خلال غياب التنسيق بين تلك الوساطة التي عرفت في البداية بمجموعة العشر, و اتسعت الى مايزيد عن ذلك و قسمت العمل فيما بينها إلى الآتي:

أ- الولايات المتحدة تقود الاصلاح العسكري الأمني.

ب- الاتحاد الاوربي و روسيا يقودان عملية التواصل و الحوار الوطني.

ت- فرنسا و ألمانيا يركزان على الإصلاح الدستوري [1] .

إن العلاقة بين تلك المكونات و مجموعة أصدقاء اليمن التي أطلقتها بريطانيا في العام 2010 قد ساهمت في تكوين المشكلة التي مثلت التحدي الأكبر في ظل عدم ضمان التنسيق مع السعودية التي تؤثر في اليمن, كذلك ظهور ايران الفاعل القديم الجديد الذي يسعى لتحقيق التوازن مع الرياض من خلال شركائه المحليين. و نتيجة لتلك التدخلات الإقليمية و الدولية تم تسويق و فرض عدة مشاريع من قبل تلك الجهات على الوضع المتأزم في اليمن.

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية," **استمرار الصراعات و التهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية**", تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 125 حول الشرق الأوسط صنعاء بروكسل, 2012.

المطلب الأول : مشاريع التسوية قبل عاصفة الحزم.

الفرع الأول: مشروع الأقاليم الستة.

توافقت القوى اليمنية على وثيقة تم اعلانها في 25 يناير عام 2014 تضمنت:

أ- إعادة بناء الدولة على أساس فيدرالي.
ب- تفويض رئيس الجمهورية في تشكيل لجنة لتحديد الأقاليم أو الولايات في الدولة.
ت- وضع توجهات عامة و مباديء أساسية للدستور الجديد.

و على الرغم من الاتفاق على تبني النظام الاتحادي باعتباره حلا لمشاكل اليمن,الا ان هناك تحديات يثيرها هذا النظام عند التطبيق, و هذا ما حدث بالفعل بسبب واقع المجتمع اليمني و حداثة التجربة اليمنية, و الخلاف المتوقع حول أسس توزيع الثروة و الوضع الأمني.

انتهت لجنة تحديد الأقاليم رسميا في 15 فبراير 2014 إلى اعلان اجمهورية اليمنية دولة اتحادية تضم ستة أقاليم إقليمين في الجنوب و أربع أقاليم في الشمال كحل وسط بين التقسيم و الوحدة في إطار الدولة المركزية[1].

لكن ثمة هناك من رفض هذا المشروع مثل الحوثيين و الحزب الاشتراكي اليمني و بعض القوى الجنوبية.

الحوثيون يعتبرون أن هذه التقسيمة لا تمنحهم أي منفذ بحري على البحر الأحمر, و كذلك لم يتم مشاورتهم من قبل الرئيس اليمني إضافة الى افتقار الاقليم الخاص بهم للموارد النفطية و الطبيعية متهمين السعودية بالضلوع وراء هذه التقسيمة.

[1] منشاوي إباهيم و عبد التواب أحمد, "**سيناريوهات و خيارات الصعود الحوثي و مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي**", المركز العربي للبحوث و الدراسات,2014.

الخارطة رقم 2

أقاليم اليمن الستة



https://ar.wikipedia.org/wiki/

أما بالنسبة لبعض قوى الحراك الجنوبي فإنهم يفضلون انفصال الجنوب كإقليم واحد و ليس إقليمين.[1]

الفرع الثاني : قرار مجلس الأمن رقم 2216

تبنى مجلس الأمن الدولي قرارا **رقم 2216** في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 افريل 2015 حيث نص على :

1-فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة.

2-حظر سفر طالت زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي, و أحمد علي عبد الله صالح نجل

[1] المسلمي قارع," **لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن**", مركز كارنغي للسلام لدولي, و مركز الشرق الأوسط,2015.

الرئيس السابق و القائد السابق للحرس الجمهوري اليمني , المتهمين بتقويض السلام و الأمن في اليمن.

3-إدراج علي عبد الله صالح و اثنين من قادة الحوثيين هما عبد الخالق الحوثي و عبد الله يحي الحكيم على قائمة العقوبات الدولية في نوفمبر 2014م.

4-حظر توريد الأسلحة و العتاد و وسائل النقل العسكري لجميع المذكورين أعلاهو كافة الأطراف التي تعمل لصالحهم أو تنفيذا لتعليماتهم في اليمن.

5-مطالبة الدول المجاورة تفتيش الشاحنات المتجهة إلى اليمن.

6-مطالبة الحوثيين بوقف القتال و سحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك صنعاء.

7-دعوة الجميع الى المشاركة في مؤتمر الرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي[1].

و في تعقيب ايران على القرار أكد بيان لوكالة "آرانا" الوكالة الرسمية الايرانية أن الجمهورية الايرانية لا تؤمن بأسلوب الحل العسكري في اليمن, و طالبت على الدوام بانهاء النزاع و حل الخلافات عن طريق الحوار, و العودة الى الآليات القانونية و أضاف البيان السعودية منذ أكثر من عام شنت حربا واسعة على اليمن و وصفت الحرب بغير المتكافئة و غير المنطقية [2].

المطلب الثاني :مشاريع التسوية ما بعد عاصفة الحزم.

الفرع الأول : مؤتمر جينيف

---

[1] عثمان أحمد ," **حدود الدور عاصفة الحزم و دور السعودية في النظام الإقليم يالعربي**", مركز الروابط للبحوث و الدراسات الأستراتيجية,2015.

[2] عامر راشد, "**العلاقات الروسية الايرانية و درس اليمن**", الجزيرة نت,قطر,2016.

تزايدت الرؤى في الداخل اليمني حول مؤتمر جينيف الدولي الخاص باليمن, بينما يرى قطاع من القوى السياسية و المقاومة الشعبية أنه يمثل كسرا لعزلة الحوثيين التي فرضها عليهم المجتمع الدولي, و يعتبرها آخرون رضوخا و اعترافا بشرعية من الحوثيين, و شريكهم السابق الرئيس " علي عبد الله صالح" , وتراجعا عن الإنقلاب في حين يأمل الشارع اليمني أن يكون المؤتمر نقطة تحول باتجاه الاتفاق على وقف الحرب و إنقاذ البلاد من الحرب و القتل.

مدير مركز رصد الديمقراطي عبد الوهاب الشرفي يرى أنه لا توجد عزلة للحوثيين حتى الآن, و الجميع معترف بهم كطرف في العملية السياسية, و ذهابهم الى جينيف هو

ذهاب غير مشروط, مما يعني أن كل النقاط خاضعة للتفاوض بما فيها الاعتراف بالشرعية على الرغم من أن تأكيد الرئيس : عبد ربه منصور هادي" و نائبه خالد بحاح على أن عقد

مؤتمر جينيف من أجل التشاور على تنفيذ قرار 2216 و ليس التفاوض مع الحوثيين و شركائهم [1].

على الرغم من ذلك فقد انطلقت مشاورات جينيف بحضور وفد الحكومة اليمنية, و الذي التقى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون و مبعوثه الخاص "إسماعيل ولد الشيخ أحمد", وغاب في بداية المؤتمر جماعة الحوثي و صالح بسبب تأخير إقلاع طائرتهم من مطار جيبوتي لأسباب وصفت بالتقنية.

يتنبأ كثير من المحللين اليمنيين بفشل مؤتمر جينيف منذ بدايته و رأوا أن المؤتمر لن تكون له نتائج ايجابية على مسار انهاء الحرب لعدم وضوح الرؤية و افتقار التوازن.

---

[1] عايش عبده, جينيف اليمني آمال و شكوك, الجزيرة الإلكترونية, صنعاء, 2015 , www.aldjazeera.net/news/reportsandinterviews(15:30)2019/04/16 .

من جانبه يرى دير منتدى الجزيرة العربية للدراسات نجيب غلاب أن هناك تناقضا بين رؤية كلا من الحوثيين و صالح بما يخص المرحلة القادمة و أضاف أن جماعة الحوثي معقدة و لا يمكنها أن تستمر إلا بالحرب[1].

الفرع الثاني: مؤتمر ستوكهولم.

نتيجة لمتغيرات محلية و إقليمية، ازدادت الضغوط الدولية على الأطراف المتصارعة لعقد جولة جديدة من المفاوضات في السويد، خلال الفترة من 6 –13 ديسمبر 2018.

السياقات المحلية والدولية التي سبقت المفاوضات:

تم تعيين المبعوث الأممي البريطاني الجديد، مارتن غريفيث ، في فبراير 2018، بعد أن وصلت جهود الامم المتحدة لصناعة السلام في اليمن إلى طريق مسدود خلال ولاية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ الذي قاد عدة جوالت للمشاورات بين 2015– 2016 لم تصل إلى نتائج إلّا أنها مهدت أرضية مّكنت "غريفيث" من اعتمادها كأساس لتحركاته.

في هذا الإطار، يمكن تحديد السياقات المحلية و الإقليميَّة و الدولية التي أسهمت بتأثير مباشر وغير مباشر في وصول الطرفين إلى اتفاق ستوكهولم على النحو التالي:

1– السياق المحلي: تشكلت عدة عوامل في السياق المحلي مَّهدت السبيل لمفاوضات ستوكهولم، من ذلك

- **الجمود العسكري:** الذي شهدته جبهات القتال خاصة من مطلع العام 2017؛ حيث لم يستطع أي من أطراف الصراع حسم الصراع لصالحه. وقد صاحب هذا الجمود ارتفاع متزايد في تكاليف الحرب مثلت ضغوطا اقتصادية على الجميع بما فيها السعودية والإمارات.

---

[1]عايش عبده" **محللون يمنيون, مؤتمر جينيف مصيره الفشل**", الجزيرة الالكترونية,صنعاء,2015,
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors(15:30)2019/04/16

- **مقتل الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، على يد الحوثيين في ديسمبر 2017 :** أربك مقتل الرئيس خطط التحالف التي كانت تعول على الانقلاب الذي سيحدثه على الحوثيين. و قد فشلت السعودية والحكومة اليمنية في اغتنام الفرصة التي كانت سانحة بتجييش القبائل ضد الحوثيين لدخول صنعاء وذلك بسبب صراع الأهداف بين أبوظبي والرياض.

- **ضعف موقف الحكومة الشرعية:** فشلت الحكومة في فرض هيمنتها على الأراضي المحررة من الحوثيين بسبب النفوذ الإماراتي المتزايد الذي يعتمد على أدوات محلية مثل المجلس الإنتقالي الجنوبي وقوات "النخبة" و"الحزام الأمني" في معظم المحافظات الجنوبية.

- **وقف إطلاق الصواريخ والطائرات المسيَّرة:** أعلن الحوثيون قبل بدء المشاورات عن وقف إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيَّرة على الأراضي السعودية والإماراتية[1]؛ ما فتح المجال للمجتمع الدولي لممارسة ضغط على ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لتعليق الحرب إذ لم تعد الصواريخ ذريعة لاستمرارها.

- **الحالة الإنسانية والأوضاع الاقتصادية:** وصول الحالة الانسانية في اليمن إلى أوضاع مزرية حيث انتشرت الأمراض و الأوبئة، بالتزامن مع ذلك يعيش الاقتصاد حالة من الشلل زادها وطأةً انهيار العملة وزيادة رقعة الفقر لاسيما مع عدم تسلم قرابة 2.1 مليون موظف رواتبهم منذ قرابة العامين[2].

و قد دفعت هذه العوامل مجتمعة الأطراف للتفكير بجدية في البحث عن فرص أخرى لتحقيق أهدافها فمضت إلى ستوكهولم تستكشف إمكانية ذلك

2-السياق الإقليمي والدولي

---

[1] المرجع نفسه, المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه, المكان نفسه.

أما عن السياق الإقليمي والدولي الذي انعقدت في ظله مفاوضات ستوكهولم، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض المعطيات المهمة

- **تفكك التحالف العربي:** شهد التحالف الذي شكلته السعودية في بداية الحرب تفكّكا؛ إذ بدأ بعشر دول بحسب بيان إطلاق العمليات مارس 2015 ثم ما برح يتناقص حتى اقتصر على دولتين فاعلتين فقط، هما: السعودية و الإمارات, خاصة بعد خروج قطر والمملكة المغربية و ماليزيا، وبعد الوجود الشكلي غير المؤثر لمصر و بقية الدول. تراجع قوة التحالف وتفككه ساعد على الوصول إلى محطة ستوكهولم

- **أزمة جمال خاشقجي:** أدت عملية القتل المرَّوع للصحفي السعودي، جمال خاشقجي، في أكتوبر 2018، في قنصلية بلاده في إسطنبول واتهام ولي العهد، محمد بن سلمان، بالمسؤولية عن هذه العملية إلى تحركه لتخفيف حدة الصراع في الملف اليمني في محاولة منه لتحسين صورته في الخارج[1].

- **القلق من انتهاء الدعم الأميركي:** مع تزايد الضغوط على إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، خاصة عقب مقتل الصحفي، جمال خاشقجي، أعلنت تلك الإدارة، في نوفمبر 2018، وقف تزويد الطائرات السعودية والإماراتية المقاتلة بالوقود في الجو, و في الوقت ذاته فقد صوَّت مجلس الشيوخ الأميركي يوم "اتفاق ستوكهولم"، 13 ديسمبر 2018 ،لصالح وقف الدعم الأميركي للسعودية في اليمن بأصوات 56 مقابل 41[2]؛ وهو ما سبَّب قلقًا لدى السعودية والإمارات بشأن استمرار الدعم الأميركي لحربهما في اليمن .

- **الموقف البريطاني:**

[1] **المرجع نفسه, المكان نفسه.**

[1] ______________ , **"هل سقط اتفاق ستوكهولم في اليمن؟"و المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**,2019.

تنشط بريطانيا في الملف اليمني وبخاصة داخل أروقة مجلس الأمن الدولي، وقد ازداد هذا النشاط مع تعيين المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، البريطاني الجنسية في منصبه والجولة التي قام بها وزير خارجيتها، "جيرمي هانت"، بين أبوظبي والرياض وطهران في نوفمبر 2018 دعما له[1].

- **الموقف الإيراني:** شجعت إيران حلفاءها الحوثيين على مفاوضات ستوكهولم كسبًا لمواقف الدول الأوروبية في صراعها مع الولايات المتحدة التي أعادت فرض العقوبات عليها بعد انسحابها من الاتفاق النووي، وقد عبَّرت ممثلة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عن رضاها لهذا الموقف[2].

الوصول إلى مشاورات السويد

بهذه السياقات وتلك الضغوطات المحلية والإقليمية و الدولية، وصلت الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله الحوثية إلى ستوكهولم، من أجل إحراز تقدم في ملف السلام اليمني. و التقى الوفدان يوم 6 ديسمبر 2018 ،في مشاورات غير مباشرة لمناقشة ستة ملفات:

1 وضع الحديدة.

2 وضع البنك المركزي اليمني وإنهاء انقسامه.

3 إعادة فتح مطار صنعاء الدولي.

4 الإفراج عن الأسرى والمعتقلين.

5 حصار تعز.

6 الإطار السياسي للحل

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه..**

و عدا الملف الأخير فإن الملفات الخمسة السابقة تدخل في مجال الجهود الرامية لبناء الثقة. وقد حقق الحوثيون والحكومة تقدًما في ملفي الحديدة، والإفراج عن الأسرى و المعتقلين، كما توصلا إلى بعض التفاهمات حول تعز، في حين فشلا في الوصول إلى حلول بشأن الملفات الثلاثة الأخرى.

تفاصيل الاتفاقات والضمانات المصاحبة

1- ملف الأسرى و المعتقلين: قبل بدء المشاورات كان الاتفاق قد تم توقيعه بشكل مبدئي بالإفراج عن "الكل مقابل الكل"، وخلال المشاورات تبادل الطرفان قائمة بـ 16 ألف معتقل وأسير. وهو تقدم كبير لم يحدث من قبل، خاصة وأن قائمة المعتقلين تشمل أسماء بارزة مثل القيادي في حزب ألإصلاح محمد قحطان، و وزير الدفاع السابق، محمود الصبيحي، والقائد العسكري، فيصل رجب، وشقيق الرئيس اليمني، ناصر منصور.[1]

2- ملف الحديدة: لم يكن متوقعًا تحقيق تقدم في هذا الملف لكن الضغوط الدولية في اللحظات الأخيرة أوصلت إلى تفاهمات بشأنه، و أبرز ما جاء فيها[2]:

أ- وقف إطلاق النار في محافظة ومدينة الحديدة وموانئ الحديدة، الصليف، رأس عيسى، على أن يبدأ منذ التوقيع على الاتفاق. وقد بدأ وقف إطلاق النار في 18 ديسمبر 2018 .

و رغم حدوث بعض الخروقات في وقف إطلاق النار إلا أنها حتى الآن ليست كبيرة خاصة في المدينة. وفيما يظهر الحوثيون تماسكا في القرار وقدرة على التنفيذ رغم خروقات،

1- المرجع نفسه.

2 المرجع نفسه.

فالموقف الحكومي يبدو أنه لن يكون بيد الرئيس هادي و حكومته بل بيد الإمارات فهي من أعلنت العملية العسكرية في 2018 ثم في سبتمبر [1] 2018.

تفاهمات تعز: حدثت تفاهمات من أجل فك الحصار عن مدينة تعز والوصول إلى وقف إطلاق للنار بها ووصول ويأخذ السكان طرق وعرة للوصول إلى قلبً المساعدات الإنسانية إلى أهلها.

الاتفاق على موعد جديد للمشاورات : جرى الاتفاق على يناير 2019 لبدء جولة مشاورات جديدة، حسب ما أعلن "غريفيث"[2].

المبحث الثاني: مستقبل العملية السلمية في اليمن.

الحديث عن اليمن في ظل الاحداث الجارية وفي ظل التعقيدات المصطنعة في الداخل والخارج لا يخلو في حد ذاته عن التعقيد والتعتيم فالمعطيات في الواقع لا تشجع اصلا الى الوصول الى رؤية حتى متفق عليها من جميع الاطراف, بل لان التجديد الطارئ والتقلبات السياسية والعسكرية والاقتصادية تفرض نفسها بين الحين و الأخر بل بين اللحظة و الاخرى[3].

التحالف العربي وقطر و ايران و امريكا وروسيا وتركيا من اهم المرتكزات للأحداث الجارية, لكنها في نفس الوقت تناقض سياسة التحالف العربي لاستكمال تحرير باقي الاراضي اليمنية من السيطرة الحوثية , خصوصا بعد ان تناقصت مجريات العنف في سوريا ونقصد

---

[1] " هاف بوست , عين الإمارات على الثروات وليس قتال القاعدة، ، 2017 ، https://goo.gl/LS2uLV(10:00)2019/06/16

[2] الكسندر مترسكي, **المرجع نفسه.**

[3] W. Andrew Terrill, **"The Conflicts in Yemen and US National Security,"** Strategic Studies Institute, 2011, http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=1040(10:30)2019/06/16

العنف السياسي في سوريا ناهيك عن دور الامم المتحدة والتي باركت اتفاق استوكهولم الذي تمخّض عن حوار الدولة اليمنية مع جماعة الحوثي في السويد...

لقد اصبح الامر اكثر تعقيدا بعد ان تراجعت وتيرة حزب الاصلاح في تحقيق اي تقدم على الميدان السياسي او حتى العسكري في مختلف المواجهات.

فالتناقضات التي تعيشها اليمن في ظل صراع ناعم بين الحوثي والاصلاح وبين مراشقة لا تهدف الى انهاء الحرب او الحل السلمي القائم على استعادة الدولة والجمهورية والقضاء على سيطرة الحوثي المدعومة ايرانيا لكن يبقى السؤال في اذهان السياسيين اليمنيين والعرب مالذي تريده جماعة الحوثي حتى تلقي السلاح.

كما انه لا يمكن التعامل مع الجيش في اليمن كمؤسسة, إذ لم يشهد تحديثا حقيقيا تاريخيا طوال السنوات الماضية, والتطور الوحيد الذي طرأ عليه تجلى في فرع الحرس الجمهوري إلي حد ما ,كما اننا يمكن اضافة بعدا جديدا من الخلل البنيوي و هو الدمج علي أساس المرجعية السياسية و الايدلوجية التي خضعت لها وحدات من الجيش ما بعد احداث 2011 وسيطرة الحوثيين على المعسكرات فقد عمقت الازمة[1].

سيناريوهات مستقبل اليمن: مع ان الحوثيين يضعون الامل في النقيض الاعلامي والسياسي لهم والمتمثل في حزب الاصلاح الا ان مستقبل اليمن لن يخلو من هذ الفئتين وان تناقضتا في السلم والحرب وحتى ان حسمت المعركة عسكريا لصالح القوات الوطنية والحكومة مع ان التقارب اليوم معهود لمصلحة اقتصادية او سياسية او ايدلوجية فان القواسم المشتركة ستنفك كلما عادت الى الاتفاق من خلال ما سبق يمكن ان نضع تصورا لمستقبل اليمن سياسي.

---

[1]الكسندر مترسكي, **المرجع نفسه**, ص ص.9-10.

المطلب الأول: مستقبل اليمن في ظل التسوية السياسية:

عطفا على اتفاق السويد ومباركة الامم المتحدة, فان البوابة الرئيسية للوصول الى تصور لمستقبل اليمن يمكن ان يكون من ضمن هذه النافذة ولو ان الخطوات لهذه الحل الذي يمكن ان يرسم مؤشرات سياسية لمستقبل اليمن, فانه من الممكن ان تكون المجموعة الدولية والتي توصف باللاعبون السياسيون من الخارج لفرض رئيس توافقي لمدة سنة على ان يكون هناك حكومة مشتركة تشرف على تنفيذ تقسيم الواقع المفروض ضمن نطاق المعارك العسكرية والانتصارات ويبقى هنا, معضلة الوحدات العسكرية المتفككة وكذا المليشيات الاخرى والتي اكثرها تعقيدا تلك التي ذات ايدولوجية و طائفية ما .يجدر الاشارة اليه هنا ان هذا السبيل لرسم مسقبل اليمن لا يمكن ان يستمر بسبب الرصيد التاريخي المكرر مع جماعة الحوثي.

_**المطلب الثاني :** مستقبل اليمن في ظل الحسم العسكري .

الحسم العسكري في اليمن ليس بعيدا وليس مستحيلا لكن هناك مقومات وعوامل لهذا الحسم العسكري, و لكن في المقابل هناك الكثير من التضحيات لا تقل شأنا عن ما تم تقديمه في الكم والكيف, لكن هي الضرورة لايجاد حل واسع وشامل وفق مخرجات الحوار الوطني وتقسيم اليمن الى اقاليم فرعية وفق الاسس الوطنية المتفق عليها وهذا المستقبل يمكن ان يكون هو الاقرب خصوصا وان العوامل الرئيسية الخارجية والداخلية ستكون اكثر اعترافا و قابلية . مع ان كل الحلول ممكنة في اليمن إلا انها ليست مضمونة الاستمرار يرجع ذلك الى تعدد الايدلوجيات الخارجية والارتباطات الخارجية حتى في الفصيل الواحد ولذلك فمن اهم

العوامل الرئيسية لجعل اليمن مستقبل امن هو الخروج من دائرة التبعية الى دائرة الانضمام ضمن البوتقة العربية[1].

[1] **المرجع نفسه**, ص.11.

مستقبل اليمن في ظل الوضع الحالي الوضع الحالي يترجم الى تكنات عسكرية ومناطق حكم ذاتي كلا في منطقته, وبحسب قدرته العسكرية والسياسية والاقتصادية يصاحب ذلك الوضع صراع للأيدلوجيات و المناطق, مع انحصار عناصر معترف بها دوليا في منطقة واحدة و اقليم محدد وبصلاحيات محدودة ,في ظل صراع قوات التحالف العربي مع القوات او الجهات الممانعة لعملية الحسم العسكري او حتى السياسي على مستوى واحد[1].

المطلب الثالث: رؤية استشرافية لمستقبل اليمن السياسي.

يعاني المجتمع اليمني من أزمة تكامل وطني و أزمة هوية, و ذلك بسبب أن ولاءات أفراده و انتماءاتهم مازالت متجهة نحو قيام محلي محدود أدنى من الوطن و الدولة: كولاء للقبيلة, الطائفة, السلالة, المنطقة.

و يبدو أن الأحداث التي يعيشها اليمن منذ عام 1994, و حتى الآن ما يجعلنا ننتبه إلى خطورة دخول اليمن في أزمة تكامل وطني.

إن ما يحدث في المحافظات الجنوبية من اليمن ينذر بحضور أزمة هوية, و تكامل وطني , حيث ظهرت شعارات و مفاهيم في غير صالح الوحدة اليمنية, و ذلك بسبب أن الدولة قد استنزفت شرعية الوحدة دون الانتقال إلى شرعية الإنجاز و فالية الآداء. إن عجز الحكومة المركزية عن فرض سيطرتها و سياستها على كامل اقليم الدولة, و عدم قدرتها على الوصول إلى كافة مكونات المجتمع, ساعد بقوة على التغلغل الإقليمي بل و فرض الإقليم لسياسته المباشرة على اليمن[2].

لذلك جعلت الاضطرابات التي سادت العالم العربي في أعقاب الربيع العربي , و تصاعد الخصومة بين ايران و السعودية ٬ جميع الاطراف اليمنية أن تحجم عن تقديم تنازلات للتوصل

---

[1] **المرجع نفسه**,ص.12.

[2] **المرجع نفسه**,ص.13.

الى تسوية, اذ يتمثل التحدي القائم أمام الفرقاء اليمنيين الآن هو العثور على مسار لوقف التصعيد رغم توسع رقعة القتال في مناطق يمنية مختلفة.

إن التدخل الإقليمي و بخاصة الايراني مازال يحقن المشكلة الداخلية اليمنية بجرعة طائفية, و بذلك ستكون اليمن الخاسر الأكبر فيها, لأن الحروب الطائفية المفروضة بالوكالة لم تفرز الكثير من المنتصرين.

إن الأزمة اليمنية تتوافر بها جميع الشروط التي تؤهلها للاستمرار سنوات عديدة اخرى و في الوقت نفسه فقد نجحت محاولات التفاوض في التواصل مع جميع الأطراف اليمنية تقريبا, مما يعزز القول السائد أن لكل جهة هدف معين تسعى الى تحقيقه سواءا أكانت بالقتال أم بالمفاوضات أو يكسب الوقت لتهيئة الظروف الإقليمية و الدولية.

لذلك توجد عدة سيناريوهات محتملة للصراع في اليمن.

1-عدم استقرار السلطة و السيطرة[1]**:**

عدم استقرار السلطة و السيطرة استنادا الى الديناميكيات الحالية للصراع على نحو كبير, يتبعه تطور للوضع الراهن في اليمن, و يبقى البلد غير مقسم كوحدة سياسية في حين لا تتوقف الحرب و تشن هجمات متواصلة,حيث تسيطر أطراف مختلفة على مناطق أو تخسرها.

2-**أقاليم متحاربة في اليمن** : مالم يعزز الاسناد الجوي المقدم من الحلف العربي بقوة ارضية قادرة على الحسم و امساك الارض و الاحتفاظ بها فان التمدد الحوثي سيستمر اكثر.

3-**الانفصال:** في حال وضع حل للعنف, سيقرر مستقبل البلد من معظم الاطراف ذات الصلة به مع مساعدة المجتمع الدولي, و احدى النتائج الممكنة أن يقرر المتفاوضون باستحالة

---

[1] **المرجع نفسه, المكان نفسه.**

بقاء اليمن دولة موحدة يبرمون اتفاقا لتقسيمه, و هذا الامر ليس سهلا, لكن يلقى تأييدا داخل اليمن و خارجه و بخاصة ايران.

4- **الوفاق الوطني** : على الرغم من صعوبة هذا السيناريو في الوقت الراهن إلا أن المفاوضات السلام قد تفضي الى وقف اطلاق النار و تقاسم السلطة بين جميع المكونات السياسية بما يحفظ وحدة اليمن, لكن ليس بالشكل الذي كان عليه ماقبل الربيع العربي.

أنه من خلال قراءة المشهد الاقليمي و الدولي , و حالة النشوة التي تعيشها ايران الآن و تصدرها المشهد الاقليمي كلاعب قوي و الانتصارات التي لازالت تحققها على الصعيد السوري و العراقي و اللبناني خاصة بعد التغير الجذري في السياسة الخارجية في السعودية المتمثلة في الانخراط القوي في المشاكل الإقليمية, فإن السيناريو الثاني المتمثل في بقاء اليمن كأقاليم متحاربة بغرض انهاك السعودية, و لو على المدى القصير و المتوسط لحين حسم المعارك في سوريا.

إن عملية استنزاف السعودية التي تقودها ايران عبر وكلائها في اليمن هي الهدف المرحلي لسياسة ايران الخارجية عن طريق ادامة الصراع في اليمن, و تغذيته و المناورة تارة بالحلول السياسية, و تارة بالقتال في المناطق اليمنية هو السيناريو الأرجح في هذا الوقت, و الذي قد يقود مستقبلا الى السيناريو الثالث المتمثل في الانفصال.

إن دراسة موضوع التدخل الدولي الإنساني يستوجب علينا إستخلاص المباديء و الأطر القانونية الأولى و هي الأحكام التي دعت اليها منظمة الأمم المتحدة في احترام مبادىء السيادة الداخلية للدول من جهة, و كذلك احترام حقوق الإنسان و حمايتها من جميع انواع الانتهاكات المستمرة.

فآليات التدخل لا يمكن أن تتعدى حدود احترام سيادة الدول و اختراقها دون ضابط قانوني و دولي , لأن ذلك يعود على المجتمع الدولي بهاجس خطير هو اباحة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول و كسر قيود الشرعية الدولية دون مبرر قانوني مما يؤدي الى استفحال ظاهرة الاستبداد الدولي التي تمارسها الدول القوية على الدول الضعيفة من أجل الوصول الى أطماع اقتصادية قد تم التخطيط لها من قبل.

لكن يجدر التنبيه الى أنه بالرغم من العثور على نصوص قانونية تمثل الأساس القانوني للتدخل الانساني, فإن هذا لا يعني اضافة صفة الشرعية على كل تدخل يدعى بتنفيذه لدواع انسانية فثمة قيود معينة يجب الالتزام بها لينطبق وصف الشرعية على هذا التدخل و ان تجاوز مثل هذه القيود فمن شأنه نعت هذا التدخل بعدم الشرعية.

و رغم عدم ورود أي نص قانوني يجيز التدخل الإنساني، إلا أن الفقه الدولي سعى إلى وضع جملة من الشروط التي تضفي عليه نوعا من المشروعية، لكن هذا لم يجنبه الانتقاد لتعارضه مع أهم المبادئ التقليدية التي يقوم عليها القانون الدولي، الأمر الذي انعكس سلبا على تطبيقاته في الممارسة الدولية، إذ شهد نوعا من الإنتقائية في التطبيق، ففي الوقت الذي سارعت فيه البلدان القوية لتطبيقه في كل من العراق و كوسوفو, سوريا, ليبيا و اليمن ، فقد امتنعت عنه في المقابل أثناء الأزمة الرواندية و في القضية الفلسطينية، مما أدى إلى المناداة بضرورة تقنينه أو إيجاد مفهوم جديد يحتويه، لضمان تنفيذه بصفة فعالة وتفادي الانحراف به.

استعرض البحث أيضا التدخل العسكري السعودي الاماراتي في اليمن كحالة, و أثره على المستقبل السياسي لليمن من ناحية الجغرافيا و التركيبة السياسية.

تتوفر في الأزمة اليمنية جميع الشروط التي تؤهلها للاستمرار سنوات طويلة, فلكل طرف من أطراف الأزمة اليمنية هدف معين يسعى الى تحقيقه سواء أكان بالقتال أم بالمفاوضات أو بكسب الوقت لتهيئة ظروف إقليمية أم دولية تخدم أطرافه.

إن الأزمة الحالية في اليمن هي من الصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي يجعلها بعيدة عن أي حل قد تشمله تسوية ما. في الوقت نفسه؛ استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية يخلق المزيد من التعقيد، وينتج عنه المزيد من العنف والفوضى في دولة تعيش في حالة قريبة من الانهيار. فالحرب التي هي أحد المظاهر الرئيسية للأزمة تحولت إلى حرب استنزاف للدولة اليمنية وللدول المشاركة فيها، لتصبح بمثابة مأزق حقيقي لأهم لاعبيها، بعد أن لم يعد لها من أفق واضح. وكل ذلك أدى إلى وجود رغبة شديدة لدى الدول الكبرى لإيقافها.

ثم إن السعودية و الإمارات استعملتا الذريعة المذهبية لاستعطاف الداخل و كسب التأييد, و الواقع يثبت عكس ذلك , فالسعودية دعمت محمد البدر الزيدي الذي يعتبر الوهابية حركة دخيلة و يجب وأدها و رغم ذلك دعمته السعودية ضد الثورة في 1962 التي قامت على اسقاط محمد البدر , و أيضا الزيدية لا تتشابه مع المذهب الايراني رغم أنها جزء من الاثنا عشرية و رغم ذلك تدعمهم ايران.

إلى جانب ذلك؛ يبدو أن السعودية، التي تقود التحالف، تقوم بمراجعة أهدافها من الحرب، وهي في طريقها لرسم استراتيجية خروج منها. ويبدو أن هذه الاستراتيجية سترتكز على تغيير دور السعودية من طرف في الأزمة والحرب إلى راعٍ للتسوية، ومن ثم القيام برسم الخطوط الرئيسية للمشهد اليمني، وهو الدور الذي لعبته المملكة مع اليمن خلال مراحل تاريخية سابقة. وسيتسنى للحكومة السعودية القيام بلعب هذا الدور في حال تمكنت من إبعاد أية قوة

معادية، كإيران، من أن يكون لديها وكلاء في اليمن كالحوثيين وغيرهم. وفي حال نجحت الحكومة السعودية في ذلك؛ فإنها حينئذ ستتمكن من فرض تسوية ما على الأطراف اليمنية المتصارعة .

و مع ذلك؛ فإن تعقيدات المشهد اليمني تجعل من الصعب التكهن بنجاح التسوية السياسية حتى وإن تم فرضها من قبل السعودية، والدول الأخرى؛ فاليمن بسكانه الذين يقاربون الـ30 مليون نسمة ومشاكله المركبة و المزمنة، من فقر شديد، وهوية سياسية هشة ومؤسسات مهترئة، ونخب منقسمة، ودعوات انفصالية، وغيرها من المشاكل التي تتزايد وتتضخم باستمرار، هو أصعب من أن يتم ترتيب أوضاعه من الخارج.

نتائج الدراسة :

– أظهرت الدراسة أنه لابد أن ينفذ المجتمع الدولي مسؤوليته تنفيذا كاملا، من خلال مد يد المساعدة للدول المتدخل في شأنها بعد تنفيذه للتدخل العسكري، وهذا بهدف مساعدتها على النهوض مجددا والانتعاش في شتى المجالات ولا سيما في المجال الأمني الذي يشهد عليه الوضع اليمني الحالي.

– توصلت الدراسة إلى استحالة فصل التدخل والدوافع السياسية نظرا لاعتبارات عدة منها كثرة النفقات والخسائر المادية والبشرية التي تتكبدها السعودية و الامارات جراء فعل التدخل، ولكن لا يجب أن تشكل البواعث المصلحية و الاعتبارات السياسية المحرك الأساسي لفعل التدخل و إنما يجب أن تبقى الغاية السامية المرجوة منه هي حماية الإنسانية.

- و بتحليل التدخل السعودي الاماراتي لصالح الانسانية يتبين أن تذرع هاتين الدولتين بهذا المبرر ليس الا وسيلة للتدخل في نزاع داخلي , و هو سمة من سمات العلاقات غير المتكافئة.

-بينت الدراسة أن دول التحالف و على رأسها السعودية و الامارات لم يحسنوا قراءة المشهد السياسي اليمني بشكل جيد مما زاد من التحديات على الصعيد الأمني في ظل عدم وجود رؤية مشتركة لدول الخليج اتجاه الأزمة اليمنية.

-دعمت الدراسة التوجه الذي يتهم السعودية باستعمال المذهبية في استمالة الداخل السعودي, و أن التدخل العسكري سببه التهديد الذي يمثله تغير النظام في اليمن و تأثيره على السعودية و الإمارات

- أكدت الدراسة أن الأطراف اليمنية الداخلية تقوم بدور مهم في تأجيج الصراعات الإقليمية خاصة بين ايران و السعودية, في ظل استقواء أغلب الأحزاب السياسية اليمنية بالخارج لحل المشاكل الداخلية في اليمن.

- أبرزت الدراسة أن المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية, و غياب العدالة و هيبة الدولة في اليمن من أهم الأسباب التي تعوق أي جهود لإحلال السلام فيها, فأي جهود سياسية لا تتطرق لتلك المشاكل سيكون مصيرها الفشل.

- وضحت الدراسة أنه من الصعب ايجاد حل للأزمة في اليمن بسبب الإستقطاب الدولي, و عدم تلاقي الإرادات الدولية و المحلية لإنهاء الأزمة اليمنية.

- كشفت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى بشكل تدريجي عن حلفائها التقليديين في الخليج العربي, مما عزز عملية تحالفات بديلة واسعة و اصطفاف إقليمي واضح في منطقة الشرق الأوسط.

- إن الحركة الحوثية هي حركة دينية تعتنق الأفكار والعقائد الإثنى عشرية ,والتي استفادت من دعم الحكومة اليمنية منذ البداية و اسندت من الدولة الايرانية ,الأمر الذي قوى عصبتها في اليمن.

- إن الحوثيين ما هم إلا أداة لتنفيذ أجندة إيرانية, و يقاتلون بالنيابة عن إيران ضمن مشروع إيران الشيعي ,والذي يستهدف ابتلاع المنطقة ,والسيطرة على اليمن وعلى موقعها الاستراتيجي على باب المندب , كمنفذ لتهديد السعودية ودول الخليج والهيمنة عليها.

- استخدام الحوثيين لصواريخ صادرة من طائرات مسيرة هو استعراض للقوة من قبل ايران بعد التهديدات الأخيرة الأمريكية الموجهة لايران.

- إن عاصفة الحزم كانت بمثابة الصفعة القوية لإيران و خاصة بعد أن شارفت الأخيرة على اتمام تمددها في اليمن, إلا أن التدخل السعودي الإماراتي جاء ليحجم هذا التمدد و يفرمله.

- هناك أهمية كبيرة لقرار مجلس الأمن رقم , 2216 الذي ينص على انسحاب الحوثيين وتسليم الأسلحة التي سيطروا عليها أثناء الاستيلاء على العاصمة صنعاء والمدن الأخرى, في تطبيقه على أرض الواقع.

- إن عملية عاصفة الحزم أثرت بشكل كبير على مجريات الأحداث في اليمن ,فقد حولت إستراتيجية الحوثيين و جعلتهم يغيرون من اساليب الدفاع و الهجوم فاستخدموا طائرات مسيرة عن بعد لضرب مواقع داخل المملكة السعودية.

- القرار الأممي 2216 كان بمثابة الغطاء القانوني للتدخل السعودي الامارتي في اليمن.

- حرصت أطراف العملية السياسية المتصارعة(السلطة والمعارضة) على الإستفادة من القبيلة في هذا الصراع.

- الحرب في اليمن ليست ايديولوجية مذهبية و انما هي حرب بالوكالة للاستحواذ و السيطرة.

أولا : باللغة العربية

1- أبو العلاء أحمد عبد الله، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين (مجلس الأمن في عالم متغير) ، دار الجامعة الجديد، مصر، 2008 .

2- بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

3- بخوش حسام، آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

4- عماد الدين عطا الله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، دار .النهضة العربية، القاهرة، 2007.

5- عمران عبد السلام الصفراني ، مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان (دراسة قانونية)، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2008.

6-محمد غازي ناصر الجنابي،" التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

7- بوراس عبد القادر، "التدخل الدولي الإنساني و تراجع السيادة الوطنية"، دار الجامعة الجديدة، الازاريطية، 2009.

8-غيث مسعود مفتاح،" التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية(دراسة حالة الصومال)" ، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2004.

9-عرفة محمد خديجة،" مفهوم الأمن الإنساني"، المركز الدولي للدارسات المستقبلية و الإستراتيجية، د. م. ن، 2007 .

10-حسين حنفى عمر،" التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .

11- عدي محمد رضا يونس،" التدخل الهدام والقانون الدولي العام" (دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس,2010.

12- محمد كمال, "قضايا الخلاف في العلاقات الامريكية السعودية", كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. بجامعة القاهرة, 2011.

13-أحمد وافي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي, والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر,2011/2010.

14- موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

15- أحمد سي علي،" التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة", دار الأكاديمية للنشر، الجزائر،2011 .

16- ستيتي سمير، من التدخل لصالح الإنسانية إلى حق التدخل الإنساني (أسس مشروعية التدخل في شؤون الدول لحماية حقوق الإنسان)، مذكرة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003.

17- قاسيمي يوسف،" مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاعات المسلحة"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2005.

18- طالب خيرة،" مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون دولي عام، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2007/2006.

19-عبد اللطيف علي ناصر, "أثر العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية على الأمن القومي اليمني 2001-2010", رسالة دكتوراه, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية, جامعة القاهرة,2017.

20- مروان الروقي،" بحث قانوني عن التدخل العسكري لأجل الديمقراطية و مشروعيته "،

http://masmak.com/email/243785516/518/false.

21- بوغزالة محمد ناصر، " دور مجلس الأمن في إرساء الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، العدد 02 ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، جوان 2013 .

22- نواري أحلام، " تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، دفاتر السياسة و القانون، العدد4 ، جامعة سعيدة، 2011.

23- بوبوش محمد، " أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، السيادة والسلطة (الآفاق الوطنية والحدود العالمية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .

24- حمادو الهاشمي، " سيادة مسؤولة"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 23 ، جوان 2013.

25- ماجد عمران، " السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27 ، العدد 01 ، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011 .

26- حسن الجديد وسعدى كريم، " التدخل الإنساني وإشكالية السيادة"،

http://www.mn940.net/forum/forum32/thread4616.html

27- منصر جمال، " مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة"، مجلة الفكر، العدد6 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

28- محي الدين جمال،" الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،العدد01, .كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

29- حسن اسلام ," أطراف الصراع في اليمن, حسابات امريكية", مجلة شباب يبني المستقبل, 2015.

30- مترسكي ألكسندر, الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد و آفاق متباينة, المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات, الدوحة,2015.

31- نجلاء مكاوي و آخرون," الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي,مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث", بيروت,الطبعة الأولى,2015.

32- عبد الناصر المودع, "الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين:الجذور و السيناريوهات المحتملة", مجلة دراسات شرق أوسطية, العدد 70 ,2015.

33- المجيدي حمزة," تقدير موقف عاصفة الحزمي السياق اليمني و الإقليمي", مجلة إضاءات الالكترونية,2015.

34- محبوب عبد الحفيظ عبد الرحيم, "العلاقات السعودية-اليمنية من التعاون الى العلاقات الطبيعية",2016.

http://araa.sa/index.php?view=articl&id=1358

35- المذحجي ماجد و آخرون,"أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن و فرص صناعة السلام", مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية غرفة الأزمات اليمنية, ورقة سياسات رقم1, صنعاء,2015.

36- حبيب الصايغ, "الإمارت و السعودية و جنحا الطائر اليمني",2015.

37- أحمد أمين الشجاع," بعد الثورة الشيعية اليمنية إيران و الحوثيين مراجع و مواجع", مجلة البيان,مكتبة الملك فهد الوطنية,الرياض,العدد 306, 2013.

38- أمل عالم "العلاقات الحوثية الإيرانية, حلف مصلحي بغطاء مذهبي", مركزالجزيرة للدراسات, الدوحة,2015,

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015
https://www.sahafah24.net/ar/news252299.html

39- اسراء الفاس ," الأحزاب السياسية اليمنية,جغرافيا اليمن المتحركة", موقع قناة المنار , بيروت,2015.

http://www.almanar.com.lb/29632

40- رؤى الصوفي," تحالف الحوثي لصالح من المستفيد", صحيفة العربي,2016.

41- عادل الشرجبي , " القصر و الديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن",المرصد اليمني لحقوق الإنسان,صنعاء,2009.

42- المقطيري عقيل," التغلغل الإيراني في اليمن و الخليج", المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين,تركيا,2013.

43- موغا روبرت, "تقييم العنف المسلح في اليمن", المعهد العلمي للدراسات الدولية و التنموية,جينيف,2010.

44- أحمد نوري النعيمي," السياسة الخارجية الإيرانية", دار الجنان للنشر و التوزيع,عمان,2012.

45- عبد الحليم عبد الله," الولايات المتحدة الأمريكية و التحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي 2011-2016,جامعة النجاح الوطنية,فلسطين,2012.

46- عزت سعد السيد, "السياسة الروسية و أمن الشرق الأوسط:بين الإرهاب و إيران", السياسة الدولية,2015,

http://google/Y8UxUF

47- عبدالله الفقيه, "التحركات الشعبية من أجل الديمقراطية في اليمن: الدواعي و المقدمات, المسارات و المحصلات و الفرص و التحديات" , مركز دراسات الوحدة العربية, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

48- عبد العزيز الهياجم, "قيادي بالحزب الحاكم في اليمن: علي محسن وراء الحروب الستة مع الحوثيين", العربية. نت , العدد: 734, 2011,
http://www.alarabiya.net/articles//160734.html.

49- نفين مسعد, "حال الأمة العربية 2016 -2017", مركز دراسات الوحدة العربية, 2019.

50- ابراهيم درويش, "اتفاق سعودي تركي في سوريا: الجيش من انقرة و المقاتلات من السعودية", القدس العربي, العدد: 326178, افريل 2015,
http ://www.alquds.co.uk/?p=326178

51- حسن اسلام,"أطراف الصراع في اليمن, حسابات أمريكية,مجلة شباب يبني المستقبل",2015.

52- مجموعة الأزمات الدولية," استمرار الصراعات و التهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية", تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 125 حول الشرق الأوسط صنعاء بروكسل, 2012.

53- منشاوي إباهيم و عبد التواب أحمد, "سيناريوهات و خيارات الصعود الحوثي و مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي", المركز العربي للبحوث و الدراسات,2014.

54- المسلمي قارع," لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن", مركز كارنغي للسلام الدولي, و مركز الشرق الأوسط,2015.

55- عثمان أحمد ," حدود الدور عاصفة الحزم و دور السعودية في النظام الإقليم يالعربي", مركز الروابط للبحوث و الدراسات الأستراتيجية,2015.

56-عامر راشد, "العلاقات الروسية الايرانية و درس اليمن", الجزيرة نت,قطر, 2016.

57-عايش عبده, جينيف اليمني آمال و شكوك, الجزيرة الإلكترونية, صنعاء, 2015 ,

www.aldjazeera.net/news/reportsandinterviews

58- عايش عبده," محللون يمنيون, مؤتمر جينيف مصيره الفشل", الجزيرة الالكترونية,صنعاء,2015,

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors

59- ميثاق منظمة الدول الأمريكية(ميثاق بوغوتا) ، الموقع بتاريخ 1948/04/30, و المعدل في 1967/02/27,

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/am1.html

60- قرار رقم 688 (1991), الصادر في 05 افريل 1991, بشأن الحالة في العراق, وثيقة رقم: (add 1_3 et s/22454).

www.un.org/french/document/scres .

61- قرار مجلس الأمن رقم 940 ، الصادر في 31 جويلية 1994 ، المسألة المتعلقة بهايتي، وثيقة رقم: S/RES/940(1994), du 1994 31 juillet

http://www.un.org/french/documents/sc res

62- قرار مجلس الأمن رقم 733 ، الصادر في 23 جانفي 1992 ، المتعلق بالحالة في الصومال، وثيقة رقم : (S/RES/733(1992), du 23 janvier 1992 ,

http://www.un.org/french/documents/sc res

63- قرار 377 (7) المؤرخة في 03 نوفمبر 1950 و المعروفة باسم " الاتحاد من اجل السلام"،

https://www.un.org/ar/documents/ods

64- قرار الجمعية العامة رقم 131/43 الصادر في 08 ديسمبر 1988, المتعلق بتقديم المساعدات الانسانية الى ضحايا الكوارث الطبيعية و الطوارئ المماثلة,

وثيقة رقم : A/RES/43/131

https://www.un.org/ar/documents/ods

65- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2131) لسنة 1965 المتعلق بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها،

وثيقة ؤقم : S/RES/2131(1965)

https://www.un.org/ar/documents/od

66- قرار الجمعية العامة رقم 36-103 الصادر في ديسمبر 1981, إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية،

وثيقة رقم : A/RES/36/103(1981), du 09 décembre 1981

https://www.un.org/ar/documents/ods

67- شبكة CNN أخبار "السيسي وسط التوتر مع السعودية: مصر لن تركع إلا لله", , الشرق الاوسط, أكتوبر 2017.

,https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/13/egypt-saudi-sisi.

68- شبكة CNN أخبار "في أول لقاء منذ توتر العلاقات... الملك سلمان يدعو السيسي لزيارة السعودية", , مارس 2017,

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/03/29/sisi-king-salman-meeting

69- ____________"العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر", مقالة مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية, العدد: 2707, يناير 2015,

. http://rawabetcenter.com/archives/2707

70- شبكة أخبار BBC Arabic, " لماذا انفقت السعودية اموالا طائلة على صفققات السلاح الأمريكي", ماي 2017

71- وكالة كاتيهون ، "ما هي مواقف الدول من عملية "عاصفة الحزم" في اليمن؟" ، العدد 466, مارس 2015,

http://katehon.com/ar/466–.html

72- ____________ , "هل سقط اتفاق ستوكهولم في اليمن؟", المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,2019.

73-http://www.arab-ency.com/ar/الموسوعة_العربية

74- http://www.alriyadh.com/685755

75- أحمد الشجاع, التدخل الايراني في اليمن حقائقه و أهدافه و وسائله, موقع د.سعد بن عبد الله البريك, 2013.

/http://www.saadalbreik.com

76-الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر" – وزارة الخارجية اليمنية

,www.mofa.gov.ye/files/Political%20PaperArabic.doc

77- أحمد تركي، "الدور التركي في الشرق الأوسط، أبعاده و احتمالاته معا" ,2015,

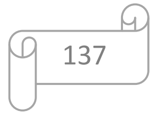
http://www.omandaily.com10/araa15.htm,

78_____وحدة تحليل السياسات,عامان على انطلاق عاصفة الحزم في اليمن- الثابت و المتحول,مركز أبعاد الدراسات و البحوث,2017,

www.abaadstudies.org/wp/uplounds/countentتقدير- موقف-العاصفةpdf

ثانيا: باللغات الأجنبية :

79- Saeed Shaher,Biology and status of sharks fishery in Yemen, 2007.



80- K.A. Kitchen,Documentation For Ancient Arabia, Part I, Liverpool. University Press, 1994.

81- Tom Ruys, Luca Ferro, "weathering the storm: legality and legal implication of the Saudi-led military intervention in Yemen" , same reference number 50.

82- Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: background and U.S. relations Washington DC., CRS Report, May 24, 2019, pp.8-9, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33533.pdf

83- W. Andrew Terrill, "The Conflicts in Yemen and US National Security," Strategic Studies Institute, 2011, http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=1040.

84- M.TSAGARIS Konstantininos, le droit d'ingérence humanitaire, mémoire en vue
d'obtention du DUA droit international et communautaire, faculté de science juridiques, politiques et sociales, université de lille2, 2000-2001, in :www.estig.ipbeja.pt/~ac_direito/tsagaristk.pdf .

الفهرس

المحتوى الصفحة